مجموعة أدوات سلامة الطفل عبر الإنترنت

# جعل سلامة الطفل عبر الإنترنت حقيقة واقعة

End Violence Against Children

5RIGHTS FOUNDATION

## معلومات حول مؤسسة 5Rights

بناء العالم الرقمي الذي يستحقه الشباب

تضع 5Rights سياسة جديدة، وتنشئ أطرًا مبتكرة، وتطور معاييرًا فنية، وتنشر أبحاثًا، وتتحدى الروايات الواردة وتضمن الاعتراف بحقوق الطفل واحتياجاته وترتيبها حسب الأولوية في العالم الرقمي.

وينصب تركيزنا على التغيير القابل للتنفيذ ويعتبر عملنا مرجعًا ويتم استخدامه على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. كما نعمل مع الحكومات والمؤسسات الحكومية الدولية والرابطات المهنية والأكاديميين والشركات والمنظمات غير الحكومية والأطفال بهدف جعل المنتجات والخدمات الرقمية تؤثر تأثيرًا إيجابيًا على التجارب الحية للشباب. ويُعرّف الطفل أو الشاب بأنه أي شخص دون سن ١٨ عامًا، على النحو المحدد في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل.

وقد صدر هذا المنشور بدعم مالي من End Violence Global Partnership (الشراكة العالمية لإنهاء العنف)، من خلال مبادرتها "آمن عبر الإنترنت". يقدم صندوق إنهاء العنف (The End Violence Fund) الدعم المالي للبرامج التي تقدم حلولًا عملية ومبتكرة لحماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي عبر الإنترنت. إن الآراء والنتائج والاستنتاجات والتوصيات الواردة هنا هي لمؤسسة 5Rights ولا تعكس بالضرورة الآراء الخاصة بمؤسسة الشراكة العالمية لإنهاء العنف.

End Violence Against Children

5RIGHTS FOUNDATION

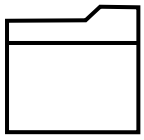

## صفحة المحتويات

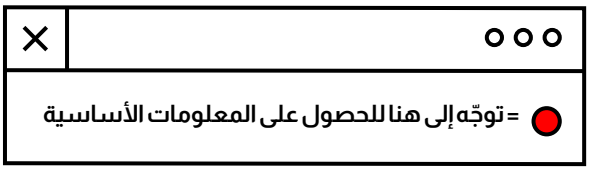

مقدمة ٦

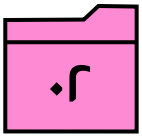


كيفية استخدامها ٩

لماذا تُعد حقوق الطفل مهمة ١٥

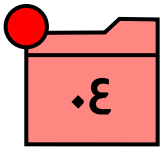


خمسة أشياء يجب على كل صانع سياسة مراعاتها ٢٥

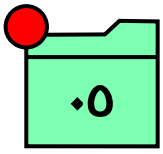


المجالات العشرة لتطبيق السياسة ٣٧

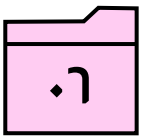


الوثائق الرئيسية ١٦٩

مسرد المصطلحات ١٧٤

السياسة النموذجية ١٨٠

## تمهيد

"في هذه اللحظة غير المسبوقة، لا يمكن التقليل من قوة التكنولوجيا الرقمية ووعودها ومخاطرها. وسيسمح التضافر للمجتمع الدولي بضمان تسخير التكنولوجيا من أجل الخير، والسعي للحصول على فرصة لإدارة تأثيرها والتأكد من أنها توفر مجالًا متكافئًا للجميع.

وستحكم الأجيال المقبلة على ما إذا كان الجيل الحالي قد اغتنم الفرص التي يتيحها عصر الترابط الرقمي أم لا. وقد آن أوان التصرف إزاء هذه المسألة".

**أنطونيو غوتيريش**
الأمين العام للأمم المتحدة
خريطة طريق الأمين العام للتعاون الرقمي، يونيو ٢٠٢٠

## تمهيد

"لا يمكننا بناء مستقبل مستدام ما لم نتمكن من ضمان أن يكبر الأطفال بشكل آمن وفي منآى عن العنف والأذى، بما في ذلك في البيئات الرقمية. ومع أننا نمتلك جميعًا من حيث المبدأ رؤية للكيفية التي ينبغي أن يكون بها العالم الرقمي الآمن والممكن للأطفال، فإن الأمور تصبح أكثر تعقيدًا بمجرد أن نبدأ في ترجمة تلك الرؤى إلى سياسات ولوائح وإجراءات ومنتجات وخدمات فعلية.

ويحدونا الأمل في أن تكون مجموعة أدوات سلامة الطفل عبر الإنترنت هذه حلًا لهذه المشكلة - وهي دليل عملي لصانعي السياسات "يزيل تعقيد" القضايا الرئيسية التي يتعيّن علينا معالجتها إذا أردنا جعل الإنترنت آمنة للأطفال".

**الدكتور هوارد تايلور**
المدير التنفيذي
الشراكة العالمية لإنهاء العنف

مجلد النظام

| القسم ١ | ١٠٥ ميغابايت في القرص | ٨ بنود |
| --- | --- | --- |


| | | |
| --- | --- | --- |
| ٠١ | مقدمة | ٦ |
| ٠٢ | كيفية استخدامها | ٩ |
| ٠٣ | لماذا تُعد حقوق الطفل مهمة | ١٥ |
| ٠٤ | خمسة أشياء يجب على كل صانع سياسة مراعاتها | ٢٥ |
| ٠٥ | المجالات العشرة لتطبيق السياسة | ٣٧ |
| ٠٦ | الوثائق الرئيسية | ١٦٩ |
| ٠٧ | مسرد المصطلحات | ١٧٤ |
| ٠٨ | السياسة النموذجية | ١٨٠ |

القسم التالي >

# مقدمة

في عالم يزداد ترابطًا، تشتد الحاجة إلى بيئة رقمية آمنة وتمكينية للأطفال أكثر من أي وقت مضى. يعمل صانعو السياسات في جميع أنحاء العالم على تحديد قواعد المشاركة بين الأطفال والعالم الرقمي. لا يوجد مكان يسلط فيه الضوء على هذا أكثر من نشر خريطة طريق التعاون الرقمي للأمين العام للأمم المتحدة.[1] صُممت مجموعة الأدوات هذه لدعم صانعي السياسات والممارسين، وتقديم نهج عملي سهل المنال لبناء عالم رقمي يدعم الأطفال، وتمكينهم من الازدهار عبر الإنترنت وخارجها.

وتحدد مجموعة الأدوات خارطة الطريق اللازمة لضمان سلامة العالم الرقمي واحترامه لحقوق الطفل. وهي تقسم التزاماتها إلى عشرة مجالات لدعم تنفيذ الاتفاقات والأطر الدولية الرئيسية التالية: أهداف التنمية المستدامة (SDG)؛ والتعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)؛ والاستجابة الوطنية النموذجية للتحالف العالمي WeProtect؛ والمبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي للاتصالات بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت.

لا تسعى مجموعة الأدوات هذه إلى تعويض أي اتفاقيات وأطر إقليمية أو وطنية أو دولية قائمة، بل تقدم أمثلة لأفضل الممارسات من جميع أنحاء العالم، وتوضح نهجًا تفصيليًا عبر كل مجال من مجالات السياسة، وتحدد الإجراءات التي يجب أن يتخذها الأفراد والأفرقة المكلفون بمهمة حماية الطفل عبر الإنترنت. وعلى هذا النحو، فهي أداة لواضعي السياسات من جميع أنحاء العالم لتقبل الالتزامات التي تقع على عاتقهم بالفعل.

لا يتعلق ضمان السلامة عبر الإنترنت بالاستجابة للمخاطر والأضرار فحسب: بل يعني تصميم بيئة رقمية آمنة لكل طفل. ومع العلم أن واحدًا من كل ثلاثة أشخاص يستخدمون الإنترنت هم دون سن ١٨ عامًا، فأنت تدرك أن الأهمية الحاسمة للتكنولوجيا الرقمية في حياة الأطفال تعني أنه يجب التفكير فيها، حسب التصميم وبشكل افتراضي، بما يتوافق مع خصوصيتهم وسلامتهم وحقوقهم وينعكس هذا النهج الوقائي والشامل في مجموعة الأدوات، حيث يوفر خريطة طريق للحكومات والدول القومية والمنظمات لبناء أو مراجعة أو تحسين سياساتها وممارساتها فيما يتعلق بحقوق الطفل. وسيتيح ذلك لجميع العاملين في سلسلة المسؤولية أداء دورهم في العمل نحو نهج عالمي سيتطور بمرور الوقت لسلامة الطفل عبر الإنترنت. وقد صُممت مجموعة الأدوات لكي يستخدمها صانعو السياسات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك صانعو السياسات في البلدان حديثة الصلة ببعضها البعض، ولكي تكون ميسورة المنال وقابلة للنقل إلى سياقات وبيئات مختلفة.

وأود، بالنيابة عن 5Rights وعن مجتمعنا، تقديم الشكر للأمين العام *أنطونيو غوتيريش* على قيادته المتبصرة في توفير خريطة طريق لعالم متصل، وعلى الإقرار بأن العالم عبر الإنترنت لن يفي بوعده بعالم أفضل للجميع ما لم يحقق الأمن واحترام حقوق الأطفال. وأود أيضًا الاعتراف بأن العمل الأولي الذي تستند إليه مجموعة الأدوات هذه قد تم الاضطلاع به بالنيابة عن حكومة رواندا، ونحن ممتنون لدعمها في السماح لنا باستخدامه هنا. كما نعبّر غنن خالص امتناننا للبروفيسورة جوليا ديفيدسون والدكتورة سوزي أليغري على مساهماتهما في هذه الوثيقة. بما فيهم، من بين هيئات أخرى، لجنة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل، وتحالف WePROTECT العالمي، والشراكة العالمية لإنهاء العنف، وجامعة شرق لندن، وجامعة رواندا، ومؤسسة 5Rights، والعديد من الدول، والمنظمات الحكومية الدولية العالمية والأوساط الأكاديمية، ومجتمعات حماية الطفل وإنفاذ القانون، التي يبنى عليها العمل.

وتدين مجموعة الأدوات بحكمتها وهيكلها لعمل العديد من الآخرين. بما فيهم، من بين هيئات أخرى، لجنة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل، وتحالف WePROTECT العالمي، والشراكة العالمية لإنهاء العنف، وجامعة شرق لندن، وجامعة رواندا، ومؤسسة 5Rights، والعديد من الدول، والمنظمات الحكومية الدولية العالمية والأوساط الأكاديمية، ومجتمعات حماية الطفل وإنفاذ القانون، التي يبنى عليها العمل. ونعرب عن تقديرنا لهم جميعًا ونشكرهم على عملهم والتزامهم ومساهماتهم. وفي المقام الأول، يدين الاتحاد الأوروبي بنهجه تجاه مئات الأطفال والشباب الذين عبّروا عن رغبتهم لنا بالتعامل مع العالم الرقمي، بشكل إبداعي وآمن وبلا خوف: هذه المجموعة من الأدوات لهم.

**البارونة بيان كيدرون**
مؤسِسة ورئيسة مؤسَسة 5Rights

1. خريطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة للتعاون الرقمي، الأمم المتحدة، ٢٠٢٠.

القسم التالي >

" تتيح لي كتابة المنشورات، مشاركة وجهة نظري بشأن النسوية لأنها ستتيح للمزيد من الناس قرائتها باعتبار أن الجميع يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي."

- باكستان، ١٦

" مع احتمال أن يقيّد العالم الحقيقي الطريقة التي تتيح للناس التعبير بها عن أنفسهم، من الأهمية بمكان ألا يقيد العالم الرقمي أبدًا التعبير".

- نيوزيلندا، ١٧

مقدمة ٦

كيفية استخدامها ٩

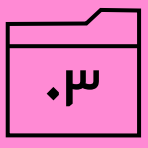


لماذا تُعد حقوق الطفل مهمة ١٥

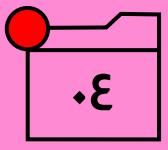


خمسة أشياء يجب على كل صانع سياسة مراعاتها ٢٥

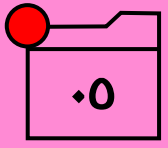


المجالات العشرة لتطبيق السياسة ٣٧

الوثائق الرئيسية ١٦٩

مسرد المصطلحات ١٧٤

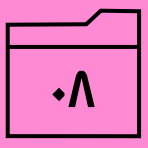


السياسة النموذجية ١٨٠

< القسم السابق
القسم التالي >

# كيفية استخدامها

توفر مجموعة أدوات سلامة الطفل عبر الإنترنت أدوات عملية لمساعدة صانعي السياسات من جميع أنحاء العالم على الوفاء بالتزاماتهم الدولية المتعلقة بحقوق الطفل وسلامة الطفل عبر الإنترنت.

وستشكل هذه الوثيقة بالنسبة لبعض الدول نقطة انطلاق، بينما ستتيح لبعضها الآخر فرصة للتحقق من سياستها الحالية وتنفيذها في ضوء أفضل الممارسات الدولية. وقد صُممت لتكون "محايدة قطريًا"، بحيث يتيح لواضعي السياسات، الذين يعملون مع تحليل لسياقهم الوطني، إمكانية استخدامها لتقييم وإرشاد رحلتهم الخاصة لتضمين حقوق الطفل في البيئة الرقمية.

وتشمل مجموعة الأدوات ما يلي:

- سياسة "نموذجية" شاملة وقوية بشأن سلامة الطفل عبر الإنترنت كنهج واحد يمكن لواضعي السياسات تنفيذه أو البناء منه لضمان التنسيق الفعال عبر الولايات القضائية
- مجالات تطبيق السياسة العشرة ليستخدمها صانعو السياسات في تطوير سياستهم المتعلقة بسلامة الأطفال عبر الإنترنت
- قوائم التحقق وأدوات التدقيق الأخرى التي يمكن لواضعي السياسات استخدامها لتقييم وتحسين الإجراءات الحالية والمخطط لها في بلادهم لسلامة الطفل عبر الإنترنت
- ملخصات ومبادئ توجيهية للوثائق التأسيسية العالمية
- مسرد للمصطلحات الرئيسية المستخدمة في سياسة السلامة عبر الإنترنت وسلامة الطفل عبر الإنترنت
- معالم لأمثلة أفضل الممارسات ومعلومات من مختلف البلدان
- الرسوم البيانية والمواد التوضيحية الأخرى للمساعدة في توصيل أفكار السياسة إلى الجماهير الأخرى، بما في ذلك موظفي الخدمة المدنية والمجتمع المدني.

وهي تستجيب لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى العمل في خارطة الطريق للتعاون الرقمي (٢٠٢٠) من خلال الجمع بين الموارد الأساسية: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)؛ والمبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي للاتصالات بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت؛ والاستجابة الوطنية النموذجية للتحالف العالمي WeProtect، لتوفير مورد عملي لصانعي السياسات لضمان سلامة الطفل عبر الإنترنت.

تتوفر مجموعة الأدوات ومواردها عبر الإنترنت على childonlinesafetytoolkit.org وعن طريق الاتصال بـ info@0rightsfoundation.com.

< القسم السابق

القسم التالي >

اللغة مهمة. تؤثر الكلمات التي نستخدمها على الطريقة التي نفكر بها في حقوق الأطفال وسلامتهم عبر الإنترنت. تؤثر الكلمات التي نستخدمها على كيفية تحديد أولويات القضايا، وكيفية استجابتنا، وأيضًا، والأهم من ذلك، قدرتنا على التعاون الفعال وإنفاذ حقوق الأطفال أو احترامها عبر الحدود. وعلى الرغم من الاختلاف الحتمي للسياقات الوطنية، فمن الضروري أن تستخدم القوانين واللوائح إلى أقصى حد ممكن مفاهيمًا ولغة وتعاريفًا متسقة وتتيح التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون، وكذلك التعاون والتفاهم عبر الحدود على نطاق أوسع.[٢] تتضمن مجموعة الأدوات مسارد معترف بها دوليًا من لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل ومبادئ لوكسمبورغ التوجيهية، والتي تساعد في توفير نموذج للغة المستخدمة.[٣]

تكمل مجموعة الأدوات وتسلط الضوء على النماذج المتطورة بالفعل لدعم جوانب محددة من سلامة الطفل عبر الإنترنت.

## وتشمل الموارد الأساسية ما يلي:

- التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية أداة حاسمة لفهم حقوق الطفل في سياق سلامة الأطفال عبر الإنترنت. وتشرح لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل في هذه الوثيقة كيف ينبغي للدول أن تنفذ اتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية، وتقدم توجيهات بشأن التدابير التشريعية والسياساتية وغيرها من التدابير ذات الصلة لضمان الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية وبروتوكوليها الاختياريين.[٤]

- تكتسب *الاستجابة الوطنية النموذجية* (MNR) لتحالف WeProtect العالمي أهمية خاصة فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال. تُعدّ الاستجابة الوطنية النموذجية جزءًا أساسيًا من أي مجموعة أدوات وطنية لسلامة الطفل عبر الإنترنت.[٥] تركز الاستجابة الوطنية النموذجية على مساعدة البلدان لبناء استجابتها للاستغلال والاعتداء الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، لكنها تشير إلى تعذّر معالجة ذلك بمعزل عن البقية، وتنص على ضرورة وجود مجموعة أوسع من القدرات لمنع ومعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال لضمان استجابة وطنية كاملة. توفّر مجموعة الأدوات هذه الموارد التي تدعم تنفيذ الاستجابة الوطنية النموذجية. قد تساعد مجموعة أدوات سلامة الطفل عبر الإنترنت الموقّعين على تقرير الاستجابة الوطنية النموذجية للتحالف العالمي WeProtect لضمان تمتعهم بالقدرة المؤسساتية على تحقيق أهدافها وضمان الوفاء بالالتزامات بموجب التعليق العام.

- *تشكّل المبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي للاتصالات بشأن سلامة الطفل عبر الإنترنت* لعام ٢٠٢٠ مجموعة شاملة من التوصيات والأدوات لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن كيفية المساهمة في تنمية بيئة آمنة وتمكينية عبر الإنترنت للأطفال والشباب. وهي مصممة لأربع جماهير رئيسية: الأطفال، والآباء/مقدمي الرعاية والمعلمين، والصناعة وصانعي السياسات. الهدف من المبادئ التوجيهية بالنسبة لكل من هذه الجماهير هو أن تكون بمثابة مخطط يمكن تكييفه واستخدامه بطريقة تتسق مع الأعراف والقوانين الوطنية أو المحلية، وأن تعالج القضايا التي قد تؤثر على جميع الأطفال والشباب دون عمر ١٨ عامًا.[٦]

٢. "توصي اللجنة بأن تأخذ الدول الأطراف في اعتبارها، لدى وضع أطرها القانونية، أوجه التقدم التكنولوجي لضمان عدم تراجع قابليتها للتطبيق بسبب التطورات المقبلة ولتجنب الثغرات المرتبطة بالشواغل الناشئة، بما في ذلك الأشكال الجديدة للبيع عن طريق الإنترنت والاستغلال الجنسي. وفي ضوء الطابع المتطور للمسألة، ينبغي للدول الأطراف أن تقيّم بانتظام التشريعات والسياسات وأن تنقحها، عند الضرورة، لضمان تكييف أطرها القانونية والسياساتية مع الحقائق السريعة التغير". المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، لجنة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل، ٢٠١٩.

٣. المصطلحات العالمية: المبادئ التوجيهية لمصطلحات حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، منظمة ECPAT ٢٠١٦ الدولية.

٤. منع ومعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (CSEA): الاستجابة الوطنية النموذجية، تحالف WeProtect العالمي، ٢٠١٥.

٥. التعليق العام رقم ٢٥ بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة (UNRC) ٢٠٢١.

٦. المبادئ التوجيهية بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت، الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠٢٠.

< القسم السابق

القسم التالي >

## تشمل الموارد والأطر المهمة الأخرى ذات الصلة بصانعي السياسات الذين يبحثون في سلامة الطفل عبر الإنترنت ما يلي:

- **أهداف الأمم المتحدة *للتنمية المستدامة*.** تقع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) الـ ١٧ في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،[٧] التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥.

- **المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة *بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان*.**[٨] تحدد هذه المبادئ التزامات الدول الأطراف والشركات لحماية واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل.

- ***INSPIRE* لمنظمة الصحة العالمية: *سبع استراتيجيات لإنهاء العنف ضد الأطفال*.**[٩] INSPIRE هي حزمة تقنية قائمة على الأدلة لدعم البلدان في جهودها لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له.

- **مسودة سياسة إرشادات منظمة اليونيسف *حول الذكاء الاصطناعي المتعلقة بالاطفال*.**[١٠] يهدف هذا التوجيه إلى تعزيز حقوق الطفل في سياسات وممارسات الذكاء الاصطناعي الحكومية والخاصة، ولزيادة الوعي بكيفية دعم أنظمة الذكاء الاصطناعي لهذه الحقوق أو تقويضها

توجد العديد من النماذج الأخرى على المستويات الإقليمية والوطنية والدولية التي قد تكون ذات صلة بسياقات قطرية محددة أو توفر نماذجًا ذات صلة على مستوى العالم، والتي ذُكر العديد منها في الأقسام ذات الصلة من مجموعة الأدوات هذه.

**يشكل انتشار الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال مصدر قلق كبير أيضًا. في عام ٢٠٢٠، تم الإبلاغ عن ٦٥ مليون حالة من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال إلى المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين في الولايات المتحدة، في حين لم يتم الكشف عن العديد منهم.[١١] لقد وقف المجتمع الدولي لفترة طويلة صفًا واحدًا في عزمه المشترك على حماية الأطفال. وبناءً على هذا التصميم، ازداد التعاون بين وكالات إنفاذ القانون الوطنية وشركات التكنولوجيا الكبرى، ولكن ما يزال بالإمكان القيام بالمزيد.**

**يتعين على الشركات أن تتبنى ممارسات مسح أكثر قوة وتسريع طرق الكشف التي تركز على الوقاية. ويجب أيضًا دعم هذا النهج بخطوات تشريعية هامة. وفي هذا الصدد، تُعدّ الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، مثل تحالف WeProtect العالمي والشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال، ذات فائدة كبيرة.**

المصدر: خريطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة للتعاون الرقمي، يونيو ٢٠٢٠[١٢]

٧. تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الأمم المتحدة، ٢٠٢١.
٨. المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠١١.
٩. INSPIRE: سبع استراتيجيات لإنهاء العنف ضد الأطفال، منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢١.
١٠. إرشادات السياسة العامة حول الذكاء الاصطناعي للأطفال، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠٢٠.
١١. تقرير العنف عبر الإنترنت، المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين، ٢٠٢٠.
١٢. خريطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة للتعاون الرقمي، الأمم المتحدة، يونيو، ٢٠٢٠.

< القسم السابق

القسم التالي >

## كيف حققنا ذلك؟

لا شك في أن العالم الرقمي يتغير باستمرار. يجب أن تكون سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت متأصلة في نهج حقوق الطفل ولابد أن تكون مرنة بما يكفي لمواجهة المخاطر والفرص الناشئة عند ظهورها. تسعى مجموعة أدوات سلامة الطفل عبر الإنترنت إلى تلبية هذه الحاجة من خلال توفير مجموعة شاملة من الإجراءات لسياسة قابلة للتبني، وأمثلة على أفضل الممارسات والموارد التي يمكن مشاركتها.

تشكّل مجموعة الأدوات نتاج مشاورات من جميع أنحاء العالم، مع مراعاة الرؤى الثاقبة من كل قارة، ومواقع تتراوح بين دول الجزر الصغيرة النامية والدول الصناعية الكبيرة وكل ما بينها.[١٣] لقد تشاورنا مع خبراء دوليين من مجموعة من الخلفيات، بما في ذلك الصناعة وصانعي السياسات والأكاديميين. عملت 5Rights، التي يقع مقرها في المملكة المتحدة، على إجراء الصياغة ودعمها زملاء في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا والشركاء[١٤] الذين يسروا مجموعات التركيز في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، لضمان أن تكون مجموعة الأدوات عملية وذات صلة بمجموعة متنوعة من السياقات المحلية. النص متجذر في المعايير العالمية، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل، ولكن يمكن أيضًا تكييف مجموعة الأدوات بحيث تعكس الثقافات والقيم الموجودة في الدساتير الوطنية في جميع أنحاء العالم.

إنها مجموعة أدوات شاملة وعملية ويسهل على صانعي السياسات الوصول إليها لتمهيد الطريق لعالم يشعر فيه جميع الأطفال بالأمان والإنجاز: عالم يحظى بالاحترام الكامل لحقوقهم على عبر الإنترنت أو خارجها.

**خلال المشاورات، أعرب الأطفال عن رأي مفاده ضرورة أن تدعم البيئة الرقمية مشاركتهم الآمنة والمنصفة وتعززها وتحميها:**

**"نود أن تساعدنا الحكومة وشركات التكنولوجيا والمعلمين في التعامل مع المعلومات غير الجديرة بالثقة عبر الإنترنت."**
**- غانا، العُمر غير معروف**

**"أود الحصول على توضيح حول ما يحدث حقًا مع بياناتي ... لماذا يتم جمعها؟ كيف يتم جمعها؟"**
**- ألمانيا، ١٦**

**"أشعر ... بالقلق بشأن مشاركة بياناتي."**
**- كندا، ١٥**

١٣. بما في ذلك المشاورات التي تجريها مجموعات التركيز في البرازيل وزمبابوي وسري لانكا وغانا وكمبوديا وكولومبيا، لضمان أن تكون لها أهمية عالمية.

١٤. وكان من بين الشركاء المحليين منظمة ريدباز في كولومبيا، ومؤسسة آلدنا في البرازيل، والمركز الأفريقي للحقوق الرقمية في غانا، واليونيسيف في زمبابوي، واليونيسيف في كمبوديا، ومنظمة إنقاذ الطفولة الدولية في سري لانكا.

< القسم السابق
القسم التالي >

"يحتاج الأطفال إلى الخصوصية من أجل الاستخدام السلمي للتكنولوجيا."
- الفلبين، ١٦

"على الرغم من تشغيل إعدادات خصوصيتك وأمانك، فإن لدى الشركات/الأشخاص تقنيات متقدمة للحصول على ما يريدون معرفته. من المرجح أنهم يعرفون أكثر منا ويمكنهم الوصول إلى أكثر مما نعرف أنه كان متاحًا عبر الإنترنت".
- كندا، ١٣

مقدمة ٦

كيفية استخدامها ٩

لماذا تُعد حقوق الطفل مهمة ١٥

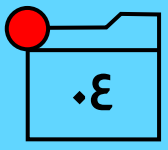


خمسة أشياء يجب على كل صانع سياسة مراعاتها ٢٥

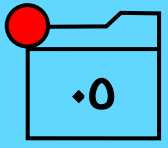


المجالات العشرة لتطبيق السياسة ٣٧

الوثائق الرئيسية ١٦٩

مسرد المصطلحات ١٧٤

السياسة النموذجية ١٨٠

< القسم السابق
القسم التالي >

# لماذا تُعد حقوق الطفل مهمة

توفر حقوق الطفل سلسلة تمتد عبر جميع السياسات التي تؤثر على حياة الأطفال، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها. تهدف سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت، بشكل أساسي، إلى جعل حقوق الأطفال في الحماية والمشاركة حقيقية وفعالة أثناء تعاملهم مع العالم الرقمي.

ويتمتع الأطفال وأسرهم بحقوق الإنسان بموجب الشرعة الدولية للحقوق، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، فضلًا عن الهياكل الإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان.

على وجه التحديد للأطفال، توفّر *اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل لعام ١٩٨٩* (" الاتفاقية" أو اتفاقية حقوق الطفل)[١٥] إلى جانب بروتوكوليها الاختياريين بشأن *بيع الأطفال*[١٦] *والأطفال في النزاعات المسلحة*[١٧] إطارًا عمليًا لفهم كيفية تطبيق حقوق الإنسان على الأطفال. والاتفاقية هي أكثر معاهدات حقوق الإنسان التي تم التصديق على نطاق واسع في التاريخ، ويساعد بروتوكولها الاختياري المتعلق بإجراء تقديم البلاغات على جعلها قابلة للإنفاذ بحيث تكون حقوق الطفل حقيقية وفعالة.

جميع الحقوق الواردة في اتفاقية حقوق الطفل ذات صلة بسلامة الأطفال عبر الإنترنت، واستشارة الأطفال أمر بالغ الأهمية لفهم ما تعنيه هذه الحقوق في الممارسة العملية. فعلى سبيل المثال، ينبغي النظر في حقوق الأطفال في اللعب والمشاركة والحياة الأسرية في الفضاء الإلكتروني. وينبغي تدريب جميع المشاركين في إجراء المشاورات تدريبًا ملائمًا على حقوق الطفل وعلى ما تعنيه أصوات الأطفال وإدماجهم عمليًا.

تقدم *لجنة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل*[١٨] إرشادات – في التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) – بشأن التدابير التشريعية والسياسة وغيرها من التدابير المناسبة لضمان الامتثال الكامل للالتزامات بموجب الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية في ضوء الفرص والمخاطر والتحديات التي تواجه حقوق الطفل في البيئة الرقمية. سيكون التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) أداة رئيسية يجب مراعاتها عند وضع سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت.

**ويجب احترام حقوق كل طفل وحمايتها وإعمالها في البيئة الرقمية. وتؤثر الابتكارات في مجال التكنولوجيات الرقمية على حياة الأطفال وحقوقهم بطرق واسعة النطاق ومترابطة، حتى في الحالات التي لا يتمكن الأطفال أنفسهم من الوصول إلى الإنترنت. يمكن للوصول الهادف إلى التقنيات الرقمية أن يدعم الأطفال لإعمال النطاق الكامل لحقوقهم المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، إذا لم يتحقق الإدماج الرقمي، فمن المرجح أن تزداد أوجه عدم المساواة القائمة، وقد تنشأ أوجه عدم مساواة جديدة.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرة ٤[١٩]

١٥. اتفاقية حقوق الطفل، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ١٩٨٩.
١٦. اتفاقية حقوق الطفل، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ١٩٨٩.
١٧. اتفاقية حقوق الطفل، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ١٩٨٩.
١٨. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية، لجنة الأمم المتحدة حقوق الطفل التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.
١٩. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية، لجنة الأمم المتحدة حقوق الطفل التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

تقدم اتفاقية حقوق الطفل أربعة مبادئ توجيهية لحماية حقوق الطفل، ويصف التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) كيفية تطبيق هذه المبادئ في العالم الرقمي:

### ١. الحق في عدم التمييز (المادة ٢):

وتنص المادة ٢ من اتفاقية حقوق الطفل [٢٠] على أن لكل طفل الحق في التمتع بحقوقه، "دون تمييز من أي نوع، بغض النظر عن عرقه أو عرق والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الاثني أو الاجتماعي أو ثروتهم أو إعاقتهم أو مولدهم أو أي وضع آخر". وتحدد الفقرتان ١٠ و١١ من التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) كيفية تطبيق ذلك في العالم الرقمي.

**قد يتعرض الأطفال للتمييز من خلال استبعادهم من استخدام التقنيات والخدمات الرقمية أو من خلال تلقي اتصالات بغيضة أو معاملة غير عادلة من خلال استخدام تلك التقنيات. يمكن أن تنشأ أشكال أخرى من التمييز عندما تستند العمليات الآلية المتعلقة بتنقية المعلومات أو تحديد السمات أو اتخاذ القرار إلى بيانات متحيزة أو جزئية أو تم الحصول عليها بشكل غير عادل فيما يتعلق بطفل.**

**وتدعو اللجنة الدول الأطراف إلى اتخاذ تدابير استباقية لمنع التمييز القائم على التحيز الجنسي أو الإعاقة أو الخلفية الاجتماعية والاقتصادية أو الأصل الإثني أو القومي أو اللغة أو أي اعتبارات أخرى، وأيضاً التمييز ضد أطفال الأقليات والشعوب الأصلية، وأطفال طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين، وأطفال المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والأطفال ضحايا الاتجار أو الاعتداء الجنسي والناجين منه، والأطفال المودَعين في مؤسسات الرعاية البديلة، والأطفال المحرومين من حريتهم، والأطفال الذين يعيشون في أوضاع هشة أخرى. وسيلزم اتخاذ تدابير محددة لسد الفجوة الرقمية ذات الصلة بنوع الجنس بالنسبة للفتيات وضمان إيلاء اهتمام خاص للوصول إلى المعلومات ومحو الأمية الرقمية والخصوصية والسلامة عبر الإنترنت.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرات ١٠-١١ [٢١]

٢٠. اتفاقية حقوق الطفل، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، ١٩٨٩.
٢١. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة (UNRC) ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

## ٢. مصالح الطفل الفضلى (الفقرة ١ من المادة ٣):

تنص المادة ٣ من اتفاقية حقوق الطفل[٢٢] على أنه "يجب الأخذ بعين الاعتبار تحقيق المصالح الامثل للطفل في جميع الإجراءات المتعلقة به، سواء قامت بهذه الاجراءات مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية،". وتحدد الفقرتان ١٢ و١٣ من التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) كيفية تطبيق ذلك في العالم الرقمي.

**إن مصالح الطفل الفضلى مفهوم ديناميكي يتطلب تقييمًا مناسبًا للسياق المحدد. لم تُصمّم البيئة الرقمية في الأصل للأطفال، ومع ذلك فهي تلعب دورًا مهمًا في حياتهم. وينبغي للدول الأطراف أن تكفل، في جميع الإجراءات المتعلقة بتوفير البيئة الرقمية وتنظيمها وتصميمها وإدارتها واستخدامها، أن تكون المصالح الفضلى لكل طفل اعتبارًا أساسيًا.**

**وينبغي على الدول الأطراف أن تشرك الهيئات الوطنية والمحلية التي تشرف على ضمان الوفاء بحقوق الطفل في مثل هكذا إجراءات. وعند النظر في مصالح الطفل الفضلى، ينبغي مراعاة جميع حقوق الطفل، بما في ذلك حقوقه في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها، وفي حمايته من الأذى، وفي إيلاء الاعتبار الواجب لآرائه، وضمان الشفافية في تقييم مصالح الطفل الفضلى والمعايير التي طُبقت.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرتان ١٢-١٣[٢٣]

## ٣. الحق في الحياة والبقاء والنماء (المادة ٦):

تقضي المادة ٦ من اتفاقية حقوق الطفل[٢٤] بأن تعترف الدول الأطراف "بأن لكل طفل حقًا أصيلًا في الحياة" وأن عليها "أن تكفل إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه". وتحدد الفقرة ١٥ من التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) كيفية تطبيق ذلك في العالم الرقمي.

**يجب ألا يكون استخدام الأجهزة الرقمية ضارًا، ولا ينبغي أن يكون بديلًا عن التفاعلات الشخصية بين الأطفال أو بين الأطفال والآباء أو مقدمي الرعاية. وينبغي للدول الأطراف أن تولي اهتمامًا خاصًا لآثار التكنولوجيا في السنوات الأولى من حياة الطفل، عندما تكون درجة مرونة الدماغ في أقصى حدودها، عندما وتكون البيئة الاجتماعية، ولا سيما العلاقات مع الوالدين ومقدمي الرعاية، حاسمة في تشكيل التنمية المعرفية والعاطفية والاجتماعية للأطفال. وفي السنوات الأولى، قد تكون الاحتياطات مطلوبة، تبعًا لتصميم التكنولوجيات والغرض منها واستخدامها. وينبغي توفير التدريب والمشورة بشأن الاستخدام المناسب للأجهزة الرقمية للأبوين ومقدمي الرعاية والمربين وغيرهم من الجهات الفاعلة ذات الصلة، مع مراعاة البحوث المتعلقة بآثار التكنولوجيات الرقمية على نمو الأطفال، ولا سيما خلال فترات النمو العصبي الحرجة في مرحلة الطفولة المبكرة والمراهقة.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرة ١٥[٢٥]

٢٢. اتفاقية حقوق الطفل، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، ١٩٨٩.
٢٣. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.
٢٤. اتفاقية حقوق الطفل، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، ١٩٨٩.
٢٥. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

## ٤. الحق في الإدلاء بالرأي (المادة ١٢)

وتقتضي المادة ١٢ من اتفاقية حقوق الطفل[٢٦] من الدول الأطراف أن تكفل، في الحالات التي يكون فيها الأطفال "قادرين على تكوين آرائهم الخاصة بهم"، التمتع "بالحق في التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمسهم"، وأن تولى هذه الآراء "الاعتبار الواجب وفقًا لسن الطفل ونضجه". تحدد الفقرة ١٧ من التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) كيفية تطبيق ذلك في العالم الرقمي، ويمكن العثور على مزيد من المعلومات حول كيفية تنفيذ هذا الحق في الموارد ا أدناه.

**وعند وضع التشريعات والسياسات والبرامج والخدمات والتدريب بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية، ينبغي للدول الأطراف إشراك جميع الأطفال، والاستماع إلى احتياجاتهم وإيلاء الاعتبار الواجب لآرائهم. وينبغي أن تضمن مشاركة مقدمي الخدمات الرقمية بنشاط مع الأطفال، وتطبيق الضمانات المناسبة، وإيلاء الاعتبار الواجب لآرائهم عند تطوير المنتجات والخدمات.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرة ١٧[٢٧]

هذه المبادئ غير قابلة للتجزئة ويجب وضعها في الاعتبار عند وضع سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت. وهي توفر عدسة مفيدة يمكن من خلالها النظر في ما تعنيه الموضوعات الشاملة الخمسة الأخرى في الممارسة العملية وكيف يجب تقديم مجالات تطبيق السياسة العشرة الموضحة في مجموعة الأدوات.

وحقوق الطفل ليست موجودة في القانون الدولي فحسب. تتضمن معظم الدساتير أو الأطر القانونية الوطنية أحكامًا عامة لحقوق الإنسان تحمي الأطفال. وينبغي أيضًا استخدام هذه القوانين الوطنية لحقوق الإنسان في وضع سياسة لسلامة الأطفال عبر الإنترنت تضع حماية حقوق الأطفال وتعزيزها في صميمها.

وتدعو لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة الدول إلى ضمان أن تعالج السياسات الوطنية المتعلقة بحقوق الطفل على وجه التحديد البيئة الرقمية وأن تُدمج حماية الطفل عبر الإنترنت في السياسات الوطنية لحماية الطفل. صُممت مجموعة الأدوات هذه لمساعدتهم على القيام بذلك.

٢٦. اتفاقية حقوق الطفل، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، ١٩٨٩.
٢٧. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

**وينبغي للدول الأطراف ضمان أن تعالج السياسات الوطنية المتعلقة بحقوق الطفل على وجه التحديد البيئة الرقمية، وينبغي لها أن تنفذ اللوائح التنظيمية ومدونات قواعد الصناعة ومعايير التصميم وخطط العمل وفقًا لذلك، وينبغي تقييم جميع هذه المعايير وتحديثها بانتظام. وينبغي أن تهدف هذه السياسات الوطنية إلى إتاحة الفرصة للأطفال للاستفادة من المشاركة في البيئة الرقمية وضمان وصولهم الآمن إليها.**

**وينبغي إدماج حماية الطفل عبر الإنترنت في السياسات الوطنية لحماية الطفل. وينبغي للدول الأطراف تنفيذ تدابير تحمي الأطفال من المخاطر، بما في ذلك الاعتداء الإلكتروني والاستغلال والاعتداء الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، وضمان التحقيق في هذه الجرائم وتوفير سبل الانتصاف والدعم للأطفال الضحايا. وينبغي لها أيضًا أن تلبي احتياجات الأطفال المحرومين أو المستضعفين، بما في ذلك عن طريق توفير معلومات ملائمة للأطفال تُترجم، عند الضرورة، إلى لغات الأقليات ذات الصلة.**

**وينبغي للدول الأطراف أن تكفل تشغيل آليات فعالة لحماية الطفل عبر الإنترنت وسياسات حماية، مع احترام الحقوق الأخرى للأطفال أيضًا، في جميع السياقات التي يصل فيها الأطفال إلى البيئة الرقمية، التي تشمل المنزل، والبيئات التعليمية، والمقاهي الإلكترونية، ومراكز الشباب، والمكتبات، وبيئات الرعاية الصحية والبديلة.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرات ٢٤-٢٦[٢٨]

## الموارد المخصصة لحقوق الطفل:

### ١. تنفيذ حق طفلك في إبداء الرأي في وضع سياسة السلامة عبر الإنترنت:

يجب أن يشكّل الحق في أبداء الرأي أساس صنع السياسة العملية بشأن سلامة الطفل عبر الإنترنت. يتمتع الأطفال والشباب بآراء قوية حول البيئة الرقمية[٢٩]، ولهم الحق في إبداء رأيهم في المسائل التي تؤثر عليهم.[٣٠] لكي تتمكّن سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت من تلبية احتياجات الأطفال، يجب على صانعي السياسات الاستماع إلى آراء الأطفال وإدراج وجهات نظرهم في صنع السياسات. قد تختلف وجهات نظر الأطفال حول المخاطر والأضرار والفوائد والفرص في بيئة الإنترنت عن وجهات نظر البالغين من حولهم. لذلك فإن التشاور الفعال مع مشاركة الطفل[٣١] في جميع مراحل وضع وتنفيذ ورصد وتقييم سياسات سلامة الطفل عبر الإنترنت يُعدّ أمرًا بالغ الأهمية لضمان تلبية احتياجاتهم على النحو الواجب ولضمان أن تكون السياسة ملائمة حقًا للأطفال.[٣٢]

٢٨. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.
٢٩. بعباراتنا الخاصة – حقوق الطفل في العالم الرقمي، مؤسسة 5Rights، ٢٠٢١.
٣٠. ويرد الحق في الاستماع إليه في المادة ١٣ من الاتفاقية.
٣١. يجب أن يأخذ هذا في الاعتبار العناصر الأربعة لنموذج لاندي: الفضاء والرأي والجمهور والتأثير. انظر: نموذج لوندي لمشاركة الطفل .
٣٢. اللجنة المستقبلية الرقمية.

< القسم السابق
القسم التالي >

يقدم نموذج لوندي طريقة واحدة لفهم "كيفية" تمكين مشاركة الأطفال،
من خلال أربعة مجالات تركيز:

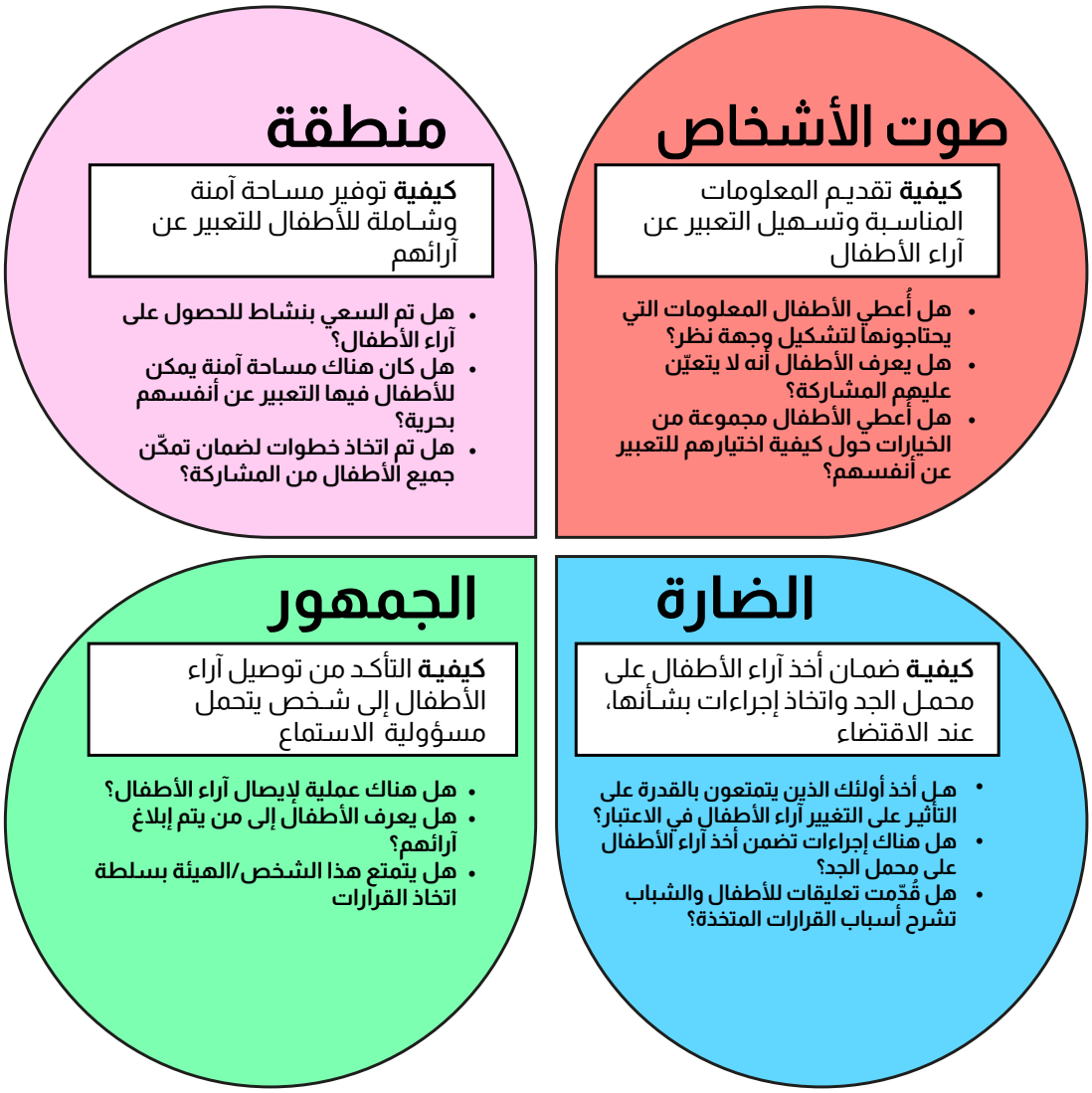


المصدر: نموذج لوندي لمشاركة الأطفال[٣٣]

وتكرر المبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي للاتصالات بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت التأكيد على مشاركة آراء الأطفال وتجاربهم عند صياغة سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت. وسيتيح ضمان دمج آراء الأطفال في أي اعتبار لسلامة الطفل عبر الإنترنت وضع سياسة أكثر قوة وتنوعًا وشمولية.

**يرغب الأطفال والشباب في المشاركة في المحادثة، وأن لديهم خبرة قيمة بصفتهم "مواطنين أصليين رقميين" يمكنهم مشاركتها. يجب على صانعي السياسات والممارسين الانخراط مع الأطفال والشباب في نقاش مستمر حول بيئة الإنترنت لدعم حقوقهم.**

المصدر: إرشادات الاتحاد الدولي للاتصالات لواضعي السياسات بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت ٢٠٢٠[٣٤]

٣٣. نموذج لوندي لمشاركة الطفل، المفوضية الأوروبية، ٢٠٠٧.
٣٤. المبادئ التوجيهية لواضعي السياسات بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت، الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠٢٠.

< القسم السابق
القسم التالي >

٢. مساعدة الناس على فهم اتفاقية حقوق الطفل:

المصدر: اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)؛ نسخة الأطفال[٣٥]

٣٥. اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)؛ نسخة الأطفال، منظمة إنقاذ الطفولة، ٢٠١٩.

< القسم السابق
القسم التالي >

٣. مساعدة الأطفال على فهم التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية:

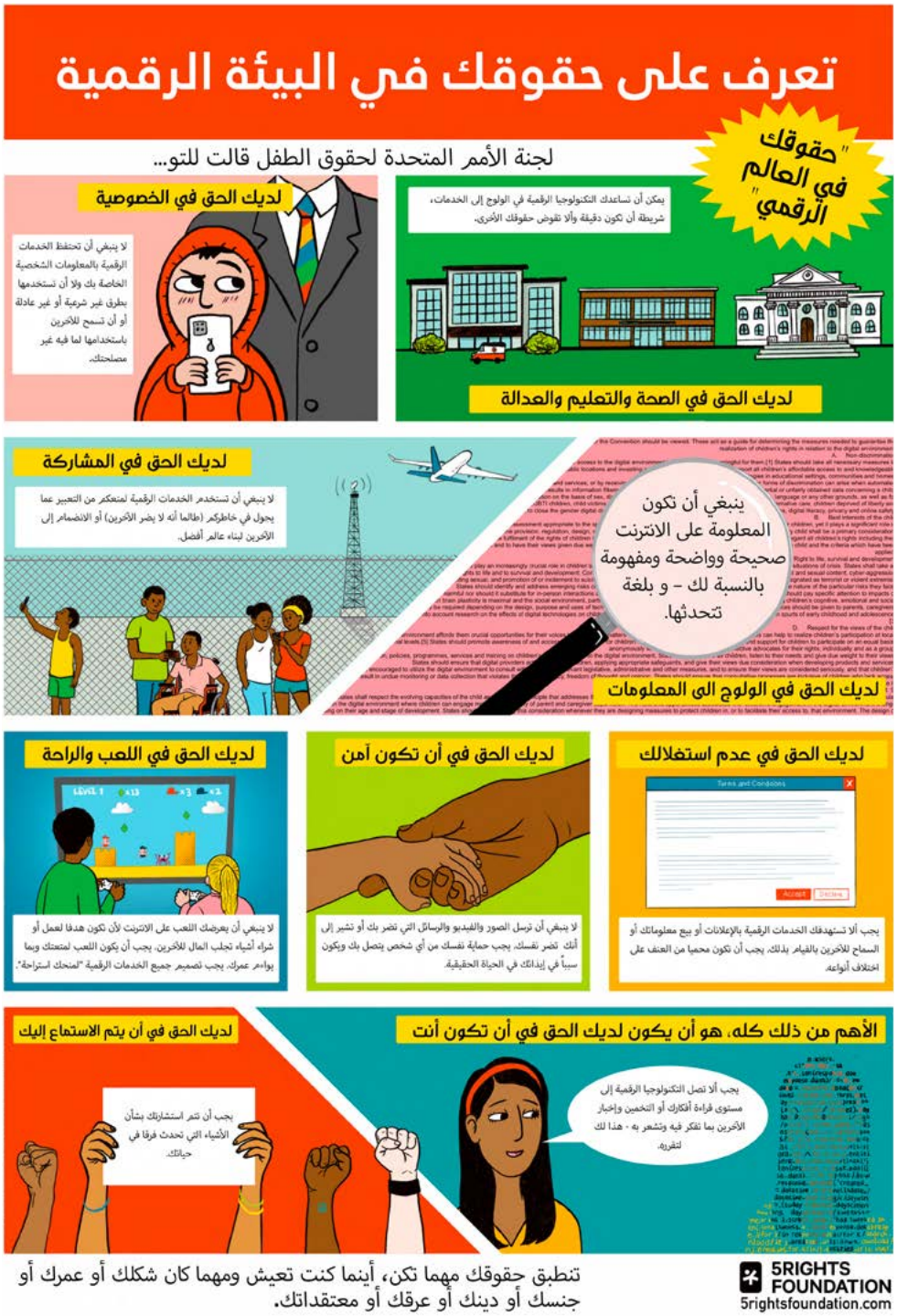


المصدر: اعرِف حقوقك! التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) ملصق[٣٦]

٣٦. اعرف حقوقك! التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) ملصقات، مؤسسة 5Rights، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

مجلد النظام

| ٨ بنود | ١٠٥ ميغابايت في القرص | القسم ٤ |
|---|---|---|

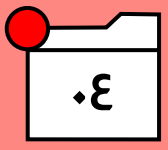


| | | |
|---|---|---|
| ٠١ | مقدمة | ٦ |
| ٠٢ | كيفية استخدامها | ٩ |
| ٠٣ | لماذا تُعد حقوق الطفل مهمة | ١٥ |
| ٠٤ | خمسة أشياء يجب على كل صانع سياسة مراعاتها | ٢٥ |
| ٠٥ | المجالات العشرة لتطبيق السياسة | ٣٧ |
| ٠٦ | الوثائق الرئيسية | ١٦٩ |
| ٠٧ | مسرد المصطلحات | ١٧٤ |
| ٠٨ | السياسة النموذجية | ١٨٠ |


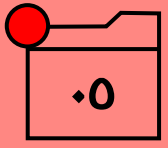

< القسم السابق
القسم التالي >

## الأشياء التي يجب على كل صانع سياسة مراعاتها

يستكشف هذا القسم خمسة مواضيع شاملة يجب على صانعي السياسات التفكير فيها عند تصميم وتطوير وتنفيذ سياسات سلامة الطفل عبر الإنترنت.

**ooo خمسة أشياء**

١. تحديد المخاطر والتخفيف من الضرر
٢. تعزيز إمكانية وسهولة الوصول والإدماج
٣. بناء سلسلة من المسؤوليات والتعاون
٤. دمج التصميم الذي يركز على الطفل
٥- ضمان الفعالية

يجب مراعاة كل من هذه القضايا عند تنفيذ مجالات تطبيق السياسة العشرة في الصفحة رقم ٣٨.

### ١. تحديد المخاطر والتخفيف من الضرر:

**تلعب الفرص التي توفرها البيئة الرقمية دورًا متزايد الأهمية في نمو الأطفال وقد تكون حيوية لحياة الأطفال وبقائهم، ولا سيما في حالات الأزمات. وينبغي على الدول الأطراف اتخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية الأطفال من المخاطر التي تهدد حقهم في الحياة والبقاء والنمو. وتشمل هذه المخاطر على كل ماهو متعلق بالمحتوى والاتصال والسلوك والعقد، وأشياء أخرى مثل المحتوى العنيف والجنسي والاعتداء والتحرش عبر الإنترنت والمقامرة والاستغلال والاعتداء، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسي، والتشجيع أو التحريض على الانتحار أو الأنشطة التي تهدد الحياة، بما في ذلك من جانب المجرمين أو الجماعات المسلحة المصنفة على أنها إرهابية أو متطرفة عنيفة. وينبغي للدول الأطراف تحديد ومعالجة المخاطر الناشئة التي يواجهها الأطفال في سياقات متنوعة، بما في ذلك الاستماع إلى آرائهم بشأن طبيعة المخاطر المحددة التي يواجهونها.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرة ١٤ [٣٧]

يجب وضع استراتيجيات سلامة الطفل عبر الإنترنت في المقام الأول لتحقيق أقصى قدر ممكن من الفائدة التي يمكن أن يجنيها الأطفال عند استخدام التقنيات الرقمية. وهذا يعني بالضرورة أن هناك مسؤولية أساسية للتخفيف من المخاطر، وتقليل احتمالات وقوع الضرر، ومعالجة الأضرار أينما حدثت، والنظر في الكيفية التي قد تؤثر بها المنتجات والخدمات على المستخدم النهائي، إذا كان هذا المستخدم طفلًا (أو من المرجّح أن يكون طفلًا). يُعدّ تصميم المنتجات والخدمات التي تتوقع المشاركة الآمنة للأطفال أمرًا أساسيًا.

وبينما يعاني بعض الأطفال من الأذى الحاد، يعاني ملايين آخرون من الأذى عبر الإنترنت بشكل أو بآخر. على سبيل المثال، هناك مجموعة واسعة من المخاطر الناجمة عن المراقبة أو الاستغلال التجاريين، أو التعرض لمعلومات خاطئة أو عمليات احتيال، أو المفترسين أو التنمر في حين يعاني عدد أقل من الضرر الحاد الذي يلحق بالأطفال من الاعتداء الجنسي.
العديد من المخاطر تراكمية. تؤثر هذه على مختلف الأطفال بطرق متنوعة وقد يوفر أحد أشكال الضرر مدخلًا لأشكال أخرى من الضرر.[٣٨]

٣٧. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.

< القسم السابق القسم التالي >

إن الطبيعة العالمية لعالم الإنترنت تعني أن يواجه الأطفال العديد من المخاطر ذاتها عبر الإنترنت بغض النظر عن موقعهم الجغرافي. كما يحتمل أن تثير السياقات المختلفة مخاوفًا محددة. قد يتعرّض الطفل للضرر، في بعض الحالات، بسبب ضعف الوصول إلى بيئة الانترنت؛ وفي حالات أخرى، قد تكون هناك صلة بين الضرر الذي يحدث عبر الإنترنت وتجربة الطفل خارج الإنترنت. وغالبًا ما تتداخل المخاطر والأضرار المحددة مع بعضها البعض. هناك عدد قليل للغاية من الخطوط المستقيمة أو الانقسامات الأنيقة.

وقد تساهم عوامل مثل الجنس والعمر والظروف الأسرية والحالة الاجتماعية والاقتصادية والموقع والخبرات وتوافر التكنولوجيا الرقمية في تغيير المخاطر والطرق التي يتعرض بها الأطفال للضرر. تؤثر بعض المخاطر والأضرار على مجتمعات وفئات كاملة من الأطفال؛ على سبيل المثال، تجتذب الفتيات مستويات أعلى من الإساءة ولكن بالنسبة للفتيان، فإن الإساءة تميل إلى أن تكون أقسى.[٣٩] وتؤدي المعايير الثقافية المحيطة بالذكورة أيضًا إلى تفاقم مشكلة نقص الكشف عن حالات الاعتداء الجنسي على الأطفال الذكور وعدم الإبلاغ عنها.[٤٠] وقد يتم تضخيم المخاطر والأضرار من خلال المنصات المصممة بطريقة تشجع المستخدم على مشاركة المحتوى الصادم والمثير – أو تلك المنصات التي تعرض أو تروج لأنواع معينة من السلوك لأنه يحقق المنفعة المادية والربح لها.

يجب على صانعي السياسات النظر في جميع المخاطر التي يتعرض لها الأطفال واتخاذ خطوات للتخفيف منها. ويعتبر إطار 4Cs من الأدوات الرئيسية لتحديد المخاطر.

يدرك تصنيف CO:RE 4Cs أن المخاطر عبر الإنترنت تنشأ عندما يكون الطفل:

- ☐ يتفاعل مع و/أو يتعرض **لمحتوى** يحتمل أن يكون ضارًا
- ☐ يختبر و/أو يُستهدف من خلال **اتصال** ضار محتمل
- ☐ يشهد و/أو يشارك و/أو يكون من ضحايا **سلوك** ضار محتمل
- ☐ يكون طرفًا في و/أو مستغلًا بواسطة قبل **عقد يُحتمل أن يكون ضارًا**.

| CO:RE | المحتوى<br>الطفل كمتلقي | تواصل معنا<br>الطفل كمشارك | التصرف<br>الطفل كممثل | عقد<br>الطفل كمستهلك |
|---|---|---|---|---|
| **عدائي** | المحتوى العنيف، الدموي، الرسومي، والعنصري، المحتوى البغيض والمتطرف | التحرش، المطاردة، السلوك البغيض، المراقبة غير المرغوب فيها | التنمر أو نشاط الأقران البغيض أو العدائي مثل المعاكسة أو الاستبعاد أو الفضح والتعيير | سرقة الهوية، الاحتيال، التصيد الاحتيالي، الاحتيال، القمار، الابتزاز، المخاطر الأمنية |
| **جنسي** | المواد الإباحية (القانونية وغير القانونية)، وإضفاء الطابع الجنسي على الثقافة، ومعايير صورة الجسم | التحرش الجنسي والاستمالة الجنسية وتوليد ومشاركة مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال | التحرش الجنسي، والرسائل الجنسية غير الرضائية، والضغوط الجنسية | الابتزاز الجنسي، والاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي، وبث الاعتداء الجنسي على الأطفال |
| **القيم** | محتوى غير مناسب للعمر ينشئه المستخدم أو المحتوى التسويقي، معلومات خاطئة/مضللة | الإقناع الأيديولوجي والتطرف والتجنيد المتطرف | مجتمعات المستخدمين التي يحتمل أن تكون ضارة مثل إيذاء النفس، ومناهضي اللقاحات، وضغوط الأقران | تصفية المعلومات، وتحيز تحديد السمات، والاستقطاب، والتصميم المُقنِع |
| **المواضيع الشاملة** | انتهاكات الخصوصية وحماية البيانات، والمخاطر الصحية البدنية والعقلية، وأشكال التمييز | | | |

المصدر: محتوى CO:RE، الاتصال، والسلوك، والعقد – تحديث 4Cs من المخاطر عبر الإنترنت،[٤١]

٣٨. بناء العالم الرقمي الذي يستحقه الشباب، مؤسسة 5Rights، ٢٠٢٠.
٣٩. نتائج محفظة الاستثمار الآمن عبر الإنترنت ٢٠٢٠، الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال، ٢٠٢٠. ص ٢.
٤٠. تعطيل الضرر في كينيا: دليل على الاستغلال والانتهاك الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال، ٢٠٢١. ص ٦٨.
٤١. المحتوى، والاتصال، والسلوك، والعقد - تحديث الـ 4Cs من المخاطر عبر الإنترنت، CO:RE ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

**ومع توسيع النطاق العريض الميسور التكلفة ليشمل العالم النامي، هناك حاجة ملحة إلى وضع تدابير للحد من المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال، مع السماح لهم في الوقت نفسه بالاستفادة من جميع فوائد العالم الرقمي.**

المصدر: إرشادات الاتحاد الدولي للاتصالات لواضعي السياسات بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت ٢٠٢٠[٤٢]

**وينبغي للدول الأطراف أن تأخذ في الاعتبار الوضع المتغير للأطفال ووكالتهم في العالم الحديث، وكفاءة الأطفال وفهمهم، وهي أمور تتطور بشكل غير متكافئ عبر مجالات المهارة والنشاط، والطبيعة المتنوعة للمخاطر التي ينطوي عليها ذلك. ويجب الموازنة بين هذه الاعتبارات وأهمية ممارسة حقوقهم في البيئات المدعومة ومجموعة التجارب والظروف الفردية. وينبغي أن تكفل الدول الأطراف أن يقدم مزودوا الخدمات الرقمية خدمات مناسبة لقدرات الأطفال الناشئة.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرة ٢٠[٤٣]

## ٢. تعزيز إمكانية وسهولة الوصول والإدماج

**ويجب احترام حقوق كل طفل وحمايتها وإعمالها في البيئة الرقمية. وتؤثر الابتكارات في مجال التكنولوجيات الرقمية على حياة الأطفال وحقوقهم بطرق واسعة النطاق ومترابطة، حتى في الحالات التي لا يتمكن الأطفال أنفسهم من الوصول إلى الإنترنت. يمكن للوصول الهادف إلى التقنيات الرقمية أن يدعم الأطفال لإعمال النطاق الكامل لحقوقهم المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، إذا لم يتحقق الإدماج الرقمي، فمن المرجح أن تزداد أوجه عدم المساواة القائمة، وقد تنشأ أوجه عدم مساواة جديدة.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرة ٤[٤٤]

اليوم، يعد الوصول إلى عالم الإنترنت أمرًا بالغ الأهمية للأطفال لضمان حقوقهم وتحقيق إمكاناتهم الكاملة. يجب أن تتميز سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت بالشمول، سواء في الطموح أو في الممارسة العملية.[٤٥] وهذا يعني أنه يجب تزويدها بالموارد الكافية ويجب أن تستند إلى أفضل الممارسات والأطر الحالية، لا سيما في الحالات التي تكون فيها الموارد محدودة. يجب أن تعزز سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت الإدماج والمساواة لجميع الأطفال، بغض النظر عن هويتهم أو مكان وجودهم. سواء كان تنفيذها يعني تكييف التشريعات الحالية (على سبيل المثال فيما يتعلق بحماية الطفل أو حماية المستهلك أو لوائح الاتصالات) مع سياق سلامة الطفل عبر الإنترنت أو وضع مجموعات جديدة من القوانين.

**وينبغي للدول الأطراف أن تشجع الابتكارات التكنولوجية التي تلبي احتياجات الأطفال من ذوي مختلف أنواع الاحتياجات الخاصة وأن تكفل تصميم المنتجات والخدمات الرقمية بحيث تكون في متناول الجميع بحيث ليتمكن جميع الأطفال دون استثناء من استخدامها ودون الحاجة إلى التكيف. وينبغي إشراك الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة في تصميم وتنفيذ السياسات والمنتجات والخدمات التي تؤثر على إعمال حقوقهم في البيئة الرقمية.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرة ٩١[٤٦]

٤٢. المبادئ التوجيهية لواضعي السياسات بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت، الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠٢٠.
٤٣. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.
٤٤. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.
٤٥. على سبيل المثال: الأطفال من ذوي الإعاقة أو الأطفال من الأقليات المهمشة وأطفال الشوارع والأطفال النازحين والأطفال المهاجرين وغيرهم. وستتم مناقشة هذه المسألة بمزيد من التفصيل في المواضيع الشاملة لعدة قطاعات أدناه. يمكن العثور على مزيد من المعلومات حول النموذج والقائمة المرجعية في "الصوت" غير كافٍ: تصور المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، لورا لاندي، ٢٠١٣.
٤٦. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.

< القسم السابق القسم التالي >

الأطفال ليسوا مجموعة متجانسة. يجب أن تكون سياسات سلامة الطفل عبر الإنترنت متاحة شاملة لجميع الأطفال مع تمكينهم من الوصول إليها، أيًا كانوا وأينما كانوا. من المرجح بشدة نشوء "فجوة رقمية" عبر الإنترنت، حيث سيتمكن بعض الاطفال من الوصول إلى الفضاء الرقمي، بالمقابل سيتم استبعاد أطفال آخرين. يجب أن تكون الأطر مناسبة للعمر وملائمة لجميع الأطفال بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو الجنسية أو الإثنية أو الاحتياجات الخاصة أو أي خصائص أخرى. وينبغي أن تكون اللغة متاحة وشاملة، مع أهمية توفير المواد، عند الاقتضاء، بمجموعة من اللغات المختلفة. يجب وضع المواد المتعلقة بسلامة الأطفال عبر الإنترنت بالتشاور مع الأطفال والآباء/مقدمي الرعاية؛ ويجب أن تكون، على الأقل، مناسبة للعمر ومحايدة لنوع الجنس مع تمكين سهولة وصول الأطفال إليها من مختلف الأعمار وآبائهم/مقدمي الرعاية. وحيثما يكون الإلمام بالقراءة والكتابة محدودًا، غالبًا ما تساعد المواد البصرية على نقل الرسائل بشكل أكثر فعالية. يساعد استخدام مصطلحات متسقة عبر المنصات على تسهيل فهم سلامة الأطفال عبر الإنترنت وإتاحة الوصول إليها للأطفال وعائلاتهم ومقدمي الرعاية.[٤٧]

يجب على صانعي السياسات التأكد من أنهم يساهمون في تعزيز وصول الأطفال إلى الإنترنت وإشراكهم في عملية جعل البيئات الرقمية آمنة.

**يتعرّض البالغون والأطفال لمجموعة من المخاطر والأخطار عبر الإنترنت. ومع ذلك، يشكّل الأطفال الفئة السكانية الأكثر ضعفًا. كما يتميز بعض الأطفال بأنهم أكثر ضعفًا من الفئات الأخرى من الأطفال، مثل الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة أو الأطفال المتنقلين. يتعيّن على صانعي السياسات ضمان تمكّن جميع الأطفال من التطور والتعلم في بيئة رقمية آمنة. وتبين اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل فكرة أن الأطفال ضعفاء وينبغي حمايتهم من جميع أشكال الاستغلال.**

المصدر: إرشادات الاتحاد الدولي للاتصالات لواضعي السياسات بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت ٢٠٢٠[٤٨]

## ٣. بناء سلسلة من المسؤوليات

**وينبغي للدول الأطراف أن تحدد هيئة حكومية مكلفة بتنسيق السياسات والمبادئ التوجيهية والبرامج المتعلقة بحقوق الطفل فيما بين الإدارات الحكومية المركزية ومختلف مستويات الحكومة لكي تشمل الآثار الشاملة للبيئة الرقمية على حقوق الطفل. وينبغي أن تعمل آلية التنسيق الوطنية هذه مع المدارس وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تتعاون مع الأعمال التجارية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات من أجل إعمال حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية على المستويات الشاملة لعدة قطاعات والوطنية والإقليمية والمحلية. وينبغي لها الاستفادة من الخبرة التكنولوجية وغيرها من الخبرات ذات الصلة داخل الحكومة وخارجها، حسب الاقتضاء، وأن تخضع لتقييم مستقل من حيث مدى فعاليتها في الوفاء بالتزاماتها.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرة ٢٧[٤٩]

تشمل مسؤولية سلامة الأطفال عبر الإنترنت العديد من الأشخاص والتخصصات والمنظمات – بما في ذلك الحكومة وإنفاذ القانون والأعمال التجارية والمعلمين والدعم النفسي والاجتماعي والأسر والأطفال. وتتحمّل بعض حلقات السلسلة قدرًا أكبر من المسؤولية.[٥٠] فعلى سبيل المثال، ينبغي للخدمة التي يحتمل أن يحصل عليها الأطفال أو تؤثر عليهم أن تنظر فيما إذا كانت أي من سماتها تشكل خطرًا على الأطفال. ويجب عليها إجراء ذلك قبل التعامل مع أي مستخدمين من الأطفال. وغالبًا ما يشار إلى هذا باسم "السلامة بالتصميم" أو "التصميم الذي يركز على الطفل". أي أن سلامة الطفلة يجب أنو تكون الأولوية الأساسية بشكل عام.

٤٧. انظر مقدمة عن أهمية اللغة والتعاريف وقسم مسرد المصطلحات.
٤٨. المبادئ التوجيهية لواضعي السياسات بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت، الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠٢٠.
٤٩. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.
٥٠. انظر على سبيل المثال مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

< القسم السابق
القسم التالي >

## تسلسل المسؤولية بين أصحاب المصلحة

يشمل تحمل المسؤولية عن سلامة الطفل عبر الإنترنت منع الضرر قبل حدوثه واتخاذ إجراء عندما تسوء الأمور. يجب أن تكون آليات تقديم الشكاوى والإبلاغ متاحة وموقّعة بوضوح حتى يتمكن الأطفال ومقدمو الرعاية والمهنيون الذين يحتاجون إليها من العثور عليها واستخدامها بسهولة. وفي إطار نظم الأعمال التجارية الإلكترونية، يجب وضع آليات تتيح رصد وتقييم التقارير المتعلقة بالشكاوى بحيث يمكن تحديد مجالات الاهتمام ومعالجتها بسرعة.

كما يتعيّن على القوانين واللوائح وضع أطر واضحة للوقاية والمسؤولية والتعويض عندما تسوء الأمور. ويشمل ذلك جمع البيانات عن التقارير والشكاوى، بحيث يتم رصدها وتحليلها لتحسين النظام. ولا ينبغي تحميل الأطفال والآباء/مقدمي الرعاية مسؤولية منع أو التصدي للمخاطر والأضرار التي لا يفهمونها أو لا يتحكمون فيها. ولا يجوز استخدام الموافقة لإعفاء المنظمات العامة أو الخاصة من مسؤولياتها فيما يتعلق بسلامة الطفل عبر الإنترنت. قد يساعد دمج سلامة الطفل عبر الإنترنت في الأطر الحالية لسلامة المنتج[٥١] وحماية الطفل[٥٢] وحقوق الطفل[٥٣] وحقوق المستهلك[٥٤] في تجنب الفجوات في المسؤولية وازدواجية الموارد والأدوار والمسؤوليات. وينبغي، ويجب ألا تكون هناك ثغرات قانونية تقوض السلامة الفعالة للطفل عبر الإنترنت.

ومن الأهمية بمكان أن تشكّل سلامة الأطفال على شبكة الإنترنت جزءًا لا يتجزأ من جميع مجالات السياسة العامة ذات الصلة، بدءًا من خطط النطاق العريض الوطنية إلى المناهج التعليمية، وبطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة وقابلة للإنفاذ. قد يؤدي إنشاء الحمايات إلى تضارب تنظيمي وتشتت صنع السياسات وتنفيذها.

يجب على صانعي السياسات تبني الطابع المعقد للمسؤولية عن سلامة الطفل عبر الإنترنت وضمان وجود آليات للتعاون والدعم لكل فرد في السلسلة، حتى يتسنى لهم أداء دورهم في حماية الأطفال. كما يشكّل الفهم الواضح للأدوار والمسؤوليات والجهات الفاعلة الرائدة في مجالات محددة أمرًا بالغ الأهمية.

> **ويُنظر إلى وحماية الأطفال والشباب على أنها مسؤولية مشتركة، ويتعين على جميع أصحاب المصلحة المعنيين ضمان مستقبل مستدام للجميع. ولكي يحدث ذلك، يجب على واضعي السياسات والصناعة والآباء ومقدمي الرعاية والمعلمين وغيرهم من أصحاب المصلحة أن يكفلوا تمكين الأطفال والشباب من تحقيق إمكاناتهم – على شبكة الإنترنت وخارجها.**
>
> المصدر: إرشادات الاتحاد الدولي للاتصالات لواضعي السياسات بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت ٢٠٢٠[٥٥]

> **يجمع الحكم الرشيد، وهو هيئة أو هيئات وطنية متعددة أصحاب المصلحة وشاملة لعدة قطاعات، بين أولئك الذين يتحملون مسؤولية حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت. لا يوجد نموذج واحد ينبغي أن تعتمده هيئة أصحاب المصلحة المتعددين: فقد تكون مسؤولة عن الإدارة والرقابة الشاملة لإمكانية البلد وقدرته على منع الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية والاستجابة لها عبر الإنترنت، أو أن تعمل ببساطة كهيئة لتنسيق العمل عبر الحكومة والصناعة والمجتمع المدني.**
>
> المصدر: الاستجابة الوطنية النموذجية للتحالف العالمي WeProtect ٢٠١٦[٥٦]

٥١. المعايير والمخاطر لمنتجات محددة، المفوضية الأوروبية، ٢٠١٤.
٥٢. مركز حماية الطفل، المفوضية الأوروبية، ٢٠٢١.
٥٣. استراتيجية حقوق الطفل، مجلس أوروبا، ٢٠٢١.
٥٤. توجيه حقوق المستهلك، المفوضية الأوروبية، ٢٠١٤.
٥٥. المبادئ التوجيهية لواضعي السياسات بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت، الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠٢٠.
٥٦. منع ومعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (CSEA): الاستجابة الوطنية النموذجية، تحالف WeProtect العالمي، ٢٠١٦.

< القسم السابق
القسم التالي >

وتنعكس هذه المسؤوليات أيضًا في التزامات أخرى، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة المدونة بوصفها الهدف ١٦,٢، من أجل "إنهاء الاعتداء على الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وجميع أشكال العنف ضدهم وتعذيبهم".

تشمل المشغلين ومقدمي خدمات الإنترنت ومقدمي* المحتوى ووسائل التواصل الاجتماعي ومنصات المراسلة

المصدر: لجنة النطاق العريض – سلامة الأطفال عبر الإنترنت: تقليل مخاطر العنف والإيذاء والاستغلال عبر الإنترنت ٢٠١٩[٥٧]

٥٧. سلامة الطفل عبر الإنترنت: تقليل مخاطر العنف والاعتداء الجنسي والاستغلال عبر الإنترنت، لجنة النطاق العريض، ٢٠١٩.

< القسم السابق
القسم التالي >

## ٤. دمج التصميم الذي يركز على الطفل:

**وينبغي للدول الأطراف أن تضع ضوابطًا ضد الأضرار المعروفة وأن تنظر بصورة استباقية في البحوث والأدلة الناشئة في قطاع الصحة العامة، لمنع انتشار المعلومات المضللة والمواد والخدمات التي قد تضر بالصحة العقلية أو البدنية للأطفال. قد تكون هناك حاجة أيضًا إلى تدابير لمنع الانخراط غير الصحي في الألعاب الرقمية أو وسائل التواصل الاجتماعي، مثل التنظيم ضد التصميم الرقمي الذي يؤثر سلبًا على نمو الأطفال وحقوقهم.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرة ٩٦[٥٨]

يجب أن تشكّل سلامة الأطفال عبر الإنترنت جزءًا لا يتجزأ من تصميم التكنولوجيا وتطويرها. يعمل التصميم الذي يركز على الطفل على بناء سلامة الطفل عبر الإنترنت في الخدمات والمنتجات منذ البداية. يجب أن يشمل ذلك ضمان مراعاة سلامة الأطفال عبر الإنترنت في المتطلبات التنظيمية للتصميم وفي ترخيص التقنيات الجديدة[٥٩]. يمكن أيضًا الإشارة إلى التصميم الذي يركز على الطفل على أنه السلامة/الحقوق/الخصوصية/الأخلاقيات حسب التصميم.

إن تطبيق المبدأ الوقائي[٦٠] على التكنولوجيا التي قد تؤثر على الأطفال والشباب يضمن النظر في سلامة الأطفال عبر الإنترنت في مرحلة مبكرة. وقدمت اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية التابعة لليونسكو (COMEST) "تعريفا عمليا" للمبدأ الوقائي:

**"عندما تؤدي الأنشطة البشرية إلى ضرر غير مقبول أخلاقيًا ومعقول علميًا ولكنه غير مؤكد، يجب اتخاذ إجراءات لتفادي ذلك الضرر أو التقليل منه.**

يشير الضرر غير المقبول أخلاقيًا إلى الضرر الذي يلحق بالبشر أو البيئة:

- ☐ **تهديد حياة الإنسان أو صحته، أو**
- ☐ **يكون خطيرًا ولا يمكن علاجه بشكل فعال، أو**
- ☐ **غير منصف للأجيال الحالية أو المقبلة، أو**
- ☐ **تم فرضه دون إيلاء الاعتبار الكافي لحقوق الإنسان لهؤلاء المتضررين".**[٦١]

يجب أن يوجه المبدأ الوقائي إطارًا للسلامة والخصوصية من خلال التصميم لضمان دمج سلامة الطفل عبر الإنترنت وحقوق الطفل في التكنولوجيا في مرحلة التصميم. وينبغي ألا يكون التصميم الذي يركز على الطفل مفهومًا أخلاقيًا فحسب، بل شرطًا قانونيًا أيضًا.[٦٢] كما ينبغي إدراجه في معايير تمويل البحث والتطوير التي قد تؤثر على حقوق الطفل عبر الإنترنت.

تتمتع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي (AI) بالقدرة على تحسين سلامة الطفل عبر الإنترنت وحماية حقوق الأطفال. يعد دعم تطوير الأدوات التكنولوجية لإعمال حقوق الطفل وتعزيز سلامة الطفل عبر الإنترنت جانبًا مهمًا من جوانب سياسة سلامة الأطفال عبر الإنترنت. يجب تقييم التأثير الأوسع للذكاء الاصطناعي أو التكنولوجيا الأخرى المصممة لحماية الأطفال في ضوء جميع حقوق الأطفال[٦٣] لتجنب تقويض الحقوق الأخرى مثل الخصوصية وعدم التمييز.

ويتسم الأطفال أنفسهم بالتنوع الشديد وينبغي مراعاة المجموعة الكاملة من خصائص الأطفال وخلفياتهم وسياقاتهم عند وضع السياسات في هذا المجال وتنفيذها ورصد فعاليتها. يجب أن تعالج الإجراءات الفعالة بشأن سلامة الطفل عبر الإنترنت التوترات المتصورة. فعلى سبيل المثال، قد يجد المدافعون عن الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي للأطفال (CSEA)، في المناقشات حول التشفير، أن حججهم تتعارض مع تلك المتعلقة بالخصوصية وحماية البيانات. ويجب حل هذه النزاعات بقدر ما تكون هناك نتيجة عملية، لتجنّب سنوات عديدة من النقاش الدوري بينما يتعرّض الأطفال للخطر أو يتعرضون للأذى. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي أن تكون "مصالح الطفل الفضلى" هي الراجحة.[٦٤]

٥٨. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.
٥٩. المبادئ الطوعية لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، GOV.UK، ٢٠٢١.
٦٠. انظر البلاغ الصادر عن المفوضية بشأن المبدأ الوقائي EUR - Lex، ٢٠٠٠؛ المبدأ الوقائي: التعريفات والتطبيقات والحوكمة، البرلمان الأوروبي، ٢٠١٥.
٦١. المبدأ الوقائي، اللجنة العالمية المعنية بأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجيا، ٢٠٠٥.
٦٢. انظر على سبيل المثال المادة ٢٥، اللائحة العامة لحماية البيانات، الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٨.
٦٣. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

هناك العديد من الأطر والإجراءات التي تدعم تطبيق التصميم الذي يركز على الطفل في صنع السياسات، بما في ذلك المبدأ الوقائي، وتقييمات التأثير على الطفل[٦٥] والتشاور مع الأطفال.[٦٦]
بالإضافة إلى ذلك، قدَّم معهد جمعية معايير مهندسي الكهرباء والإلكترونيات (IEEE-SA) معيارًا يتضّن خطوات عملية يمكن للشركات اتباعها لتصميم منتجات وخدمات رقمية مناسبة للعمر،[٦٧] وقد حددت اللجنة المستقبلية الرقمية كيف يمكن دعم حق الأطفال في اللعب بحرية في عالم رقمي من خلال تحسين تصميم المنتجات والخدمات الرقمية. يجب أن يسعى صانعو السياسات دائمًا إلى ضمان أن تقلل المنتجات والخدمات من المخاطر قبل إتاحتها للأطفال. فالسلامة من حيث التصميم، والحقوق من حيث التصميم هي ذات طابع منهجي ومن ثم فهي تهدف إلى حماية ملايين الأطفال منذ البداية وليس بعد وقوع المشكلة.

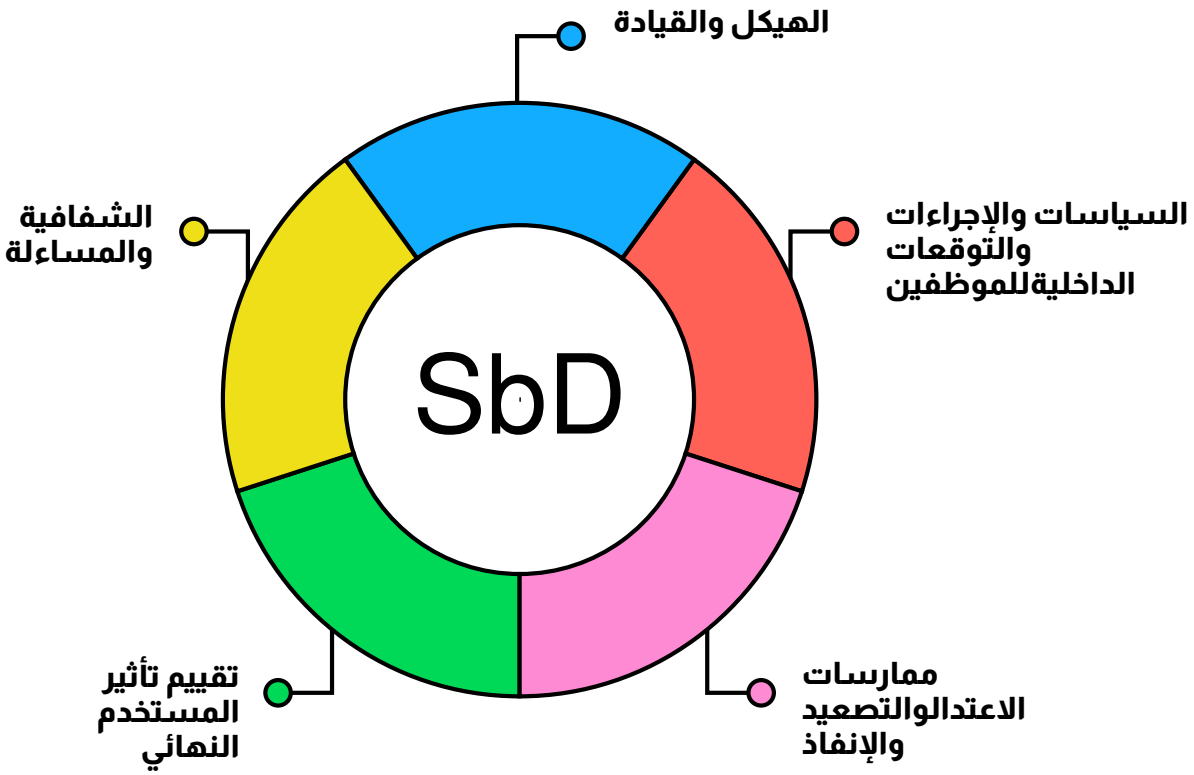


المصدر: السلامة الإلكترونية حسب التصميم[٦٨] مبادرة أدوات ومبادئ التقييم الذاتي[٦٩]

٦٤. اتفاقية حقوق الطفل، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ١٩٨٩. (انظر على وجه الخصوص المادة ٣، القسم ١ بشأن حقوق الطفل).
٦٥. تقييم تأثير حقوق الطفل، اللجنة المستقبلية الرقمية، ٢٠٢١.
٦٦. تقييم تأثير حقوق الطفل، اللجنة المستقبلية الرقمية، ٢٠٢١.
٦٧. معيار IEEE ٢٠٨٩-٢١ لإطار الخدمات الرقمية المناسب للعمر، IEEE SA، ٢٠٢١.
٦٨. مبادئ السلامة حسب التصميم، مفوض السلامة الإلكترونية، ٢٠٢١.
٦٩. مبادئ السلامة حسب التصميم، مفوض السلامة الإلكترونية، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

## ٥. ضمان الفعالية:

**ينبغي للدول الأطراف تعبئة الموارد العامة وتخصيصها واستخدامها لتنفيذ التشريعات والسياسات والبرامج الرامية إلى الإعمال الكامل لحقوق الأطفال في البيئة الرقمية وتحسين الإدماج الرقمي، وهو أمر ضروري لمعالجة التأثير المتزايد للبيئة الرقمية على حياة الأطفال وتعزيز المساواة في الحصول على الخدمات وإمكانية الوصول إليها بأسعار معقولة.**

**وينبغي على الدول الأطراف ضمان أن تشمل ولايات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات المستقلة المناسبة حقوق الطفل في البيئة الرقمية وأن تكون قادرة على تلقي الشكاوى من الأطفال وممثليهم والتحقيق فيها ومعالجتها. وحيثما توجد هيئات رقابة مستقلة لرصد الأنشطة المتعلقة بالبيئة الرقمية، ينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تعمل بشكل وثيق مع هذه الهيئات على الاضطلاع بولايتها المتعلقة بحقوق الطفل على نحو فعال.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرتان ٢٨ و٣١[٧٠]

ولا يمكن لسلامة الطفل عبر الإنترنت وحقوق الطفل في البيئة الرقمية أن تكون فعالة حقًا إلا من خلال الإجراءات العملية المتعلقة بالسياسات وتوفير الموارد الكافية والإنفاذ.

وتتصل سلامة الطفل عبر الإنترنت بمجموعة واسعة من مجالات السياسة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم والعدالة الجنائية والصحة وتنظيم الصناعة والدعم الاجتماعي والأسري والأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمساواة والتنمية الدولية وغيرها الكثير. وبالتالي، يُعدّ التعاون بين مختلف الوزارات والوكالات العاملة في مجالات السياسة العامة ضروريًا لاتخاذ إجراءات فعالة بشأن سلامة الطفل عبر الإنترنت. وسيكون من الضروري وضع ميزانية من أجل توفير الموارد للسياسة داخل الإدارات المختلفة وعبرها. فالسياسة التي لا تتوفر لديها أموال كافية، أو الشراكة التي لا تملك قدرات؛ أي الموارد الموجودة على الورق فحسب، لن تؤدي إلى حماية فعالة للطفل عبر الإنترنت.

إن فهم الفعالية يعني مراجعة تأثير سياسات سلامة الطفل عبر الإنترنت. ويعد الرصد والتقييم وجمع البيانات أمورًا أساسية للاسترشاد بها في وضع السياسات الجيدة. يشكّل التعلم من الدروس وتبادلها حول صنع السياسات الفعالة عبر الحدود طريقة فعّالة لتحقيق أقصى قدر من الفعالية. لا يتطلب التحقق من فعالية سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت التشاور مع الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية فحسب، بل مع الأطفال أيضًا، لفهم كيفية تأثير الإجراءات عليهم أو احتمال تأثيرها عليهم في المستقبل.[٧١] وهي عملية مستمرة.

يجب أن تكون السياسة قائمة على البيانات وقائمة على الأدلة. وينبغي مطالبة كل من السلطات المعنية والشركات الخاصة بجمع البيانات وتبادلها للمساعدة في فهم قضايا حماية الطفل عبر الإنترنت، امتثالًا لقوانين ومبادئ حماية البيانات. تشكّل سلامة الطفل عبر الإنترنت مجالًا جديدًا نسبيًا من مجالات السياسة العامة، ومن ثمن في حالة عدم توفر الأدلة أو الاعتراض عليها، يتعيّن على صنّاع السياسات اتباع نهج وقائي، أو النظر إلى سياقات أخرى واتباع نهج "ما يصلح"، على سبيل المثال، مع مبادئ الصحة والسلامة، أو أطر مثل INSPIRE: سبع استراتيجيات لإنهاء العنف ضد الأطفال.[٧٢]

لا تشكّل سلامة الطفل عبر الإنترنت مشكلة قائمة بذاتها. ستعتمد فعالية سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت على الفعالية الشاملة للمؤسسات الرئيسية وقدرتها على التعاون من أجل الحماية الفعالة. يعتمد ضمان المساءلة الفعالة عن سلامة الطفل عبر الإنترنت بشكل عام، ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسي بشكل خاص، على نظم عدالة محلية قوية. وتقدم الاستجابة الوطنية النموذجية (MNR) إرشادات حول هذه المسألة. كما تعتمد النُهج الفعالة لسلامة الطفل عبر الإنترنت على توفير الموارد الكافية للمؤسسات التي تدعمهم، بما في ذلك في مجالات مثل الدعم النفسي والاجتماعي، والتنظيم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمجالات ذات الصلة. يعتمد دعم حقوق الطفل بشكل فعال من خلال سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت على تشريعات حقوق الإنسان الفعالة والتشريعات واللوائح المحددة مع هيئات الرقابة لضمان حقوق الأطفال في كل من بيئة الإنترنت والبيئة غير المتصلة بالإنترنت.

٧٠. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.
٧١. اللجنة المستقبلية الرقمية، مؤسسة 5Rights، ٢٠٢١.
٧٢. دليل مؤشر INSPIRE وإطار النتائج، منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٨.

< القسم السابق
القسم التالي >

يجب على صانعي السياسات التأكد من وجود القدرة المؤسساتية والموارد وآليات المساءلة لدعم سياسات سلامة الأطفال عبر الإنترنت. وعند نشوء نزاعات، ينبغي إعطاء الأولوية "لمصالح الطفل الفضلى". فبدون هذه السياسات، لن تكون حتى أفضل السياسات فعّالة.

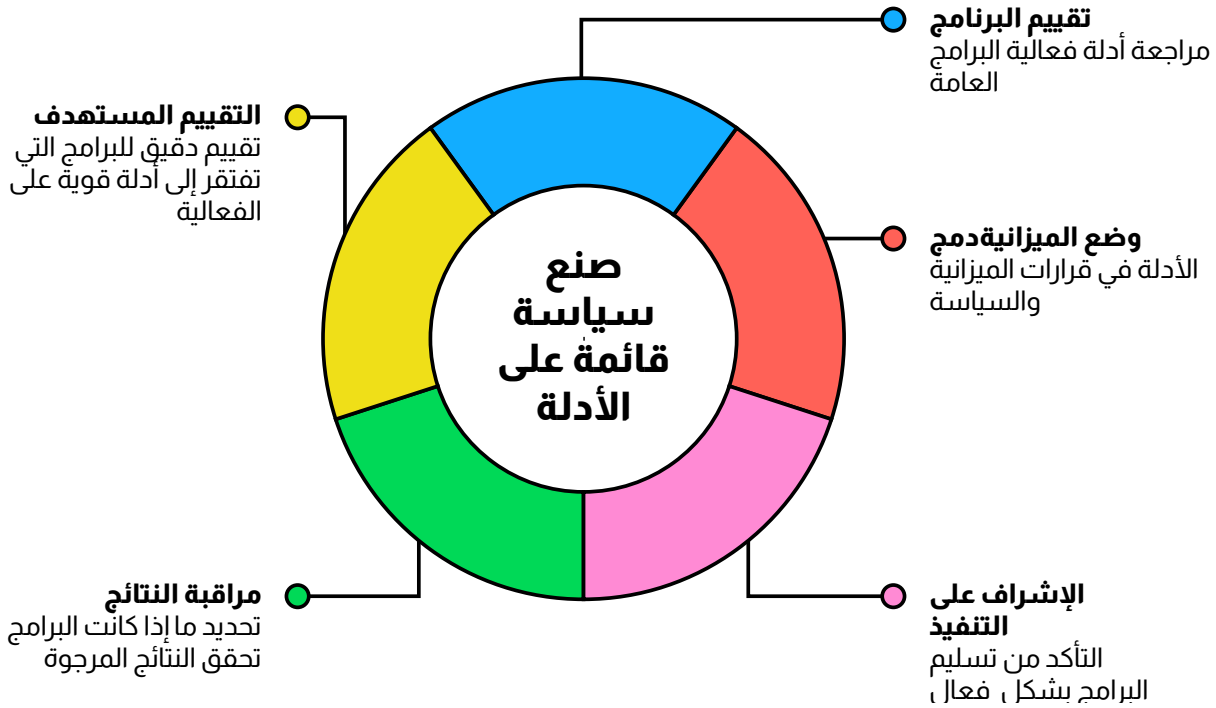


المصدر: صناديق بيو الخيرية/مؤسسة ماك آرثر: وضع السياسات القائمة على الأدلة[٧٣]

٧٣. وضع السياسات القائمة على الأدلة، مؤسسة ماك آرثر، ٢٠١٤.

< القسم السابق
القسم التالي >

"يوفّر العالم الرقمي لنا الكثير من المساحة للتعبير عن رأينا. ومع ذلك، لا يتم تلقيها دائمًا بالاحترام الواجب الذي هو حقنا".
- البرازيل، ١٤

"أشارك في صفحات المناقشة العامة على الإنستغرام. هناك الكثير من المواضيع التي يمكنك التعبير عن رأيك فيها. من الجيد المشاركة والاستماع إلى آراء الآخرين.
"- كندا، ١٤

مقدمة ٦

كيفية استخدامها ٩

لماذا تُعد حقوق الطفل مهمة ١٥

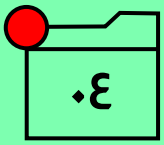


خمسة أشياء يجب على كل صانع سياسة مراعاتها ٢٥

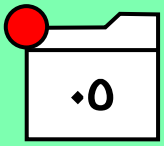


المجالات العشرة لتطبيق السياسة ٣٧

الوثائق الرئيسية ١٦٩

مسرد المصطلحات ١٧٤

السياسة النموذجية ١٨٠

< القسم السابق
القسم التالي >

# المجالات العشرة لتطبيق السياسة

ويقدم هذا القسم سياسات نموذجية تحدد الإجراءات العملية اللازمة لوضع سياسة فعالة لسلامة الطفل عبر الإنترنت، كما يوفر أدوات لصانعي السياسات لتصميم وتنفيذ آليات فعالة ذات صلة بسياقها الوطني.

### سياسات نموذجية

١. القدرة المؤسساتية
٢. الإطاران القانوني والتنظيمي
٣. البيانات الشخصية والهوية والاستقلالية
٤. أنظمة الاستجابة والدعم
٥. مسؤولية الشركات
٦. التدريب
٧. التعليم
٨. التوعية العامة والاتصالات
٩. البحث والتطوير
١٠. التعاون العالمي

يجب أن يأخذ تنفيذ كل مجال من مجالات عمل السياسة هذه في الاعتبار المبادئ التوجيهية الأربعة المتعلقة بحقوق الطفل المنصوص عليها في الفصل ٣:

### المبادئ

- الحق في عدم التمييز
- مصالح الطفل الفضلى
- الحق في الحياة، والبقاء، والنمو
- حق الطفل في الاستماع إليه

والمواضيع الخمسة الشاملة الأخرى المنصوص عليها في القسم أ:

### خمسة أشياء

- المخاطر والأضرار
- إمكانية الوصول والشمول
- تسلسل المسؤولية
- تصميم يركز على الطفل
- الفعالية

< القسم السابق
القسم التالي >

# ا القدرة المؤسساتية

**ينبغي للدول الأطراف أن تتخذ تدابير تشريعية وإدارية لحماية الأطفال من العنف في البيئة الرقمية، بما في ذلك القيام بانتظام بمراجعة وتحديث وإنفاذ أطر تشريعية وتنظيمية ومؤسسية قوية تحمي الأطفال من المخاطر المعترف بها والناشئة لجميع أشكال العنف في البيئة الرقمية.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرة ٨٢[٧٤]

**الهدف:**

تحديد وزارة أو وكالة رئيسية لإنشاء لجنة توجيهية وطنية لسلامة الطفل عبر الإنترنت وفريق من الخبراء من أصحاب المصلحة لتغطية جميع مجالات سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت. توفير الموارد الكافية والقيادة والقدرة المؤسساتية لضمان العمل والتعاون الفعالين.

**نص السياسة النموذجية:**

من الضروري اتخاذ كل خطوة من الخطوات أدناه لضمان اتباع نهج شامل لسلامة الطفل عبر الإنترنت.

**اأ. تأكيد الالتزام العام بسلامة الطفل عبر الإنترنت على أعلى المستويات**
يجب على القادة الوطنيين، بما في ذلك رئيس الوزراء أو الرئيس، الالتزام بسلامة الأطفال عبر الإنترنت على المستويين الوطني والدولي.

**اب. تعيين وزارة أو وكالة لاستلام زمام المبادرة في تطوير سياسة سلامة الطفل الوطنية عبر الإنترنت**
وفي جميع أنحاء العالم، تقود مجموعة من الوكالات والوزارات المختلفة سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت، وقد يؤثر اختيار الوكالة أو الوزارة على الطريقة التي تتطور بها سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت وترتيب أولوياتها في مختلف جوانب سلامة الطفل عبر الإنترنت. من المرجح أن تتركز سلامة الطفل عبر الإنترنت عبر العديد من الوزارات، ولكن من المهم أن تمتلك الوكالة الرائدة جدول أعمال. وفي بعض البلدان، تقود الوزارة المسؤولة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت، وفي بلدان أخرى الوزارة المسؤولة عن الأطفال والأسر، وفي بلدان أخرى وزارة العدل. قد يكون من الممكن، في الحالات التي تعمل فيها المجموعات القائمة على العنف ضد الأطفال (VAC) أو الأمن عبر الإنترنت، توسيع نطاقها لتشمل الخبرة اللازمة لمنع العمل بشكل معزول. *ويمكن اختيار الوكالة الرائدة على أساس سلطتها أو خبرتها أو مواردها أو قدرتها أو حماسها - ولكن يتعين على أي وكالة رائدة أن تعمل مع وكالات أخرى.* أيا كانت الوزارة التي تأخذ زمام المبادرة، يجب أن تلتزم بنهج شامل يعكس الاحتياجات الشاملة لسلامة الطفل عبر الإنترنت.

**ات. نشر دليل التعريفات واللغة**
يجب على الوزارة الرئيسية المعينة نشر قائمة كاملة من التعريفات واللغة التي تعكس التعريفات المستخدمة في أفضل الممارسات الدولية.[٧٥]

١. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.
٢. انظر على سبيل المثال، المصطلحات العالمية: المبادئ التوجيهية للمصطلحات لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، ECPAT International، ٢٠١٦.

< القسم السابق
القسم التالي >

I القدرة المؤسساتية

**اث. إنشاء لجنة توجيهية وطنية لسلامة الطفل عبر الإنترنت**

ستكون اللجنة التوجيهية الوطنية لسلامة الطفل عبر الإنترنت مسؤولة عن تنفيذ السياسات وتطويرها وستكون بمثابة مركز تنسيق للتعاون الوطني والإقليمي. وستكون مسؤولة عن اتخاذ مجموعة أدوات سلامة الطفل عبر الإنترنت ووضع استراتيجية لتنفيذها - وقد تسمى هذه خطة العمل. وستتناول اللجنة مجموعة واسعة من الاختصاصات التي تغطي مختلف مجالات السياسة العامة، بما في ذلك التعليم والصحة والعدالة وحماية المستهلك وحماية البيانات وإنفاذ القانون وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الأسرة والطفل، من بين أمور أخرى، وستشرف على تنفيذ المعايير والتمسك بها. وينبغي أن يُطلب إلى اللجنة رسميًا أن تتعاون مع جميع الأشخاص الذين لديهم صلاحية لسلامة الطفل أو أمن الفضاء الحاسوبي، وأن تقدم تقارير منتظمة إلى الوزارة الرئيسية.

**اج. فهم أصحاب المصلحة المعنيين بسلامة الطفل عبر الإنترنت**

تتمتع دوائر الإنفاذ والأعمال التجارية والقطاعات الأخرى ومنظمات حقوق الطفل والمؤسسات التعليمية والآباء/مقدمي الرعاية والأوساط الأكاديمية برؤى مفيدة واهتمامات هامة في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت. وفي بعض السياقات، قد يكون من المفيد إنشاء مجموعة من أصحاب المصلحة لدعم اللجنة بأنشطتها ووضع خطة عملها في سيناريوهات واقعية. وفي سياقات أخرى، قد تكون المناقشات غير الرسمية أو الدعوة إلى تقديم أدلة من شبكة مفتوحة من أصحاب المصلحة أكثر فعالية. في كلتا الحالتين، يجب أن تسعى اللجنة التوجيهية الوطنية لسلامة الطفل عبر الإنترنت إلى العمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يمكنهم دعم أنشطتهم. وينبغي تعزيز التعاون فيما بين الوكالات. والغرض من إشراك أصحاب المصلحة هو التركيز على التنفيذ وليس على وضع السياسات.

**اح. تحديد أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة**

يجب أن يكون هناك إطار تنظيمي مشترك يحدد أدوار ومسؤوليات جميع المنظمات التي تقوم بتطوير وإدارة البنية التحتية والشبكات والخدمات الرقمية وواجبات الإدارات الحكومية. يجب وضع معايير دنيا للجميع في سلسلة القيمة، بما فيهم أولئك المسؤولين عن البنية التحتية والأجهزة والمنتجات والخدمات الرقمية، وأولئك الذين يديرونها أو يستخدمونها عند تفاعلهم مع الأطفال. يجب أن تركز هذه المعايير على سلامة الطفل والإعمال الكامل لحقوق الطفل في العالم الرقمي. وينبغي ضمان مشاركة المجتمع المدني والتشاور مع الأطفال في مجموعات أصحاب المصلحة.

**اخ. تحديد مؤشرات الأداء وتقييمها**

وينبغي أن يكون لكل جانب من جوانب خطة التنفيذ سلطة مقابلة خاضعة للمساءلة (شخص ومؤسسة وهيئة) وموارد بشرية ومالية لإنجاز المهمة المتوخاة بنجاح. وقد تكون السلطة نفسها مسؤولة عن أكثر من مجال من مجالات السياسة العامة، أو مجال واحد من مجالات الخبرة. وينبغي الأخذ بمؤشرات الأداء الرئيسية (KPI) وآليات التقييم وهياكل الإبلاغ الواضحة لتمكين اللجنة التوجيهية من الإشراف على التقدم المتحقق وإدارته. مع تطور البيئة الرقمية بسرعة، ستتطلب مؤشرات الأداء الرئيسية مراجعة مستمرة.

**اد. ضمان دمج سلامة الطفل عبر الإنترنت عبر مجالات السياسة الحكومية**

يجب تضمين سياسة سلامة الأطفال عبر الإنترنت كجزء من استراتيجية النشر في أي خطة وطنية ذات صلة، مثل الخطة الوطنية على المستوى العام أو ضمن اي إطار عمل لمحو الأمية الرقمية يجب تقييم الخطط التي تتم على عدة سنوات بشكل دوري منتظم وبعد كل مرحلة حاسمة من مراحل التنفيذ.

< القسم السابق
القسم التالي >

ا القدرة المؤسساتية

## خريطة طريق لتحقيق السياسة:

أ **تأكيد الالتزام العام بسلامة الطفل عبر الإنترنت على أعلى المستويات**

يجب على القادة الوطنيين، على سبيل المثال، رئيس الوزراء أو الرئيس أو الوزراء، الالتزام بسلامة الأطفال عبر الإنترنت على الصعيدين الوطني والدولي.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدِّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فسيساعد ذلك في وضع خطة، تتجلى تمامًا مع مجموعة واسعة من المؤيدين وتأخذها إلى القادة الوطنيين - ستؤدي خطتك إلى:

١. تحديد الأساس المنطقي مع الأدلة والبيانات ذات الصلة؛ إذا لم تكن البيانات متاحة لبلدك، فاستخدم البيانات الدولية.
٢. تحديد صانعي القرار الرئيسيين واستهداف جهود الدعوة القائمة على الأدلة لإثبات فهمهم والتزاماتهم.
٣. تحديد المحامين والخبراء (داخليًا ومحليًا ودوليًا) والتواصل معهم لدعم قضيتك.
٤. مراجعة حالة الجهود والسياسات الوطنية التي تتناول سلامة الطفل عبر الإنترنت وأشكال العنف الأخرى ضد الأطفال (VAC)، بالإضافة إلى العنف ضد النساء والفتيات (VAWG)، والأمن عبر الإنترنت.
٥. وبناءً على ما سبق، الاتفاق (بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين) على كيفية تقديم سياسة شاملة لسلامة الطفل عبر الإنترنت تتضمن البرامج الحالية وتستند إليها.
٦. تحديد الواجبات والالتزامات القائمة بما يتماشى مع الأطر القائمة وخطط العمل الوطنية الأخرى ذات الصلة واللجان المشتركة بين القطاعات (مثل العنف ضد الأطفال والعنف ضد النساء والفتيات والأمن عبر الإنترنت).
٧. وضع خطة عمل، بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، تُحدد تكاليفها وتوقيتها وتضم وكالة رائدة وشخصًا أو منظمة محددة مسؤولة عن كل إجراء.
٨. خذ خريطة طريقك إلى صناع القرار مع الدعم الكامل، للحصول على موافقتهم وتوقيعهم عليها.

< القسم السابق
القسم التالي >

ا القدرة المؤسساتية

**ب تعيين وزارة أو وكالة لاستلام زمام المبادرة في تطوير سياسة سلامة الطفل الوطنية عبر الإنترنت**

وفي جميع أنحاء العالم، تقود مجموعة من الوكالات والوزارات المختلفة سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت، وقد يؤثر اختيار الوكالة أو الوزارة على الطريقة التي تتطور بها سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت وترتيب أولوياتها في مختلف الجوانب. من المرجح أن تتركز سلامة الطفل عبر الإنترنت عبر العديد من الوزارات، ولكن من المهم أن تمتلك الوكالة الرائدة جدول أعمال. وفي بعض البلدان، تقود الوزارة المسؤولة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت، وفي بلدان أخرى ستقوم بذلك الوزارة المسؤولة عن الأطفال والأسر، وفي غيرها وزارة العدل. ويمكن اختيار الوكالة الرائدة على أساس سلطتها أو خبرتها أو مواردها أو قدرتها أو حماسها - ولكن يتعين على أي وكالة رائدة أن تعمل مع وكالات أخرى. أيا كانت الوزارة التي تأخذ زمام المبادرة، يجب أن تلتزم بنهج شامل يعكس الاحتياجات الشاملة لسلامة الطفل عبر الإنترنت.

**إذا كانت الإجابة بنعم،** قدِّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا،** فسيساعدك استخدام أداة SWOT. راجع الأدوات الداعمة ا (الصفحة رقم ٤٧) لاختيار وزارة أو وكالة رائدة.

**ت نشر دليل التعريفات واللغة**

يجب على الوزارة الرئيسية المعينة نشر قائمة كاملة من التعريفات واللغة التي تعكس التعريفات المستخدمة في أفضل الممارسات الدولية.[٧٦]

**إذا كانت الإجابة بنعم،** فتحقق من أنها تتماشى مع والتعاريف الواردة في المسرد والتعاريف (الصفحة رقم ١٧٨) لضمان الترجمة الفعالة.

**إذا كانت الإجابة لا،** فسيكون من المفيد الرجوع إلى المسرد والتعاريف (الصفحة رقم ١٧٨) كأفضل ممارسة لضمان الترجمة الفعالة.

٣. انظر على سبيل المثال، المصطلحات العالمية: المبادئ التوجيهية للمصطلحات لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، ECPAT International، ٢٠١٦.

< القسم السابق
القسم التالي >

ا القدرة المؤسساتية

**ث اللجنة التوجيهية الوطنية لسلامة الطفل عبر الإنترنت**

ستقع على عاتق اللجنة التوجيهية الوطنية لسلامة الطفل عبر الإنترنت مسؤولية وضع السياسات وتنفيذها، وستكون بمثابة مركز تنسيق للتعاون الإقليمي والوطني. وستضع الاستراتيجية لتقديم مجموعة أدوات سلامة الطفل عبر الإنترنت. وستتناول اللجنة مجموعة واسعة من الاختصاصات التي تغطي مختلف مجالات السياسة العامة، بما في ذلك التعليم والصحة والعدالة وحماية المستهلك وحماية البيانات وإنفاذ القانون وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الأسرة والطفل، من بين أمور أخرى، وستشرف على تنفيذ المعايير والتمسك بها. وينبغي أن تكون اللجنة مسؤولة أمام الوزارة الرئيسية.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدِّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. النظر في الوزارات والمنظمات الحكومية التي يمكنها المساهمة في التنفيذ الفعال لسياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت والمشاركة في اجتماعات منتظمة.
٢. النظر في التمثيل الإقليمي أو المحلي الذي قد تكون له مصلحة في سلامة الطفل عبر الإنترنت.
٣. إشراك خبراء بارزين لضمان اعتبار الخطط أفضل الممارسات ومناسبة للغرض.
٤. الاعتماد على الأدلة من قطاع الأعمال والمجتمع المدني.

< القسم السابق
القسم التالي >

ا القدرة المؤسساتية

ج **فهم أصحاب المصلحة المعنيين بسلامة الطفل عبر الإنترنت**

وقد يكون من المفيد الجمع بين أصحاب المصلحة في مجموعة لها دور رسمي في دعم اللجنة التوجيهية وإبلاغها. بدلًا من ذلك، قد يكون من العملي أكثر التعامل مع أصحاب المصلحة على أساس أكثر رسمية أو "حسب الاقتضاء". في جميع الأحوال، من المرجّح وجود مجموعة واسعة من "الأطراف المهتمة"، بما في ذلك الآباء/مقدمي الرعاية والمعلمين والأطفال، ومجموعة أصغر من الأشخاص الذين يتمتعون بالمهارات والخبرات ذات الصلة – على سبيل المثال، مجتمع الإنفاذ والصناعة وخبراء حقوق الطفل والمنظمات غير الحكومية (الوطنية والدولية) والمهنيين الصحيين والأكاديميين. قد تكون الاستفادة من اهتماماتهم وخبراتهم مفيدةً للغاية في مناصرة أو تنفيذ سياسات سلامة الطفل عبر الإنترنت في سياقات متعددة.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدِّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. وضع قائمة بأصحاب المصلحة والمهارات والخبرات التي تغطي مجالات السياسة المدرجة في مجموعة الأدوات. للمطالبات، انظر النموذج المقدَّم كأدوات داعمة ٢ (الصفحة رقم ٤٩).
٢. تأكّد من أنها تشمل الأطفال، أو الممثلين الذين يعملون مباشرة مع الأطفال.
٣. في حالة وجود مجموعة رسمية، حدِّد الاختصاصات التي تلزم مجموعة أصحاب المصلحة بوضوح بأنشطة اللجنة التوجيهية.

< القسم السابق
القسم التالي >

ا القدرة المؤسساتية

ح **تحديد الأدوار والمسؤوليات**

يجب أن يكون هناك إطار تنظيمي مشترك يحدد أدوار ومسؤوليات جميع المنظمات التي تقوم بتطوير وإدارة البنية التحتية والشبكات والخدمات الرقمية وواجبات الإدارات الحكومية. يجب وضع معايير دنيا للجميع في سلسلة القيمة، بما فيهم أولئك المسؤولين عن البنية التحتية والأجهزة والمنتجات والخدمات الرقمية، وأولئك الذين يديرونها أو يستخدمونها عند تفاعلهم مع الأطفال. يجب أن تركز هذه المعايير على سلامة الطفل والإعمال الكامل لحقوق الطفل في العالم الرقمي. وينبغي ضمان مشاركة المجتمع المدني في مجموعات أصحاب المصلحة.

**إذا كانت الإجابة بنعم،** قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا،** فستساعد على:

ا. ضع خطًا واضحًا للمسؤولية عن كل إجراء من الإجراءات الواردة في خطتك.
٢. رسم خرائط للوكالات المتعددة والحكومة والمنظمات التنظيمية أو المعينة والمدارس والجمعيات الخيرية والمؤسسات الصحية والشركات ذات المسؤوليات لضمان تغطية جميع الجوانب وشفافيتها ومساءلتها.

خ **تحديد مؤشرات الأداء وتقييمها**

وينبغي أن يكون لكل جانب من جوانب خطة التنفيذ سلطة مقابلة خاضعة للمساءلة (شخص ومؤسسة وهيئة) وموارد بشرية ومالية لإنجاز المهمة المتوخاة بنجاح. وقد تكون السلطة نفسها مسؤولة عن أكثر من مجال من مجالات السياسة العامة، أو مجال واحد من مجالات الخبرة. وينبغي الأخذ بمؤشرات الأداء الرئيسية (KPI) وآليات التقييم وهياكل الإبلاغ الواضحة لتمكين اللجنة التوجيهية من الإشراف على التقدم المتحقق وإدارته. مع تطور البيئة الرقمية بسرعة، ستتطلب مؤشرات الأداء الرئيسية مراجعة مستمرة.

**إذا كانت الإجابة بنعم،** قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا،** فستساعد على:

ا. إنشاء مؤشرات الأداء الرئيسية وإجراءات المراجعة كجزء من الخطة الاستراتيجية. على سبيل المثال، مؤشرات الأداء الرئيسية المنصوص عليها في حماية الطفل عبر الإنترنت في رواندا.[٧٧]
٢. وضع خطوط واضحة للمسؤولية أمام اللجنة التوجيهية.

ا. حماية الطفل عبر الإنترنت في رواندا، مؤسسة 5Rights، ٢٠١٩.

< القسم السابق
القسم التالي >

ا القدرة المؤسساتية

**د ضمان دمج سلامة الطفل عبر الإنترنت عبر مجالات السياسة الحكومية**

يجب أن تتضمن أي خطط وطنية ذات صلة – مثل خطة وطنية واسعة النطاق، وخطة العمل الوطنية بشأن العنف ضد الأطفال (VAC)، وإطار محو الأمية الرقمية، واستراتيجية الأمن عبر الإنترنت، وما إلى ذلك – سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت كجزء من استراتيجية النشر. ينبغي استعراض واستكمال الخطط التي تجري على مدى عدة سنوات على مراحل رئيسية.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدِّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. استخدم القائمة المرجعية الواردة في الأدوات الداعمة ٣ لمراجعة مجالات السياسة وتحديد ما إذا كانت سلامة الطفل عبر الإنترنت مدرجة (الصفحة رقم ٥١). قد يكون من المفيد تعيين خبير خارجي للتحقق من الخطة الاستراتيجية مقابل سياسة الحكومة الحالية وتوفيرها.
٢. جلب الحالات الشاذة إلى اللجنة التوجيهية الوطنية لسلامة الطفل عبر الإنترنت، التي أُنشئت في إطار العملية د.

## كيف يتوافق هذا مع الوثائق التأسيسية:

**ينبغي على الحكومات أن تضع إطارًا تنسيقيًا وطنيًا يتمتع ولاية واضحة وسلطة كافية لتنسيق جميع الأنشطة المتصلة بحقوق الطفل ووسائط الإعلام الرقمية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على المستويات القطاعية والوطنية والإقليمية والمحلية. وينبغي للحكومات أن تدرج أهدافًا محددة زمنيًا وعملية شفافة لتقييم ورصد التقدم المحرز، ويجب أن تكفل إتاحة الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة للتشغيل الفعال لهذا الإطار.**

**كما يجب على الحكومات أن تنشئ منبرًا لأصحاب المصلحة المتعددين لتوجيه عملية وضع جدول الأعمال الرقمي الوطني للأطفال وتنفيذه ورصده. ولابد لهذه المنصة أن تضم ممثلين عن أهم الفئات المستهدفة، بما في ذلك: الأطفال والشباب؛ ورابطات الآباء/مقدمي الرعاية؛ وأقسام الحكومة ذات الصلة؛ وقطاعات التعليم والعدالة والصحة والرعاية الاجتماعية؛ والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات التنظيمية ذات الصلة؛ والمجتمع المدني؛ والصناعة؛ والأوساط الأكاديمية؛ والرابطات المهنية ذات الصلة.**

المصدر: إرشادات الاتحاد الدولي للاتصالات لواضعي السياسات بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت ٢٠٢٠[٧٨]

٧٨. المبادئ التوجيهية لواضعي السياسات بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت، الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠٢٠.

< القسم السابق
القسم التالي >

ا القدرة المؤسساتية

**الأدوات الداعمة:**

ا. **نموذج SWOT لتحديد الإدارة أو الوزارة الرائدة الأكثر ملاءمة**

تتطلب العملية "ب" (" تعيين وزارة أو وكالة لتولي القيادة في تطوير السياسة الوطنية لسلامة الطفل عبر الإنترنت") منك أن تحدد بدقة أنسب وكالة رئيسية لسلامة الطفل عبر الإنترنت بعناية. صُممت هذه الأداة لدعمك في هذه العملية.

وقد اتبعت بلدان كثيرة نُهجًا مختلفة في اختيار وكالة رائدة – منها على سبيل المثال:

- **تنزانيا** – وزارة الصحة
- **غانا** – وزارة الاتصالات
- **إثيوبيا** – الهيئة التنظيمية
- **أستراليا** – إدارة البنية التحتية والنقل والتنمية الإقليمية والاتصالات
- **المملكة المتحدة** – قسم التكنولوجيا الرقمية والثقافة والإعلام والرياضة

لمساعدتك في اختيار الوزارة أو الإدارة المناسبة، أكمل تحليل SWOT (نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات) لكل وزارة أو إدارة محتملة لتحديد أفضل مكان لأخذ زمام المبادرة في سلامة الطفل عبر الإنترنت.

### نقاط القوة

**أشياء يجب مراعاتها:** هل لدى هذه الوزارة أي نقاط قوة خاصة بالسلامة عبر الإنترنت؟ هل يقع أي من مجالات تطبيق السياسة بالفعل ضمن اختصاص الوزارة؟ هل يتم تزويدهم بما يكفي من الموارد لتحمل مسؤوليات القيادة؟ هل هم متصلون ومؤثرون بما يكفي للقيام بهذه المهمة؟ هل قيادتهم على استعداد وقادرة على أخذ الموجز؟

### نقاط الضعف

**أشياء يجب مراعاتها:** هل لدى هذه الوزارة أي نقاط ضعف معينة فيما يتعلق بالسلامة عبر الإنترنت؟ هل يفتقرون إلى القدرة أو الإمكانات على تولي أي تحويلات إضافية؟ هل يفتقرون إلى الاتصالات أو النفوذ اللازم لتقديم هذا الموجز الشامل؟ هل القيادة تفتقر إلى الموجز أم غير مهتمة به؟

### الفرص

**أشياء يجب مراعاتها:** هل هناك أي تآزر بين موجز سلامة الطفل عبر الإنترنت وموجزات السياسة الناشئة في هذه الوزارة (على سبيل المثال، نشر النطاق العريض أو 5G)؟ هل هذه الوزارة مزودة بموظفين مدنيين أو يقودها سياسيون يحتمل أن يكونوا أكثر فعالية من غيرهم؟

### التهديدات

**أشياء يجب مراعاتها:** هل كانت الوزارة ضعيفة الأداء بالفعل في الموجزات الحالية؟ هل هناك أي تهديدات وشيكة للوزارة (مثل تخفيضات الميزانية المتوقعة)؟ هل لدى الوزارة أي مصالح متنافسة قد تشكل تحديًا لها في تولي زمام القيادة (مثل تضارب التمويل أو الاتفاقيات القائمة مع مقدمي خدمات الاتصالات أو شركات التكنولوجيا)؟ هل القيادة في طريقها للخروج؟

< القسم السابق
القسم التالي >

I القدرة المؤسساتية

## ٢. نموذج لتحديد أصحاب المصلحة

يساعدك هذا النموذج على سرد أصحاب المصلحة المطلوبين لإنشاء مجموعة من أصحاب المصلحة، مع الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة، وفقًا لما تقتضيه العملية هـ. (" فهم أصحاب المصلحة في سلامة الطفل عبر الإنترنت"). سيعتمد الممثلون والمنظمات والأدوار والمسؤوليات على السياق المحلي، وقد يكون هناك العديد منها لكل نوع. بمجرد تحديد الوزارة أو المنظمة المناسبة لقيادة العملية، سيكون من المهم أيضًا إشراك نفس أصحاب المصلحة أو أصحاب المصلحة المشابهين في العملية لضمان التوازن والكفاءة والتنفيذ السليم.

وتعكس الأنواع المذكورة أدناه تلك الواردة في المبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي للاتصالات لصانعي السياسات بشأن حماية الأطفال عبر الإنترنت لعام ٢٠٢٠ وتلك المذكورة في التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١).

| ممثل أصحاب المصلحة | النوع | المؤسسة | الدور والمسؤوليات |
|---|---|---|---|
| **مثال:** الفرد أو الممثل المعين ذو السلطة المناسبة للمساهمة/ اتخاذ القرارات/ضمان تخصيص الموارد | الأطفال والشباب | مجموعة الشباب X | وجهة نظر الطفل: لتقديم رؤى من منظور الأطفال؛ لتسليط الضوء على مخاوف الأطفال وأسئلتهم |
| | فريق 5Rights الاستشاري للشباب | | وجهة نظر الطفل: من أجل تقديم رؤى من منظور الأطفال؛ لتسليط الضوء على اهتمامات الأطفال وأسئلتهم |
| | ولي الأمر/الوصي، المدرسون | | للتأكد من أن السياسات تدعم البالغين بواجبات الرعاية |
| | الصناعة | | لضمان وضع السياسات التزامات لجميع المنتجات والخدمات التي تركز على الطفل وآمنة |
| | مجتمع البحث والمنظمات غير الحكومية | | لضمان أن السياسات تعكس الأدلة والخبرات الحالية |

< القسم السابق
القسم التالي >

I القدرة المؤسساتية

| ممثل أصحاب المصلحة | النوع | المؤسسة | الدور والمسؤوليات |
|---|---|---|---|
| | إنفاذ القانون | | لضمان أن السياسات واجبة الإنفاذ ولتثقيف مجتمع الإنفاذ |
| | الخدمات الاجتماعية | | لضمان أن السياسات تأخذ الأطفال الضعفاء في الاعتبار |
| | خدمات الرعاية الصحية | | لتعكس النصيحة الطبية ودعم ضحايا الإنترنت، و/أو دعم أولئك المعرضين للخطر أو المتضررين |
| | الوزارات الحكومية والمنظمين | | لإشراك أخصائي الجهات التنظيمية والوزارات التي ليست هي الوزارة الرئيسية |
| | النطاق العريض والهاتف المحمول و مشغلي شبكة الواي فاي | | لدعم السلامة و الوصول الرقمي بأسعار معقولة من أجل الأطفال |
| | حقوق الأطفال المنظّمات | | لضمان أن السلسلة الكاملة لحقوق الطفل ممكنة ومحققة في السياسات الرقمية |
| | الأكاديميون والمحامون، الأفراد والمنظمات مع خبرة معينة، مثلًا في القانون، ممارسات التدقيق الخوارزمية، الاعتدال، إلخ. | | لتزويد اخصائي لمساعدة على أساس "حسب الحاجة"، لضمان أن السياسات متطورة ولكن أيضًا عملية |

< القسم السابق
القسم التالي >

I القدرة المؤسساتية

### ٣. قائمة مرجعية لتحديد مجالات السياسة التي تتناول سلامة الطفل عبر الإنترنت

تساعد هذه القائمة المرجعية على إرشادك من خلال استعراض السياسات القائمة ذات الصلة لتحديد ما إذا كان كل منها يحتوي على جانب يتعلق بسلامة الطفل عبر الإنترنت. يساعدك هذا على تحقيق العملية ح ("ضمان دمج سلامة الطفل عبر الإنترنت عبر مجالات السياسة الحكومية").

يُرجى إخطار مجموعة أصحاب المصلحة المعنيين بالسلامة عبر الإنترنت بنتائج هذه المراجعة.

| عنصر سلامة الطفل عبر الإنترنت ينعكس في سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت | ضع علامة تحقق إن كان مُضمّنًا | إذا لم يكن الأمر كذلك، يُرجى تحديد الثغرات والشذوذ، والتغييرات الموصى بها، وإبلاغ مجموعة أصحاب المصلحة المعنيين بالسلامة عبر الإنترنت |
|---|---|---|
| الخطة الوطنية للنطاق العريض | ☐ | |
| أطر تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخرائط الطريق | ☐ | |
| جميع مناهج التعليم والتدريب اللازمة | ☐ | |
| أطر محو الأمية الرقمية للأطفال | ☐ | |
| المنهاج التعليمي الوطني للمدارس | ☐ | |
| المناهج المهنية للمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين | ☐ | |
| المنهاج المهني للشرطة وإنفاذ القانون | ☐ | |

< القسم السابق
القسم التالي >

I القدرة المؤسساتية

| عنصر سلامة الطفل عبر الإنترنت ينعكس في سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت | ضع علامة تحقق إن كان مُضمّنًا | إذا لم يكن الأمر كذلك، يُرجى تحديد الثغرات والشذوذ، والتغييرات الموصى بها، وإبلاغ مجموعة أصحاب المصلحة المعنيين بالسلامة عبر الإنترنت |
|---|---|---|
| حقوق المستهلك | ☐ | |
| العنف ضد الأطفال، استراتيجية حماية الطفل وصونه | ☐ | |
| العدالة الجنائية | ☐ | |
| حقوق الإنسان | ☐ | |
| حقوق الأطفال | ☐ | |
| المساواة ومناهضة التمييز | ☐ | |
| حماية البيانات | ☐ | |
| التجارة الدولية | ☐ | |
| ضوابط المقامرة | ☐ | |

< القسم السابق
القسم التالي >

I القدرة المؤسساتية

| عنصر سلامة الطفل عبر الإنترنت ينعكس في سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت | ضع علامة تحقق إن كان مُضمّنًا | إذا لم يكن الأمر كذلك، يُرجى تحديد الثغرات والشذوذ، والتغييرات الموصى بها، وإبلاغ مجموعة أصحاب المصلحة المعنيين بالسلامة عبر الإنترنت |
|---|---|---|
| المعايير الإعلانية | ☐ | |
| الجرائم المالية | ☐ | |
| التعليم | ☐ | |
| الصحة | ☐ | |
| التعاون الدولي | ☐ | |
| غير ذلك | ☐ | |

< القسم السابق
القسم التالي >

ا القدرة المؤسساتية

**موارد أخرى للرجوع إليها:**

١. **مجلس المملكة المتحدة السلامة الإنترنت (UKCIS) كنموذج لمجموعة أصحاب المصلحة في سلامة الطفل عبر الإنترنت[٧٩]**

يُعدّ مجلس المملكة المتحدة لسلامة الإنترنت منتدىً تعاونيًا يتيح للحكومة ومجتمع التكنولوجيا والقطاع الثالث العمل معًا من خلاله. ويشكّل مجلس المملكة المتحدة لسلامة الإنترنت جزءًا من وزارة الرقمية والثقافة والإعلام والرياضة ووزارة التعليم ووزارة الداخلية. ومع مرور الوقت، شكّل مجلس المملكة المتحدة لسلامة الإنترنت مكانًا لاجتماع رجال الأعمال والأوساط الأكاديمية وخبراء سلامة الطفل والموظفين المدنيين والوزراء. كما طلب إجراء بحوث هامة وفرّت قاعدة أدلة للسياسة العامة. على النقيض من توصية مجموعة الأدوات، لم يكن مجلس المملكة المتحدة لسلامة الإنترنت مرتبطًا رسميًا بخطة عمل لمجموعة توجيهية.

٢. **دليل الاتحاد الدولي للاتصالات لتطوير استراتيجية وطنية لأمن الفضاء الإلكتروني - المشاركة الاستراتيجية في الأمن عبر الإنترنت[٨٠]**

يعمل اثنا عشر شريكًا من القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، بتيسير من الاتحاد الدولي للاتصالات، على تبادل خبراتهم ومعارفهم وخبراتهم، ويقدمون مجموعة مجمّعة ومتسقة من المبادئ بشأن وضع الاستراتيجيات الوطنية للأمن عبر الإنترنت ووضعها وتنفيذها. والهدف من الدليل هو تحفيز التفكير الاستراتيجي ومساعدة القادة الوطنيين وصانعي السياسات على تطوير استراتيجيات وطنية للأمن عبر الإنترنت ووضعها وتنفيذها في جميع أنحاء العالم.

٣. **دليل مجلس أوروبا لواضعي السياسات بشأن حقوق الأطفال في البيئة الرقمية[٨١]**

يهدف هذا الكتيب إلى دعم الدول الأعضاء في مجلس أوروبا في تنفيذ التوصية CM/Rec(٢٠١٨)٧ والمبادئ التوجيهية لاحترام وحماية وإعمال حقوق الطفل في البيئة الرقمية. تتضمن هذه الوثيقة أول مبادئ توجيهية شاملة في العالم للدول فيما يتعلق بحقوق الطفل في البيئة الرقمية.

٤. **حماية الطفل عبر الإنترنت في رواندا[٨٢]**

وتوفّر سياسة حماية الطفل عبر الإنترنت، التي أنشئت بالشراكة بين مؤسسة 5Rights وجامعة شرق لندن وجامعة رواندا وحكومة رواندا، خطة تنفيذ رفيعة المستوى كنموذج لأي دولة تنظر في حماية الطفل عبر الإنترنت.

٧٩. مجلس المملكة المتحدة لسلامة الإنترنت، وزارة الثقافة الرقمية والإعلام والرياضة، وزارة التعليم ووزارة الداخلية، ٢٠٢١.
٨٠. دليل لتطوير استراتيجية وطنية للأمن عبر الإنترنت - المشاركة الاستراتيجية في الأمن عبر الإنترنت، الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠١٨.
٨١. كتيب لواضعي السياسات حول حقوق الطفل في البيئة الرقمية، مجلس أوروبا، ٢٠٢٠.
٨٢. حماية الطفل عبر الإنترنت في رواندا، مؤسسة 5Rights، ٢٠١٩.

< القسم السابق
القسم التالي >

"أعتقد أن البيانات ليست آمنة أبدًا، بغض النظر عن إعدادات الأمان التي تم إعدادها."

– ألمانيا، ١٦

"عندما تتحدث عن شيء أمام هاتفك، في اليوم التالي تشاهد إعلانًا على وسائل التواصل الاجتماعي للشيء نفسه. أعتقد أنه لأنهم يريدونك أن تتفاعل أكثر لأنه كلما تفاعلت أكثر، حصلوا على المزيد من المال".

– المملكة المتحدة، ١٦

< القسم السابق
القسم التالي >

## ٢ الإطاران القانوني والتنظيمي

**وقد يواجه الأطفال صعوبات خاصة في الحصول على تعويضات الدولة عندما تنتهك المؤسسات التجارية حقوقهم في البيئة الرقمية، ولا سيما في سياق عملياتها العالمية. وينبغي للدول الأطراف أن تنظر في اتخاذ تدابير لاحترام حقوق الطفل وحمايتها وإعمالها في سياق الأنشطة والعمليات التجارية التي تتجاوز الحدود الإقليمية، شريطة أن تكون هناك صلة معقولة بين الدولة والسلوك المعني. وينبغي لها أن تكفل قيام مؤسسات الأعمال بتوفير آليات فعالة لتقديم الشكاوى؛ غير أنه ينبغي لهذه الآليات ألا تمنع الأطفال من الوصول إلى سبل الحصول على تعويضات من الدولة. وينبغي لها أيضًا أن تكفل قيام الوكالات التي تتمتع بسلطات رقابية ذات صلة بحقوق الطفل، مثل تلك المتعلقة بالصحة والسلامة، وحماية البيانات وحقوق المستهلك، والتعليم والإعلان والتسويق، بالتحقيق في الشكاوى وتوفير تعويضات منصفة لأي انتهاكات او تجاوزات متعلقة بحقوق الطفل في البيئة الرقمية.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرة٤٨[٨٣]

### الهدف:

تعزيز وإعادة مواءمة النظم القانونية والتنظيمية المحلية المتعلقة بسلامة الطفل عبر الإنترنت، وتعزيز قدرة وكالات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت، بما في ذلك قدرتها على التعاون مع القطاعات الأخرى، ولا سيما قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

### نص السياسة النموذجية:

من الضروري اتخاذ كل خطوة من الخطوات أدناه لضمان اتباع نهج شامل لسلامة الطفل عبر الإنترنت.

**٢أ. تعزيز وإنفاذ القوانين التي تساهم في منع حدوث الجرائم المتعلقة بسلامة الأطفال عبر الإنترنت**
تيسّر القوانين والإجراءات الجنائية التحقيق في الجرائم التي تُرتكب عبر الإنترنت والتي تنتهك حق الأطفال في الحماية ومقاضاة مرتكبيها، وينبغي تعزيزها وتعديلها بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. وينبغي أن يشمل ذلك إدخال تقييمات إلزامية للمخاطر للحد من احتمال وقوع ضرر، وتعزيز أطر الجزاءات وإصدار الأحكام عند الاقتضاء. كما ينبغي أن تشمل إمكانية إجراءات الإشعار والإزالة. وينبغي وضع القوانين الجنائية المتعلقة بسلامة الطفل عبر الإنترنت في ضوء جميع حقوق الأطفال، بما في ذلك حقهم في الاستماع إليهم وفي المشاركة.[٨٤]

**٢ب. إدخال لوائح حماية البيانات والسلطات الإشرافية المستقلة، وضمان حماية بيانات الأطفال على النحو المناسب، وعدم جمعها إلا عند الاقتضاء بمستويات عالية من المعلومات.**
وينبغي أن تشمل هذه اللوائح العامة حالة الفئة الخاصة لبيانات الأطفال، التي تتطلب مستويات أعلى من الحماية والضمانات عن بشكل افتراضي، فضلًا عن الحماية من الاستخدام التجاري غير الملائم لبيانات الأطفال. ويجب أن تكون هذه الموافقة مستنيرة وذات مغزى في حالة التماس الموافقة من الأطفال، أو الآباء/مقدمي الرعاية نيابةً عنهم، من أجل جمع وتجهيز بيانات الأطفال الأصغر سنًا عبر الإنترنت. وينبغي إيلاء اعتبار خاص لجمع البيانات لأغراض الحماية في الظروف الاستثنائية التي يكون فيها ذلك في مصلحة الطفل الفضلى.

٨٣. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.

٨٤. على سبيل المثال، سيتم اعتبار الأطر القانونية التي لا توضح ما إذا كانت الصور الجنسية الذاتية والتي يتم تبادلها بالتراضي بين الأطفال موادًا غير قانونية للاعتداء الجنسي على الأطفال. حتى لو لم تتم مقاضاة الأطفال في الممارسة العملية، فإن عدم اليقين القانوني هذا مع احتمال تجريمهم قد يقوض حقوق الثقة والمراقبة والاستقلال الذاتي.

< القسم السابق
القسم التالي >

٢ الإطاران القانوني والتنظيمي

**٢ت. تعزيز التحقيق الجنائي والمقاضاة والعقوبة على الاستغلال أو الاعتداء الجنسي على الطفل عبر الإنترنت**[٨٥]

وينبغي تدريب وكالات العدالة الجنائية التي تضطلع بمسؤوليات عن الجرائم المتصلة بسلامة الطفل عبر الإنترنت، على المسائل المتعلقة بسلامة الطفل عبر الإنترنت، بهدف زيادة الوقاية، والملاحقة القضائية الناجحة، وإصدار الأحكام المناسبة، فضلًا عن زيادة فهم أثر ذلك على الضحايا. يجب مراجعة وتعزيز قدرات فرق التحقيق والاستجابة ذات الصلة وتعزيزها لكشف التهديدات الأمنية عبر الإنترنت ومنعها والتصدي له، ولا سيما تلك المتعلقة بسلامة الطفل عبر الإنترنت. وينبغي أن تكون نظم العدالة الجنائية قادرة على ضمان الوصول إلى العدالة في الوقت المناسب.

**٢ث. استعراض النظم القضائية للأحداث وتعزيزها**

ضمان أن يكون القانون واضحًا ومتناسبًا للتقليل إلى أدنى حد من خطر مخالفة الأطفال للقانون في سياق سلامة الطفل عبر الإنترنت. وفي الحالات التي يواجه فيها الأطفال عقوبات جنائية تتعلق بسلامة الطفل عبر الإنترنت، على سبيل المثال فيما يتعلق بالتنمر عبر الإنترنت أو الاعتداء الجنسي القائم على الصور، يجب على نظام العدالة بذل كل جهد ممكن لمنع تجريم الأطفال وتوفير الدعم الكافي والتمثيل القانوني للأطفال الذين يخالفون القانون لحماية حقوقهم.

**٢ج. تحديد المعاهدات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بسلامة الطفل عبر الإنترنت والتصديق عليها**

يتطلب بناء نظام بيئي مستدام لسلامة الطفل عبر الإنترنت نهجًا متعدد أصحاب المصلحة والمشاركة على نطاق عالمي. وينبغي لكل بلد أن يحدد ويصدّق على البروتوكولات والمعاهدات الدولية والإقليمية ذات الصلة وأن يتخذ خطوات لتنفيذ تدابيرها.

**٢ح. تعزيز قدرة وكالات إنفاذ القانون**

وسيجري تحديد أوجه القصور في الإنفاذ والقضاء، وستُتخذ تدابير لزيادة الوعي والإبلاغ والملاحقة القضائية الناجحة. وينبغي السعي إلى التدريب الدولي ومشاركة المهارات حيثما أمكن ذلك، فضلًا عن تشجيع التنسيق والتعاون الشاملين لعدة قطاعات بين الصناعة وإنفاذ القانون.

٨٥. يتحقق الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (CSEA) عند إجبار الطفل أو إقناعه بالمشاركة في الأنشطة الجنسية. وقد يتضمن ذلك التواصل الجسدي أو الأنشطة غير الجسدية، وقد يحدث عبر الانترنت أو خارج الانترنت.

< القسم السابق
القسم التالي >

٢ الإطاران القانوني والتنظيمي

## خريطة طريق لتحقيق السياسة:

أ **تعزيز وإنفاذ القوانين التي تساهم في منع حدوث الجرائم المتعلقة بسلامة الأطفال عبر الإنترنت**

تيسّر القوانين والإجراءات الجنائية التحقيق في الجرائم التي تُرتكب عبر الإنترنت والتي تنتهك حق الأطفال في الحماية ومقاضاة مرتكبيها، وينبغي تعزيزها وتعديلها بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. وينبغي أن يشمل ذلك إدخال تقييمات إلزامية للمخاطر للحد من احتمالية وقوع ضرر، وتعزيز أطر الجزاءات وإصدار الأحكام عند الاقتضاء. كما ينبغي أن تشمل إمكانية إجراءات الإشعار والإزالة. وينبغي وضع القوانين الجنائية المتعلقة بسلامة الطفل عبر الإنترنت في ضوء جميع حقوق الأطفال، بما في ذلك حقهم في الاستماع إليهم وفي المشاركة.[٨٦]

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. تحديد القوانين ذات الصلة. للمطالبات، راجع قائمة التحقق المقدّمة كأدوات داعمة ١ (صفحة رقم ٦٤).
٢. التحقق من المعايير الدولية في كل مجال من المجالات - أي عدالة الشباب وما إلى ذلك.
٣. إجراء تقييمات للمخاطر على القوانين الحالية.
٤. تحليل ثغرات اللجنة من الخبراء.
٥. اقتراح تعديلات على القوانين الحالية.
٦. تخطيط الجهود الرامية إلى الدعوة لضمان اعتماد التعديلات وتزويدها بالموارد اللازمة لتنفيذها.

٨٦. على سبيل المثال، سيتم اعتبار الأطر القانونية التي لا توضح ما إذا كانت الصور الجنسية الذاتية والتي يتم تبادلها بالتراضي بين الأطفال موادًا غير قانونية للاعتداء الجنسي على الأطفال. حتى لو لم تتم مقاضاة الأطفال في الممارسة العملية، فإن عدم اليقين القانوني هذا مع احتمال تجريمهم قد يقوض حقوق الثقة والمراقبة والاستقلال الذاتي.

< القسم السابق
القسم التالي >

٢ الإطاران القانوني والتنظيمي

ب **إدخال لوائح حماية البيانات والسلطات الإشرافية المستقلة، وضمان حماية بيانات الأطفال على النحو المناسب، وعدم جمعها إلا عند الاقتضاء بمستويات عالية من المعلومات.**

لدى بعض الولايات القضائية تشريعات عامة لحماية البيانات قد تحتاج إلى تحسين أو إضفاء الطابع الرسمي عليها، من أجل ضمان توفير الحماية للأطفال بما يتناسب مع أعمارهم. وفي بلدان أخرى، حيث لا توجد حماية للبيانات أو توجد حماية ضئيلة لها، قد يكون من الضروري وضع تشريعات لحماية البيانات تقتصر على الأطفال. وفي كلتا الحالتين، يجب اعتبار بيانات الأطفال فئة خاصة، تتطلب مستويات أعلى من الحماية والضمانات بشكل افتراضي، بالإضافة إلى الحماية من الاستخدام التجاري غير المناسب لبيانات الأطفال. ويجب أن تكون هذه الموافقة مستنيرة وذات مغزى في حالة التماس الموافقة من الأطفال، أو الآباء/مقدمي الرعاية نيابةً عنهم، من أجل جمع وتجهيز بيانات الأطفال الأصغر سنا عبر الإنترنت. وينبغي إيلاء اعتبار خاص لجمع البيانات لأغراض الحماية في الظروف الاستثنائية التي يكون فيها ذلك في مصلحة الطفل الفضلى.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. إجراء تحليل للثغرات في الأطر التنظيمية القائمة بشأن حماية البيانات.
٢. اقتراح لوائح أو تعديلات جديدة مع الموارد والأدلة لدعمها.
٣. إنشاء أو توفير الموارد لسلطات الإشراف المستقلة القائمة لرصد وضمان الامتثال.
٤. مواءمة حماية البيانات للأطفال مع الممارسة الدولية الحالية.

< القسم السابق
القسم التالي >

٢ الإطاران القانوني والتنظيمي

ت **تعزيز التحقيق الجنائي والمقاضاة والعقوبة على الاستغلال أو الاعتداء الجنسي على الطفل عبر الإنترنت**[٨٧]

وينبغي تدريب وكالات العدالة الجنائية التي تضطلع بمسؤوليات عن الجرائم المتصلة بسلامة الطفل عبر الإنترنت، على المسائل المتعلقة بسلامة الطفل عبر الإنترنت، بهدف زيادة الوقاية، والملاحقة القضائية الناجحة، وإصدار الأحكام المناسبة فضلًا عن زيادة فهم أثر ذلك على الضحايا. يجب مراجعة وتعزيز قدرات فرق التحقيق والاستجابة ذات الصلة وتعزيزها لكشف التهديدات عبر الإنترنت ومنعها والتصدي لها، ولا سيما تلك المتعلقة بسلامة الطفل عبر الإنترنت. وينبغي أن تكون نظم العدالة الجنائية قادرة على ضمان الوصول إلى العدالة في الوقت المناسب.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. دمج سلامة الطفل عبر الإنترنت في المناهج الدراسية (انظر مجال تطبيق السياسة حول التدريب للحصول على التوجيه والموارد صفحة رقم ١٤٤).
٢. مراجعة المهارات والثغرات المتعلقة بسلامة الطفل عبر الإنترنت.
٣. مراجعة الموارد لضمان الوصول الفعال إلى العدالة التي تركز على الطفل.

٨٧. يتحقق الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (CSEA) عند إجبار الطفل أو إقناعه بالمشاركة في الأنشطة الجنسية. وقد يتضمن ذلك التواصل الجسدي أو الأنشطة غير الجسدية، وقد يحدث عبر الانترنت أو خارج الانترنت.

< القسم السابق
القسم التالي >

٢ الإطاران القانوني والتنظيمي

ث **استعراض النظم القضائية للأحداث وتعزيزها**

ضمان أن يكون القانون واضحًا ومتناسبًا من أجل تقليل خطر مخالفة الأطفال للقانون في سياق سلامة الطفل عبر الإنترنت. وفي الحالات التي يواجه فيها الأطفال عقوبات جنائية تتعلق بسلامة الطفل عبر الإنترنت، على سبيل المثال فيما يتعلق بالتنمر عبر الإنترنت أو الاعتداء الجنسي القائم على الصور، يجب على نظام العدالة القيام بكل جهد ممكن لمنع تجريم الأطفال وتوفير الدعم الكافي والتمثيل القانوني للأطفال الذين يخالفون القانون لحماية حقوقهم.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. إجراء مراجعة وتحليل للثغرات في النظام القضائي للأحداث.
٢. اقتراح تعديلات عند الحاجة.
٣. القيام ببناء قدرات المهنيين الرئيسيين والنظر في استراتيجيات الوقاية والتوعية للحد من مخاطر التجريم.

ج **تحديد المعاهدات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بسلامة الطفل عبر الإنترنت والتصديق عليها**

يتطلب بناء نظام بيئي مستدام لسلامة الطفل عبر الإنترنت نهجًا متعدد أصحاب المصلحة والمشاركة على نطاق عالمي. وينبغي لكل بلد أن يحدد ويصدّق على البروتوكولات والمعاهدات الدولية والإقليمية ذات الصلة وأن يتخذ خطوات لتنفيذ تدابيرها.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. التحقق من الموارد في الملحق د.
٢. ذكر الوثائق ذات الصلة
٣. تحديد أي عوائق أمام التصديق.
٤. وضع مقترحات للتوقيع والتصديق.
٥. التوقيع والتصديق.

< القسم السابق
القسم التالي >

٢ الإطاران القانوني والتنظيمي

**٢ج تعزيز قدرة وكالات إنفاذ القانون**

يجب تحديد أوجه القصور في الإنفاذ والقضاء، وستُتخذ تدابير لزيادة الوعي والإبلاغ والملاحقة القضائية الناجحة. وينبغي السعي إلى التدريب الدولي ومشاركة المهارات حيثما أمكن ذلك، فضلًا عن تشجيع التنسيق والتعاون الشاملين لعدة قطاعات بين الصناعة وإنفاذ القانون.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. تحديد الفجوات في المهارات
٢. تحديد نماذج التدريب (انظر مجال تطبيق السياسة بشأن التدريب للحصول على التوجيه والموارد، الصفحة رقم ١٤٤).
٣. تحديد الشركاء الوطنيين والدوليين المحتملين لتبادل الخبرات (انظر إجراءات السياسة العامة بشأن التعاون العالمي للموارد، الصفحة رقم ١٦١).

## كيف يتوافق هذا مع الوثائق التأسيسية:

**"تُعد التشريعات واللوائح التنظيمية وسائل أساسية لضمان عدم الإضرار بحقوق الطفل أو انتهاكها في الأنشطة والعمليات التجارية. وينبغي أن تسن الدول تشريعًا ينص على إنفاذ الغير لحقوق الطفل وإتاحة بيئة قانونية وتنظيمية واضحة وقابلة للتنبؤ تمكّن المؤسسات التجارية من احترام حقوق الطفل."**

المصدر: التعليق العام رقم ١٦ (٢٠١٣) بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتأثير قطاع الأعمال على حقوق الطفل، الفقرة ٥٣[٨٨]

**وعلى الرغم من وجود آليات ونظم داخلية لرفع الشكاوي، ينبغي للحكومات أن تنشئ آليات رصد للتحقيق في انتهاكات حقوق الطفل ومعالجتها، بغية تحسين مساءلة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من الشركات ذات الصلة، فضلًا عن تعزيز مسؤولية الوكالات التنظيمية عن وضع المعايير ذات الصلة بحقوق الطفل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة لأن سبل التعويض الأخرى المتاحة للمتضررين من إجراءات الشركات – مثل الإجراءات المدنية وغيرها من سبل الانتصاف القضائية – كثيرًا ما تكون مرهقة ومكلفة.**

المصدر: إرشادات الاتحاد الدولي للاتصالات لواضعي السياسات بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت ٢٠٢٠[٨٩]

٨٨. التعليق العام رقم ١٦(٢٠١٣) المتعلّق بالتزامات الدول بشأن أثر قطاع الأعمال التجارية على حقوق الطفل، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC) ٢٠١٣.

٨٩. المبادئ التوجيهية لواضعي السياسات بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت، الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠٢٠.

< القسم السابق
القسم التالي >

٢ الإطاران القانوني والتنظيمي

**الأدوات الداعمة:**

### ١. قائمة مرجعية قانونية: مثال

يهدف هذا لمساعدتك في تحديد القوانين والسياسات ذات الصلة في اختصاصك كجزء من تحقيق العملية أ ("تعزيز وإنفاذ القوانين التي تحظر الجرائم المتعلقة بسلامة الأطفال عبر الإنترنت"). وتعد أمثلة المملكة المتحدة إرشادية وينبغي الاستعاضة عنها بأمثلة وطنية أو إقليمية ذات صلة.

| مجال السياسة | القانون/اللائحة | الحالة | هل يشمل ذلك سلامة الطفل عبر الإنترنت؟ | منظم/محكمة |
|---|---|---|---|---|
| **حقوق المستهلك** | قانون حقوق المستهلك لعام ٢٠١٥[٩٠]<br>لوائح (سلامة) الدمى ٢٠١١[٩١]<br>اللوائح العامة لسلامة المنتجات ٢٠٠٥[٩٢] | القانون<br>صك قانوني<br>صك قانوني | نعم | المحكمة |
| **حماية الطفل** | قانون الطفل والعمل الاجتماعي ٢٠١٧[٩٣]<br>قانون الأطفال لعام ٢٠٠٤[٩٤]<br>قانون الاقتصاد الرقمي ٢٠١٧[٩٥] | القانون<br>القانون<br>القانون | نعم | محكمة الأسرة |
| **العدالة الجنائية** | جرائم مختلفة من خلال التشريعات الجنائية | القانون | نعم | المحكمة |
| **حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل** | قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨[٩٦]<br>اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)[٩٧]<br>التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية[٩٨] | القانون<br>معاهدة<br>معاهدة | نعم | المحكمة<br>لجنة المساواة وحقوق الإنسان (واللجان الوطنية)<br>تقديم التقارير إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل<br>محاكم الأمم المتحدة |
| **حماية البيانات** | قانون التصميم المناسب للعمر ٢٠٢٠[٩٩]<br>قانون حماية البيانات ٢٠١٨[١٠٠] | القانون<br>القانون | نعم | مكتب مفوض الإعلام |

◀

٩٠. قانون حقوق المستهلك لعام ٢٠١٥، الفصل ٣ المحتوى الرقمي، المملكة المتحدة؛ قانون حقوق المستهلك (المحتوى الرقمي) إرشادات للأعمال، وزارة الابتكار والمهارات التجارية، ٢٠١٥.
٩١. لوائح (سلامة) الدمى لعام ٢٠١١، مكتب سلامة المنتج ومعاييره، ٢٠١١.
٩٢. اللوائح العامة لسلامة المنتجات لعام ٢٠٠٥، حكومة المملكة المتحدة، ٢٠١٧.
٩٣. قانون الأطفال والعمل الاجتماعي لعام ٢٠١٧، الفصل ٢ حماية الأطفال، حكومة المملكة المتحدة، ٢٠٠٤.
٩٤. قانون الطفل لعام ٢٠٠٤، حكومة المملكة المتحدة، ٢٠٠٤.
٩٥. قانون الاقتصاد الرقمي لعام ٢٠١٧، حكومة المملكة المتحدة، ٢٠١٧.
٩٦. قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨، حكومة المملكة المتحدة، ١٩٩٨.
٩٧. اتفاقية حقوق الطفل، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ١٩٨٩.
٩٨. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

٢ الإطاران القانوني والتنظيمي

| مجال السياسة | القانون/اللائحة | الحالة | هل يشمل ذلك سلامة الطفل عبر الإنترنت؟ | منظم/محكمة |
|---|---|---|---|---|
| **التجارة الدولية** | قانون التجارة لعام ٢٠٢١[١٠١] (يضيف شرط حماية الطفل) | القانون | نعم | المحكمة |
| **مقامرة** | قانون المقامرة لعام ٢٠٠٥[١٠٢] | القانون | نعم | لجنة المقامرة |
| **الدعاية والإعلان** | هيئة معايير الدعاية الإعلان، رمز CAP ٢٠١٠[١٠٣]<br>هيئة معايير الإعلان، BCAP Code ٢٠١٠[١٠٤] | طوعي<br>طوعي | نعم | منظمة عضوية مع تنظيم مشترك تحت رعاية Ofcom |
| **الجرائم المالية** | قانون الاحتيال لعام ٢٠٠٦[١٠٥]<br>قانون السرقة لعام ١٩٦٨[١٠٦]<br>القانون المتعلق بعائدات الجريمة لعام ٢٠٠٢[١٠٧]<br>لوائح غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحويل الأموال (معلومات الدافع) لعام ٢٠١٧[١٠٨]<br>قانون العقوبات ومكافحة غسل الأموال لعام ٢٠١٨[١٠٩] | القانون<br>القانون<br>القانون<br>القانون<br>القانون | لا، ولكن هناك مدونة سلوك طوعية من شركات بطاقات الائتمان على منع ومعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (CSEA) والمواد الإباحية | محكمة<br>محكمة<br>محكمة<br>هيئة المحاكم والخدمات المالية<br>هيئة المحاكم والخدمات المالية |
| **التعليم** | قانون الطفل والعمل الاجتماعي لعام ٢٠١٧[١١٠]<br>اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)[١١١]<br>التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية[١١٢] | القانون<br>معاهدة<br>معاهدة | نعم | محكمة، أوفستيد<br>تقديم التقارير إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل |
| **الصحة** | قانون الصحة والرعاية الاجتماعية لعام ٢٠١٢[١١٣] | القانون | لا | المدير العام الطبي<br>المحكمة<br>محكمة الأسرة |
| **التعاون الدولي** | أهداف التنمية المستدامة[١١٤] | اتفاقية دولية | لا | المحكمة |

◀

٩٩. قانون التصميم المناسب للعمر ٢٠٢٠، حكومة المملكة المتحدة، ٢٠٢٠.
١٠٠. قانون حماية البيانات لعام ٢٠١٨، حكومة المملكة المتحدة، ٢٠١٨.
١٠١. قانون التجارة ٢٠٢١، حكومة المملكة المتحدة، ٢٠٢١.
١٠٢. انظر قانون القمار لعام ٢٠٠٥، الجزء الأول، القسم ٤ (المقامرة عن بعد) والجزء ٤ (حماية الأطفال والشباب) ٢٠٠٥، حكومة المملكة المتحدة، ٢٠٠٥.
١٠٣. انظر هيئة المعايير الإعلانية غير الإذاعية رمز CAP القسم ٥ (الأطفال)، هيئة المعايير الإعلانية، ٢٠١٠.
١٠٤. انظر هيئة معايير الإعلان إذاعة كود BCAP القسم ٥ (الأطفال)، هيئة معايير الإعلان، ٢٠١٠.
١٠٥. قانون الاحتيال لعام ٢٠٠٦، حكومة المملكة المتحدة، ٢٠٠٦.
١٠٦. قانون السرقة لعام ١٩٦٨، حكومة المملكة المتحدة، ١٩٦٨.
١٠٧. قانون عائدات الجريمة لعام ٢٠٠٢، حكومة المملكة المتحدة، ٢٠٠٢.
١٠٨. لوائح غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحويل الأموال (معلومات الدافع) لعام ٢٠١٧، حكومة المملكة المتحدة، ٢٠١٧.
١٠٩. العقوبات على قانون مكافحة غسل الأموال لعام ٢٠١٨، حكومة المملكة المتحدة، ٢٠١٨.
١١٠. قانون الأطفال والعمل الاجتماعي لعام ٢٠١٧، حكومة المملكة المتحدة،٢٠١٧ (لا سيما الفصل ٤ بشأن العلاقات والجنس والتعليم في مجال التربية الشخصية والاجتماعية والصحية والاقتصادية "PSHE").
١١١. اتفاقية حقوق الطفل، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ١٩٨٩.
١١٢. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

٢ الإطاران القانوني والتنظيمي

| مجال السياسة | القانون/اللائحة | الحالة | هل يشمل ذلك سلامة الطفل عبر الإنترنت؟ | منظم/محكمة |
|---|---|---|---|---|
| **المساواة** | قانون المساواة لعام ٢٠١٠[١١٥] | القانون | لا | المحكمة<br>لجنة المساواة وحقوق الإنسان، واللجان الوطنية في الدول المفوّضة |

١١٣. قانون الصحة والرعاية الاجتماعية لعام ٢٠١٢، حكومة المملكة المتحدة، ٢٠١٢.
١١٤. تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الأمم المتحدة، ٢٠٢١.
١١٥. قانون المساواة لعام ٢٠١٠، حكومة المملكة المتحدة، ٢٠١٠.

< القسم السابق
القسم التالي >

٢ الإطاران القانوني والتنظيمي

### ٢. قائمة مرجعية قانونية فارغة لإكمالها

يهدف هذا لمساعدتك في تحديد القوانين والسياسات ذات الصلة في اختصاصكم كجزء من تحقيق العملية أ ("تعزيز وإنفاذ القوانين التي تحظر الجرائم المتعلقة بسلامة الأطفال عبر الإنترنت").

| مجال السياسة | القانون/اللائحة | الحالة | هل يشمل ذلك سلامة الطفل عبر الإنترنت؟ | منظم/محكمة |
|---|---|---|---|---|
| حقوق المستهلك | | | | |
| حماية الطفل | | | | |
| العدالة الجنائية | | | | |
| حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل | | | | |
| حماية البيانات | | | | |
| خطط النطاق العريض | | | | |
| التجارة الدولية | | | | |

< القسم السابق
القسم التالي >



| مجال السياسة | القانون/اللائحة | الحالة | هل يشمل ذلك سلامة الطفل عبر الإنترنت؟ | منظم/محكمة |
|---|---|---|---|---|
| مقامرة | | | | |
| الدعاية والإعلان | | | | |
| الجرائم المالية | | | | |
| التعليم | | | | |
| الصحة | | | | |
| التعاون الدولي | | | | |
| المساواة | | | | |
| أخرى | | | | |

< القسم السابق
القسم التالي >



**موارد أخرى للرجوع إليها:**

**١. دراسة حالة إفرادية لآليات الرقابة الألبانية[١١٦]**

أُنشئ المجلس الوطني لحقوق الطفل وحمايته بموجب القانون بوصفه لجنة وطنية للإدارة والرقابة تخضع للمساءلة؛ وأُدرجت الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت في السياسات والتشريعات الرئيسية.

**٢. قانون الأمن عبر الإنترنت في غانا (القانون ١٠٣٨)[١١٧]**

يتضمن قانون الأمن عبر الإنترنت في غانا (القانون ١٠٣٨) أحكامًا لحماية الأطفال عبر الإنترنت من خلال تجريم السلوك الجنسي عبر الإنترنت الذي يشمل الأطفال. يَحظر القانون جميع الصور والصور الفوتوغرافية غير اللائقة للأطفال، وتهيئتهم للاعتداء الجنسي، والمطاردة عبر الإنترنت والابتزاز الجنسي. ويفرض القانون بعض الالتزامات على مقدمي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية لحماية الأطفال داخل الفضاء الرقمي. واقتُرح إدخال تعديلات أخرى على قانون الطفل (القانون رقم ٥٦٠).

١١٦. برمجة حماية الأطفال عبر الإنترنت في ألبانيا: ممارسة واعدة، اليونيسف، ٢٠٢٠.
١١٧. قانون الأمن عبر الإنترنت لعام ٢٠٢٠، حكومة غانا، وزارة الاتصالات والرقمنة (القانون ١٠٣٨)، ٢٠٢٠.

< القسم السابق
القسم التالي >

"أود استخدام التقنيات الرقمية لتحسين العالم، وهو ما لا أقوم به الآن. ومع ذلك، أود أن أفعل ذلك لأنه سيكون شيئًا إيجابيًا ويخدم الصالح العام".

– ألمانيا، ١٦

"أستخدم المواضيع عبر الإنترنت لمناقشة القضايا المهمة مع الآخرين."

– إندونيسيا، ١٤

< القسم السابق
القسم التالي >

## ٣ البيانات الشخصية والهوية والاستقلالية

**ينبغي للدول الأطراف اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية وغيرها من التدابير لضمان احترام وحماية خصوصية الأطفال من جانب جميع المنظمات وفي جميع البيئات التي تعالج بياناتهم. وينبغي أن تتضمن التشريعات ضمانات قوية وشفافية ورقابة مستقلة وإمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف. وينبغي للدول الأطراف أن تشترط إدماج الخصوصية حسب التصميم في المنتجات والخدمات الرقمية التي تؤثر على الأطفال. وينبغي لها أن تستعرض بانتظام التشريعات المتعلقة بالخصوصية وحماية البيانات وأن تكفل أن تَمنع الإجراءات والممارسات الانتهاكات المتعمدة أو غير المقصودة لخصوصية الأطفال. وحيثما يعتبر التشفير وسيلة مناسبة، ينبغي للدول الأطراف أن تنظر في اتخاذ تدابير مناسبة تمكّن من كشف الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال أو مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال والإبلاغ عنها. ويجب أن تكون هذه التدابير مقيدة تقييدًا صارمًا وفقًا لمبادئ الشرعية والضرورة والتناسب.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرة ٧٠١[١١٨]

### الهدف:

التعرف على فوائد التهديدات الحالية والناشئة للخصوصية والهوية ووكالة الأطفال في العالم الرقمي التي يشكلها استخدام البيانات بما في ذلك البيانات الشخصية والقياسات الحيوية واتخاذ القرار الآلي.

### نص السياسة النموذجية:

من الضروري اتخاذ كل خطوة من الخطوات أدناه لضمان اتباع نهج شامل لسلامة الطفل عبر الإنترنت.

**٣أ. إنشاء أو ضمان أن تكون أطر حماية البيانات الحالية فعالة في توفيرحماية محددة لبيانات الأطفال** ترتبط حقوق الأطفال في بيئة الإنترنت ارتباطًا وثيقًا بالطريقة التي تُجمع بها بياناتهم وتخزن وتُستخدم. يجب أن يكون قانون وتنظيم حماية البيانات للأطفال متاحين وفعالين وقادرين على التطور لمواجهة المخاطر الناشئة.[١١٩] ولا يعني هذا إنشاء الإطارين القانوني والتنظيمي فحسب، ولكن أيضًا التأكد من أنهما فعّالين عمليًا ويتم تنفيذهما وفقًا لذلك.

**٣ب. إنشاء بروتوكولات وقيود على استخدام صنع القرار الآلي التي قد تؤثر على الأطفال.** يجب أن تضمن القوانين ومدونات الممارسة استفادة الأطفال من الأنظمة الآلية وعدم معاقبتهم من خلال صنع القرار الآلي.[١٢٠] من المهم بشكل خاص تجنب احتمال التمييز من خلال صنع القرار الآلي. ويمكن تطبيق هذه البروتوكولات والقيود في سياق العدالة الجنائية، والرعاية الاجتماعية، والصحة والطب، والتعليم، والقطاع الخاص، من ضمن أمور أخرى. ◄

١١٨. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.
١١٩. اللائحة العامة لحماية البيانات، الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٨.
١٢٠. تحذير خبير الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، من أن العالم يتعثر مثل الزومبي في عسر النظر الرقمي، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ٢٠١٩.

< القسم السابق
القسم التالي >

٣ البيانات الشخصية والهوية والاستقلالية

**٣ت. ضمان الحماية القانونية والتنظيمية الكافية للبيانات البيومترية للأطفال**

**٣ث.** يجب على الحكومة والجهات التنظيمية وضع بروتوكولات قانونية وتنظيمية مناسبة لاستخدام بيانات البيومترية للأطفال والقيود المفروضة على استخدامها في ضوء مبادئ حقوق الطفل والحد من الغرض ومتطلبات سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت.

**٣ج. وضع إرشادات وقوانين ولوائح واضحة بشأن الممارسات التي قد تؤثر على وكالة الأطفال إنشاء أطر قانونية تمنع الاستهداف الشخصي** للأطفال وتتبعهم لأغراض تجارية بناءً على بياناتهم الشخصية. وضع مدونات بشأن استخدام أنظمة التوصيات وغيرها من إجراءات صنع القرار الآلي أو التقنيات التي قد تدفع سلوك الأطفال أو تشكل الأفضليات والآراء أو تقوض السمعة أو تحد من التجريب.[١٢١]

**٣ح. إنشاء رقابة ورصد فعالين**
إنشاء هيئات ونظم قادرة على جمع المعلومات ذات الصلة بسلامة الطفل عبر الإنترنت وضمان الشفافية والتنفيذ الفعال لحقوق الطفل وحمايته من قبل الشركات والحكومة والمنظمات الأخرى.

**٣خ. إنشاء أطر لضمان الشفافية**
يجب توفير الرقابة من قبل هيئة تنظيمية معينة مزودة بالموارد الكافية ولديها القدرة والخبرة اللازمة لفهم الأنظمة المستخدمة وكيفية تأثيرها على حقوق الطفل. كما ينبغي أن تتاح لهيئة الرقابة إمكانية الوصول إلى باحثين وخبراء مستقلين.

١٢١. انظر على سبيل المثال، مطالبة خرق بيانات يوتيوب، ماكّان مقابل جوجل، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

٣ البيانات الشخصية والهوية والاستقلالية

## خريطة طريق لتحقيق الهدف:

أ **إنشاء أو ضمان أن تكون أطر حماية البيانات الحالية فعالة في توفير حماية محددة لبيانات الأطفال**

ترتبط حقوق الأطفال في بيئة الإنترنت ارتباطًا وثيقًا بالطريقة التي يتم بها جمع بياناتهم وتخزينها واستخدامها. يجب أن يكون قانون وتنظيم حماية البيانات للأطفال متاحين وفعالين وقادرين على التطور لمواجهة المخاطر الناشئة.[١٢٢] وهذا يعني، ليس فقط إنشاء الأطر القانونية والتنظيمية، ولكن أيضًا التأكد من أنها تعمل في الممارسة العملية.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدِّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. النظر إلى قانون التصميم المناسب للعمر في المملكة المتحدة[١٢٣] والذي يمثل المعيار الذهبي لحماية البيانات للأطفال (انظر "موارد أخرى للمرجع ٢").
٢. النظر في اللائحة العامة لحماية البيانات[١٢٤] كمصدر نموذجي لوضع لوائح أو لوائح أوسع مع أحكام إنفاذ وتعاريف رئيسية.
٣. الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى قوانين متخصصة أو منفصلة، على سبيل المثال القوانين لتغطية استخدام البيانات في البيئات التعليمية والصحية، أو البيانات التي تحتفظ بها الهيئات الحكومية.
٤. التأكد من أن هذه مشمولة بخطتك، كما تم تطويرها في مجال تطبيق السياسة بشأن الإطار القانوني والتنظيمي. انظر الأدوات الداعمة ١ (الصفحة رقم ٨٠).

١٢٢. اللائحة العامة لحماية البيانات، الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٨.
١٢٣. قانون التصميم المناسب للعمر – ملخص تنفيذي، مكتب مفوض المعلومات في المملكة المتحدة، ٢٠٢٠.
١٢٤. اللائحة العامة لحماية البيانات، الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٨

< القسم السابق
القسم التالي >

٣ البيانات الشخصية والهوية والاستقلالية

**ب وضع بروتوكولات بشأن استخدام اتخاذ القرارات المؤتمتة التي قد تؤثر على الأطفال والقيود المفروضة على ذلك**

يجب أن تضمن المعايير والقوانين ومدونات الممارسة استفادة الأطفال من النظم الآلية وعدم معاقبتهم من خلال اتخاذ القرارات الآلية.[١٢٥] من المهم بشكل خاص تجنب احتمال التمييز من خلال صنع القرار الآلي. ويمكن تطبيق هذه البروتوكولات والقيود في سياق العدالة الجنائية، والرعاية الاجتماعية، والصحة والطب، والتعليم، والقطاع الخاص، من ضمن أمور أخرى.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فإنها ستساعد في البحث عن التشريعات واللوائح والمعايير الفنية الدولية الحديثة لتصميم الذكاء الاصطناعي ومراجعته والإشراف عليه في الولايات القضائية الأخرى أو المنظمات الإقليمية أو الدولية – على سبيل المثال، قانون الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي[١٢٦] – وتكييفه مع بلدك.

١٢٥. تحذير خبير الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، من أن العالم يتعثر مثل الزومبي في عسر النظر الرقمي، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ٢٠١٩

١٢٦. اقتراح بشأن لائحة للبرلمان الأوروبي والمجلس الذي يضع قواعد منسقة بشأن الذكاء الاصطناعي (قانون الذكاء الاصطناعي) وتعديل بعض القوانين التشريعية للاتحاد ٢٠٢١/٢٠٦، EUR-Lex، ٢٠٢١؛ السياسة العالمية للذكا الاصطناعي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

٣ البيانات الشخصية والهوية والاستقلالية

**ت ضمان توفير الحماية القانونية والتنظيمية الكافية لبيانات القياسات الحيوية للأطفال**

يجب على الحكومة والجهات التنظيمية وضع بروتوكولات قانونية وتنظيمية مناسبة لاستخدام بيانات القياسات الحيوية للأطفال والقيود المفروضة على استخدامها في ضوء مبادئ حقوق الطفل والحد من الغرض ومتطلبات سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت.

**إذا كانت الإجابة بنعم،** قدِّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا،** فستساعد على:

ا. انظر ما إذا كانت البيانات البيومترية مشمولة بقوانين أو لوائح وطنية أخرى (مثل تشريعات البيانات). قد يكون من الممكن تفسير بعض القوانين التي لا تذكر بيانات البيومترية على أنها تشمل:[١٢٧]

أ. وحيثما وُجدت، تكفل تعزيز الحماية للأطفال.

ب. وفي حالة عدم وجود أي شيء، يجب وضع حكم للبيانات البيومترية. يجب أن يغطي البيانات البيومترية التي تمت الموافقة عليها (على سبيل المثال، إلغاء قفل الهاتف) وحيث لا يتم إعطاء الموافقة أو استخدامها غير واضح (على سبيل المثال، التعرّف على الوجه في أنظمة الدخول إلى المدرسة، أو هوية بصمة الإصبع للحصول على الغداء في المدرسة).

١٢٧. انظر على سبيل المثال، تشيلي: الطلب من الأطفال لتقديم بياناتهم البيومترية للحصول على حصص غذائية في المدارس، برايفاسي إنترناشيونال، ٢٠١٩.

< القسم السابق
القسم التالي >

٣ البيانات الشخصية والهوية والاستقلالية

**ث وضع إرشادات وقوانين ولوائح واضحة بشأن الممارسات التي قد تؤثر على وكالة الأطفال**

إنشاء أطر قانونية تمنع الاستهداف الشخصي للأطفال وتتبعهم لأغراض تجارية بناءً على بياناتهم الشخصية. وضع مدونات بشأن استخدام أنظمة التوصيات وغيرها من إجراءات صنع القرار الآلي أو التقنية التي قد تدفع سلوك الأطفال أو تشكل الأفضليات والآراء أو تقوض السمعة أو تحد من التجريب.[١٢٨]

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فسوف يساعد في التحقق من التطورات الأخيرة في قانون البيانات، وما إذا كانت اللوائح في الولايات القضائية الأخرى التي تضمن الاستخدام العادل لتحديد السمات الشخصية أو تحد من الإفراط في التقييد آخذة في الظهور. على سبيل المثال، قانون التصميم المناسب للعمر (المملكة المتحدة)،[١٢٩] اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR, EU)،[١٣٠] أو قانون الخدمات الرقمية (EU)[١٣١] وقانون الإعلان غير الإذاعي والتسويق المباشر والترويجي (قانون CAP، المملكة المتحدة).[١٣٢]

١٢٨. انظر على سبيل المثال، مطالبة خرق بيانات يوتيوب، ماكّان مقابل جوجل، ٢٠٢١.
١٢٩. قانون التصميم المناسب للعمر – ملخص تنفيذي، مكتب مفوض المعلومات في المملكة المتحدة، ٢٠٢٠.
١٣٠. اللائحة العامة لحماية البيانات، الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٨
١٣١. قانون الخدمات الرقمية: ضمان بيئة آمنة وخاضعة للمساءلة عبر الإنترنت، المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩.
١٣٢. قانون الإعلانات غير المذاعة والتسويق المباشر والترويج، قانون CAP، المملكة المتحدة.

< القسم السابق
القسم التالي >

٣ البيانات الشخصية والهوية والاستقلالية

ج **إنشاء رقابة ورصد فعالين**

إنشاء هيئات ونظم قادرة على جمع المعلومات ذات الصلة بسلامة الطفل عبر الإنترنت وضمان الشفافية والتنفيذ الفعال لحقوق الطفل وحمايته من قبل الشركات والحكومة والمنظمات الأخرى.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فقد يكون من المفيد:

١. التأكد من وجود مؤسسة أو هيئة أو هيئات مخولة يمكنها التوصية بالممارسات المتفق عليها وإنفاذها. على سبيل المثال، المبادئ التوجيهية للمركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين.[١٣٣]
٢. وضّح ذلك في الاستراتيجية التي تم تطويرها في مجال تطبيق السياسة بشأن الإطارين القانوني والتنظيمي مع خطوط المساءلة والرقابة (الصفحة رقم ٥٦).

١٣٣. عملنا، المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين (NCMEC).

< القسم السابق
القسم التالي >

٣ البيانات الشخصية والهوية والاستقلالية

### ج إنشاء أطر لضمان الشفافية

يجب توفير الرقابة من قبل هيئة تنظيمية معينة مزودة بالموارد الكافية ولديها القدرة والخبرة اللازمة لفهم الأنظمة المستخدمة وكيفية تأثيرها على حقوق الطفل. كما ينبغي أن تتاح لهيئة الرقابة إمكانية الوصول إلى باحثين وخبراء مستقلين.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فسوفيساعد ذلك في ضمان تفويض الهيئة التنظيمية المختارة بموجب القانون، وتزويدها بالموارد وتخويلها إدارتها. على سبيل المثال، مكتب مفوض الإعلام (ICO).[١٣٤] تم إنشاء مكتب مفوضية المعلومات (ICO) في المملكة المتحدة لدعم حقوق المعلومات للصالح العام.. أو الهيئة الوطنية لحماية البيانات (ANPD) التي تعمل بموجب القانون العام لحماية البيانات في البرازيل.[١٣٥]

١٣٤. مكتب مفوض المعلومات في المملكة المتحدة (ICO).
١٣٥. الهيئة الوطنية لحماية البيانات، حكومة البرازيل الاتحادية.

< القسم السابق
القسم التالي >



## كيف يتوافق هذا مع الوثائق التأسيسية:

**ويُعدّ اعتماد الضمانات المتصلة بالهوية الرقمية أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للحكومات والأمم المتحدة في سعيها إلى تحقيق فائدتها وإمكاناتها الكاملة مع بناء الثقة في استخدامها. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، جهودًا مثل التخزين اللامركزي للبيانات، وتحديد الهوية والمصادقة، والاتصالات المشفرة والنظر في دمج مبادئ "الخصوصية حسب التصميم".**

المصدر: خريطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة للتعاون الرقمي، يونيو ٢٠٢٠[١٣٦]

**وفي الحالات التي تُلتمس فيها الموافقة على معالجة بيانات الطفل، ينبغي للدول الأطراف أن تضمن إطلاع الطفل على الموافقة وأن يعطيها بحرية أو أن يكفلها الوالد أو مقدم الرعاية، تبعًا لسن الطفل وقدرته المتطورة، وأن يتم الحصول عليها قبل معالجة تلك البيانات. وفي الحالات التي تعتبر فيها موافقة الطفل غير كافية وتكون فيها موافقة الوالدين مطلوبة لمعالجة البيانات الشخصية للطفل، ينبغي للدول الأطراف أن تشترط على المنظمات التي تعالج هذه البيانات التحقق من أن موافقة الطفل مستنيرة وذات مغزى ويعطيها أحد والديه أو مقدم الرعاية له.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرة ٧١[١٣٧]

**وينبغي للدول الأطراف أن تكفل سهولة وصول الأطفال ووالديهم أو مقدمي الرعاية إليهم إلى البيانات المخزنة، وتصحيح البيانات غير الدقيقة أو القديمة، وحذف البيانات المخزنة بصورة غير قانونية أو غير ضرورية من قبل السلطات العامة أو الأفراد العاديين أو الهيئات الأخرى، رهنًا بقيود معقولة وقانونية. كما ينبغي لها أن تضمن حق الأطفال في سحب موافقتهم والاعتراض على معالجة البيانات الشخصية في الحالات التي لا يثبت فيها مراقب البيانات وجود أسباب مشروعة وأساسية للمعالجة. وينبغي لها أيضًا أن تقدم معلومات إلى الأطفال والآباء ومقدمي الرعاية بشأن هذه المسائل، بلغة ملائمة للأطفال وبأشكال يسهل الوصول إليها.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرة ٧٢[١٣٨]

١٣٦. خريطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة للتعاون الرقمي، الأمم المتحدة، يونيو ٢٠٢٠.
١٣٧. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.
١٣٨. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

٣ البيانات الشخصية والهوية والاستقلالية

تتطلب العملية أ ("إنشاء أو ضمان فعالية أطر حماية البيانات الحالية في توفير حماية محددة لبيانات الأطفال") ضمان حماية جميع جوانب بيانات الأطفال بشكل كافٍ في التشريعات واللوائح. صُممت هذه الأداة لدعم صانعي السياسات للتفكير في اتساع نطاق القضايا التي تحتاج أطر حماية البيانات إلى معالجتها من أجل الأطفال.

**الأدوات الداعمة:**

**ا. قائمة مرجعية لضمان تشريعات شاملة لحماية البيانات للأطفال**

| هل لديك أطر لحماية البيانات تغطي: | |
|---|---|
| التجميع | |
| التخزين | |
| الاستخدام | |
| بيانات التعليم | |
| البيانات الصحية | |
| البيانات الحكومية والإدارية | |
| البيانات المستخدمة لصنع القرار الآلي | |
| البيانات المستخدمة في أنظمة الذكاء الاصطناعي الأخرى | |
| البيانات البيومترية/الحيوية | |

< القسم السابق
القسم التالي >



## موارد أخرى للرجوع إليها:

١. مرئيات للمساعدة في فهم اتساع وحجم بيانات الأطفال التي تم جمعها

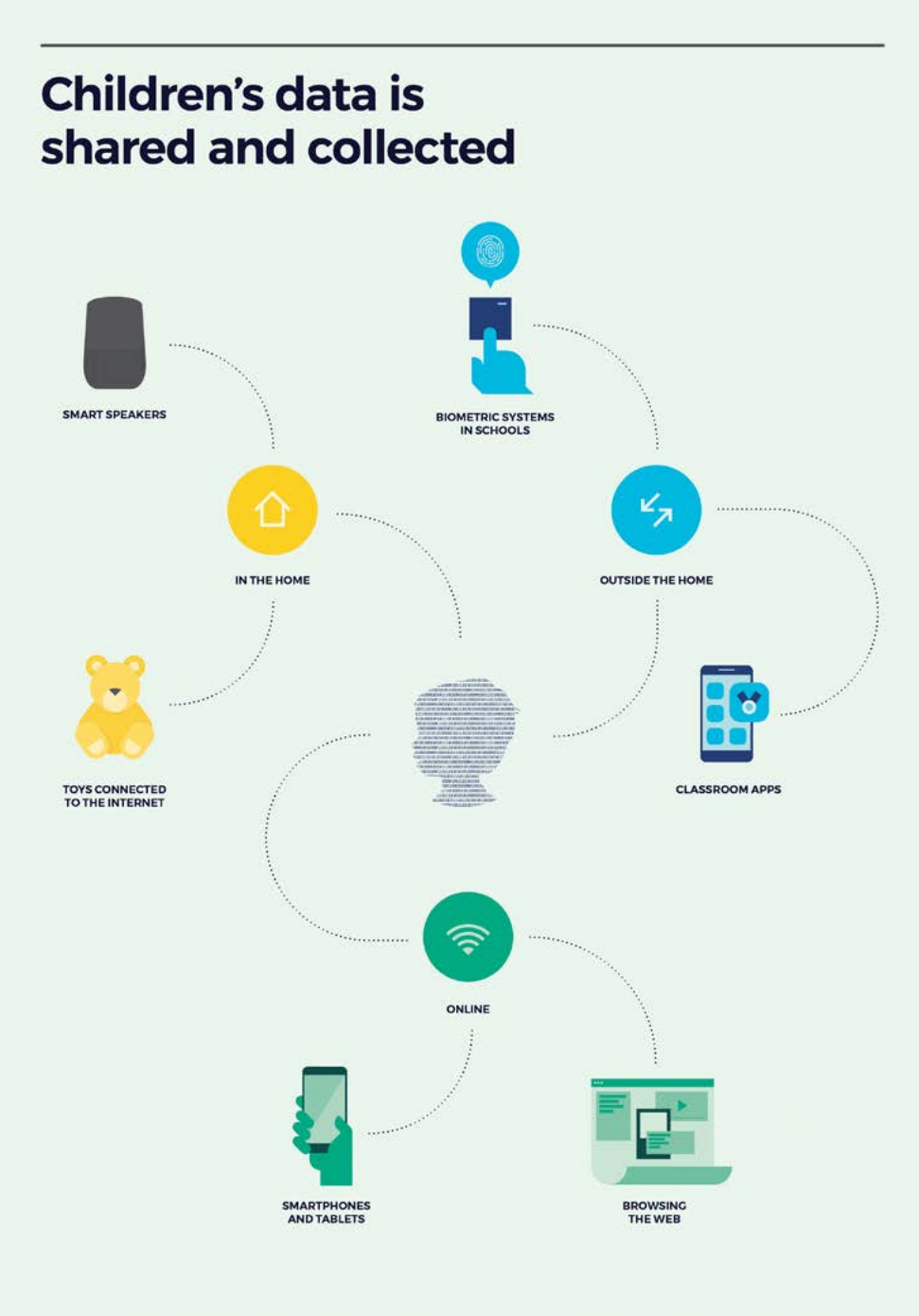


المصدر: مفوض الأطفال "من يعرف ماذا عني" إنفوجرافيك[١٣٩]

١٣٩. من يعلم ماذا عني؟، مفوض الأطفال، ٢٠١٨.

< القسم السابق
القسم التالي >

٣ البيانات الشخصية والهوية والاستقلالية

المصدر: مفوض الأطفال "من يعرف ماذا عني" إنفوجرافيك[١٤٠]

### ٢. دراسة حالة لقانون التصميم المناسب للعمر في المملكة المتحدة[١٤١]

نفذت المملكة المتحدة تشريعًا رائدًا يتناول كيفية استخدام بيانات الأطفال، يُدعى *قانون التصميم المناسب للعمر*.

> **"يتناول هذا القانون كيفية تصميم ضمانات حماية البيانات في الخدمات عبر الإنترنت لضمان ملاءمتها لاستخدام الأطفال وتلبية احتياجاتهم التنموية. وهو يعكس الاهتمام المتزايد بوضع الأطفال في المجتمع والعالم الرقمي الحديث على وجه الخصوص. وهناك اتفاق على الصعيد الدولي وداخل المملكة المتحدة على أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لإيجاد حيز آمن على شبكة الإنترنت لهم لكي يتعلموا ويستكشفوا ويلعبوا. ولن يتمكن هذا القانون من تحقيق ذلك بالسعي إلى حماية الأطفال من العالم الرقمي، بل من خلال حمايتهم داخله".**

ويحدد القانون ١٥ معيارًا من معايير العمر الملائمة للتصميم تعكس نهجًا قائمًا على المخاطر. وينصب التركيز على توفير إعدادات افتراضية تضمن حصول الأطفال على أفضل ما يمكن من الخدمات عبر الإنترنت مع تقليل جمع البيانات واستخدامها إلى أدنى حد، بشكل افتراضي. والمبادئ هي:

١. مصالح الطفل المثلى
٢. تقييمات تأثير حماية البيانات
٣. تطبيق مناسب للعمر
٤. الشفافية
٥. الاستخدام الضار للبيانات
٦. السياسات ومعايير المجتمع
٧. الإعدادات الإفتراضية
٨. تقليل البيانات إلى الحد الأدنى
٩. مشاركة البيانات
١٠. الموقع الجغرافي
١١. عناصر تحكم الوالدين
١٢. تحديد السمات
١٣. تقنيات الدفع
١٤. الألعاب والأجهزة المتصلة
١٥. الأدوات عبر الإنترنت

١٤٠. من يعلم ماذا عني؟، مفوض الأطفال، ٢٠١٨.

< القسم السابق
القسم التالي >

٣ البيانات الشخصية والهوية والاستقلالية

دخل قانون التصميم المناسب للعمر حيز التنفيذ في المملكة المتحدة في ٢ سبتمبر ٢٠٢١. ولديه أسسه في اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) على مستوى الاتحاد الأوروبي وبالتالي من المرجّح أن يكون معروفًا في البلدان التي لديها أنظمة متوافقة مع اللائحة العامة لحماية البيانات. ويُعتبر على نطاق واسع نظام الحماية الأكثر تقدمًا لبيانات الأطفال في العالم. وقد أعلنت الخدمات، منذ وضعها موضع التطبيق، عن مجموعة من التغييرات في مشاركتها مع الأطفال، بما في ذلك ما يلي:

- ☐ على الإنستغرام، لا يمكن للبالغين توجيه رسالة إلى الأشخاص دون سن ١٨ عامًا من غير المتابعين لهم.
- ☐ سيتم تشغيل البحث الآمن من جوجل افتراضيًا لجميع الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عامًا.
- ☐ في اليوتيوب، سيتم إيقاف التشغيل التلقائي للمستخدمين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عامًا ويتم تشغيل تذكيرات الاستراحة ووقت النوم افتراضيًا.
- ☐ لن يكون الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٦ عامًا قادرين على استضافة بث مباشر على تيك توك مع إيقاف تشغيل الإشعارات المؤقتة بعد الساعة ٩ مساءً.
- ☐ ستتوقف جوجل وفيسبوك عن الإعلان السلوكي للأطفال.

قد تخضع قطاعات أو أنواع محددة من المعلومات لأحكام إضافية، على سبيل المثال، البيانات الصحية والبيانات المالية وبيانات التعليم. قد تكون هذه مجالات أخرى تحتاج إلى رموز أو إضافات إضافية ولكن يجب أن تلبي جميعها مستوى عالٍ من الخصوصية وأن تكون في مصلحة الأطفال.

### ٣. بيان اليونيسف من أجل حوكمة أفضل لبيانات الأطفال[١٤٢]

وأصدر الفريق العامل المعني بإدارة البيانات التابع لليونيسيف تقريرًا يوثّق أسباب ومبادئ تحسين إدارة البيانات المتعلقة ببيانات الأطفال. وتركز نقاط العمل العشر في البيان على استخدام البيانات بما يحقق المصالح الفضلى للأطفال، والعمل مع الأطفال أنفسهم لفهم الاستخدامات المفيدة، وسد الفجوة المعرفية بين التكنولوجيا والمؤسسات والأشخاص الذين يستخدمونها.

### ٤. إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للخصوصية[١٤٣]

يجمع إطار الخصوصية الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بين المكونات الرئيسية لإطار الخصوصية الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، استنادًا إلى المبادئ التوجيهية المنقحة المتعلقة بالخصوصية:

**المبادئ الأساسية للتطبيق الوطني:**

**مبدأ حدود التجميع**
يجب أن تكون هناك حدود لجمع البيانات الشخصية ويجب الحصول على أي بيانات من هذا القبيل بوسائل مشروعة وعادلة، وعند الاقتضاء، بمعرفة أو موافقة الشخص المعني بالبيانات.

**مبدأ جودة البيانات**
من الضروري أن تكون البيانات الشخصية ذات صلة بالأغراض التي ستُستخدَم من أجلها، وينبغي، بالقدر اللازم لهذه الأغراض، أن تكون دقيقة وكاملة ومستكملة.

**مبدأ مواصفات الغرض**
يجب تحديد الأغراض التي تُجمع من أجلها البيانات الشخصية في موعد لا يتجاوز وقت جمع البيانات والاستخدام اللاحق الذي يقتصر على تحقيق تلك الأغراض أو غيرها من الأغراض التي لا تتعارض مع تلك الأغراض وكما هو محدد في كل مناسبة من حالات تغيير الغرض.

١٤١. قانون التصميم المناسب للعمر – ملخص تنفيذي، مكتب مفوض المعلومات في المملكة المتحدة، ٢٠٢٠.
١٤٢. قضية من أجل حوكمة أفضل لبيانات الأطفال: بيان، مكتب اليونيسف للرؤية والسياسات العالمية، ٢٠٢١.
١٤٣. توصية المجلس بشأن المبادئ التوجيهية الناظمة لحماية الخصوصية وتدفقات البيانات الشخصية عبر الحدود، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٣.

< القسم السابق
القسم التالي >



**استخدام مبدأ التقييد**
لا يجوز الكشف عن البيانات الشخصية أو إتاحتها أو استخدامها بطريقة أخرى لأغراض أخرى غير تلك المحددة وفقًا للفقرة ٩ باستثناء: أ) بموافقة صاحب البيانات؛ أو ب) بموجب سلطة القانون.

**مبدأ الضمانات الأمنية**
يجب حماية البيانات الشخصية من خلال توفير ضمانات أمنية معقولة ضد مخاطر مثل فقدان البيانات أو الوصول غير المصرح به إليها أو إتلافها أو استخدامها أو تعديلها أو الكشف عنها.

**مبدأ الانفتاح**
ينبغي وضع سياسة عامة تتسم بالانفتاح بشأن التطورات والممارسات والسياسات فيما يتعلق بالبيانات الشخصية. يجب أن تكون الوسائل متاحة بسهولة لإثبات وجود وطبيعة البيانات الشخصية، والأغراض الرئيسية لاستخدامها، وكذلك هوية مراقب البيانات وإقامته الاعتيادية.

**مبدأ المشاركة الفردية**
يجب أن يكون للأفراد الحق في:

أ) الحصول من وحدة تحكم في البيانات، أو خلاف ذلك، على تأكيد ما إذا كانت وحدة التحكم في البيانات فيها بيانات تتعلق بها أم لا؛

ب) إبلاغهم بالبيانات المتعلقة بهم

أولًا. في غضون فترة زمنية معقولة؛

ثانيًا. مقابل رسوم، إن وجدت، وليست مفرطة؛

ثالثًا. بطريقة معقولة؛

رابعًا. في شكل يسهل فهمه؛

ت) تقديم الأسباب في حالة رفض طلب مقدم بموجب الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب)، والقدرة على الطعن في هذا الرفض؛

ث) الطعن في البيانات المتعلقة بهم، وإذا كان الطعن ناجحًا، يجب محو البيانات أو تصحيحها أو إكمالها أو تعديلها.

**مبدأ المساءلة**
يجب أن يكون مراقب البيانات مسؤولًا عن الامتثال للتدابير التي تضع المبادئ المذكورة أعلاه موضع التنفيذ.

< القسم السابق | القسم التالي >



**المبادئ الأساسية للتطبيق الدولي: التدفق الحر والقيود المشروعة**

- يظل مراقب البيانات مسؤولًا عن البيانات الشخصية الخاضعة لسيطرته بغض النظر عن موقع البيانات.
- يجب على أي بلد عضو الامتناع عن تقييد تدفقات البيانات الشخصية عبر الحدود بينه وبين بلد آخر بشكل يراعي (أ) التزام البلد الآخر إلى حد كبير بهذه المبادئ التوجيهية أو (ب) وجود ضمانات كافية، بما في ذلك آليات إنفاذ فعالة والتدابير المناسبة التي وضعها مراقب البيانات، لضمان مستوى مستمر من الحماية بما يتماشى مع هذه المبادئ التوجيهية.
- يجب أن تكون أي قيود على تدفقات البيانات الشخصية عبر الحدود متناسبة مع المخاطر المطروحة، مع مراعاة حساسية البيانات، والغرض من المعالجة وسياقها.

٥. **اللائحة العامة لحماية البيانات للاتحاد الأوروبي (نص وأدوات)**[١٤٤]
اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) هي قانون الخصوصية والأمان المصرح به من الاتحاد الأوروبي. وهي تتطلّب من الشركات العاملة داخل البلدان الأوروبية وخارجها استخدام البيانات الشخصية لمواطني الاتحاد الأوروبي بشكل قانوني.

٦. **الاستراتيجية الرقمية الأوروبية (بما في ذلك مقترحات بشأن الذكاء الاصطناعي والبيانات)**[١٤٥]
وهذا هو الدليل لفهم كيفية تشكيل الاتحاد الأوروبي لمستقبلهم الرقمي. تهدف الاستراتيجية الرقمية الأوروبية إلى تطوير سوق موحدة لجميع الشركات للتنافس على قدم المساواة دون انتهاك حقوق الخصوصية للمستهلكين وتشكيل مجتمع رقمي أفضل في المنطقة وعلى الصعيد العالمي.

٧. **أساسيات مفوض حماية البيانات الأيرلندي لنهج موجه للطفل لمعالجة البيانات (الأساسيات)**[١٤٦]
تهدف الأساسيات، التي وضعتها اللجنة الأيرلندية لحماية البيانات، إلى تحسين معايير معالجة البيانات. وهي بمثابة إرشاد للمنظمات المعنية بمعالجة بيانات الأطفال، مع مراعاة المبادئ التي أُنشئت في إطار اللائحة العامة لحماية البيانات.

٨. **مذكرة اليونيسيف بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الطفل**[١٤٧]
تحدد المذكرة المقدمة من اليونيسف العناصر الرئيسية حول كيفية تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الأطفال في مجالات مختلفة مثل منصة اليوتيوب الشهيرة لمشاهدة الفيديو، والألعاب الذكية والذكاء الاصطناعي في التعليم. كما تُقدّم توصيات أولية لواضعي السياسات والشركات والآباء والمربين.

٩. **تقرير وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي – تحت الأعين اليقظة: القياسات البيومترية ونظم تكنولوجيا المعلومات والحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي**[١٤٨]
وتؤدي نظم تكنولوجيا المعلومات التي أنشأها الاتحاد الأوروبي دورًا حيويا في الأمن الإقليمي مثل إدارة الهجرة ومكافحة الإرهاب والجريمة الخطيرة. بيد أنه لم يجرِ بعد استكشاف آثار هذه النظم على الحقوق الأساسية. على سبيل المثال، مع الإطار الذي توفره اتفاقية حقوق الطفل التابعة للمفوضية في المادة ٢٤، يعزز التقرير في الفصل ٧ ضرورة أن تضع النُظم مصالح الطفل الفضلى في المقام الأول عند جمع محددات الهوية البيومترية.

١٤٤. اللائحة العامة لحماية البيانات، الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٨.
١٤٥. تشكيل المستقبل الرقمي لأوروبا، الاتحاد الأوروبي، ٢٠٢٠.
١٤٦. أساسيات النهج الموجه للطفل لمعالجة البيانات، لجنة حماية البيانات في أيرلندا، ٢٠٢٠.
١٤٧. الذكاء الاصطناعي وحقوق الطفل، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠١٩.
١٤٨. تحت الأعين اليقظة: القياسات الحيوية، نظم تكنولوجيا المعلومات والحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، ٢٠١٨.

< القسم السابق
القسم التالي >



**١٠. اللائحة التوجيهية لليونيسف بشأن الذكاء الاصطناعي والأطفال[١٤٩]**

على الرغم من قيام العديد من الدول بنشر نظم الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع، فقد دفعت المخاوف بشأن هذه التكنولوجيا الجديدة أيضًا الحكومات والشركات والمجتمع المدني إلى تطوير مبادئ للاستفادة منها من خلال الأخلاقيات. وعلى الرغم من إدراج حقوق الإنسان في هذه الاستراتيجيات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، فإن حقوق الطفل على وجه الخصوص لم تُعالج بعد بالقدر الكافي. وتهدف اليونيسيف في هذا التوجيه إلى زيادة الوعي بحقوق الطفل وتقديم توصيات إلى مختلف الأطراف - ولا سيما صانعي السياسات وقادة الأعمال - بشأن سياسات وممارسات الذكاء الاصطناعي المتصلة بالأطفال.

**المساعدات الصوتية وروبوتات الدردشة المدعومة بالذكاء الاصطناعي**

**تستخدم المساعِدات الصوتية الافتراضية وروبوتات الدردشة معالجة اللغة الطبيعية (NLP)، والتعرف التلقائي على الكلام والتعلم الآلي للتعرف على الأوامر اللفظية وتحديد الأنماط واسترجاع المعلومات وتوليد الاستجابات. وفي حين أن هذه النظم لم تكن دائمًا مبنية أو مصممة خصيصًا للأطفال، فإنها تقوم بتشكيل الملايين من الأطفال إما عاطفيًا أو سلوكيًا. أشار مؤيدو هذه التقنيات إلى فوائد تشمل دعم الأطفال الذين يعانون من إعاقات بصرية أو قدرة محدودة على الحركة، وطرقًا جديدة للتعلم وإثارة فضول الأطفال وإبداعهم. بالإضافة إلى ذلك، تهدف بعض روبوتات الدردشة إلى جعل الدراسة أسهل وأكثر كفاءة من حيث الوقت للطلاب.**

**ومع ذلك، قد يؤدي استخدام روبوتات الدردشة إلى مخاطر إضافية على الأطفال، خاصة في مجال الصحة العقلية، عندما لا تتعرف الروبوتات على نداءات المساعدة أو تقدم نصائح غير كافية. على سبيل المثال، كشف اختبار أجرته بي بي سي عام ٢٠١٨ لاثنين من روبوتات الدردشة الخاصة بالصحة العقلية أن التطبيقات فشلت في التعامل بشكل صحيح مع تقارير الأطفال عن الاعتداء الجنسي، على الرغم من اعتبار كلا التطبيقين مناسبين للأطفال. وفقًا لإحاطة قدمتها اليونيسف، "قد تؤدي روبوتات الدردشة، عندما لا تُصمَّم بعناية، إلى مضاعفة الضيق بدلًا من تبديده" وهو أمر "محفوف بالمخاطر بشكل خاص في حالة المستخدمين الشباب الذين قد لا يتمتعون بالمرونة العاطفية للتعامل مع تجربة استجابة روبوت الدردشة السلبية أو المربكة". علاوةً على ذلك، قد تشكل روبوتات الدردشة العديد من التهديدات الأمنية بما في ذلك الاحتيال (انتحال شخصية شخص آخر)، والتلاعب بالبيانات، وسرقتها، والضعف أمام الهجمات الإلكترونية، وقد تفرض التحيز، نظرًا لأنها غالبًا ما تختار ردًا محددًا مسبقًا بناءً على الكلمات الرئيسية الأكثر تطابقًا أو نمط صياغة مماثل.**

**تتعلق المخاوف الأخرى ذات الصلة بتقنيات روبوت الدردشة والمساعد الشخصي بالخصوصية وملكية البيانات. على سبيل المثال، نظرًا لاعتماد المساعدين الصوتيين عادةً على تخزين التسجيلات الصوتية لتسهيل التعلم المستمر للنظام، فقد أثار المدافعون عن حقوق الطفل تساؤلات حول نقص الوضوح في سياسات الاحتفاظ ببيانات الشركة وموافقة الطفل والوالدين.**

**التعرّف على الوجه لتحديد الهوية البيومترية**

**تستخدم أنظمة التعرّف على الوجه تقنيات الرؤية الحاسوبية وخوارزميات التعلم الآلي لتحديد ومعالجة وتحليل ملامح الوجه للشخص مع مجموعة واسعة من الأهداف، مثل التحقّق من هوية الفرد مقابل سجل موجود. لأغراض تحديد الهوية، يمكن استخدامه في إدارة الحدود وتحليل الجريمة ومنعها والمراقبة المدرسية لأسباب مزعومة تتعلق بتحسين الأمن. ويتزايد استخدام التعرف على الوجوه كوسيلة للحصول على "بيانات اعتماد" الهوية الرقمية لتحديد الهوية القانونية والوظيفية على حد سواء. على الرغم من أن هذه التكنولوجيا ليست بديلًا عن الهوية القانونية، التي تجعل الأشخاص مرئيين للدولة وهو حق معترف به، إلا أنها قد تتحقق بسرعة أكبر أو بسهولة من صحة سجل الهوية الحالي.**

١٤٩. إرشادات السياسة العامة حول الذكاء الاصطناعي للأطفال، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠٢٠.

< القسم السابق
القسم التالي >

٣ البيانات الشخصية والهوية والاستقلالية

**إن المخاطر والقيود المرتبطة بحقوق الإنسان وحقوق الطفل كبيرة. حذّر المدافعون عن الخصوصية من استخدامها الحقيقي في جهود المراقبة الجماعية الحكومية كأداة للتحقيق في إنفاذ القانون، لا سيما أنه يمكن استخدامها لتوصيف المجتمعات الضعيفة وتتبعها وقمعها. في بعض الحالات، تثير هذه الأنظمة أيضًا قضايا الموافقة الهادفة حيث قد لا يعرف الناس من يجمع البيانات البيومترية أو حتى أنه يتم جمعها أو كيف يتم تخزينها أو كيف يمكن تطبيقها. علاوةً على ذلك، لا تزال هناك أخطاء في اكتشاف التعرّف على الوجه، بما في ذلك مطابقة أقل موثوقية لوجوه الأطفال والمجموعات الأخرى القائمة على أساس الجنس والعرق، مثل النساء ذوات البشرة الملونة. ونتيجة لذلك، قد يعزز ذلك التحيزات الاجتماعية القائمة ويؤدي إلى التمييز ضد مجتمعات الأقليات أو إلى زيادة تهميشها.**

إرشادات السياسة العامة حول الذكاء الاصطناعي للأطفال، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠٢٠[١٥٠]

١. **قانون الطفل: موارد إضافية**[١٥١]
يستضيف هذا الموقع الإلكتروني جميع الموارد الإضافية لمكتب مفوض المعلومات في المملكة المتحدة حول قانون التصميم المناسب للعمر، بما في ذلك الأسئلة الشائعة ونموذج تقييم تأثير حماية البيانات.

٢. **مؤسسة 5Rights إزالة الغموض عن قانون التصميم المناسب للعمر**[١٥٢]
هذا كتيب للأطفال حول تطوير قانون التصميم المناسب للعمر في المملكة المتحدة.

١٥٠. إرشادات السياسة العامة حول الذكاء الاصطناعي للأطفال، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠٢٠.
١٥١. قانون الطفل: موارد إضافية، ICO ٢٠٢١.
١٥٢. إزالة الغموض عن قانون التصميم المناسب للعمر، مؤسسة 5Rights، ٢٠٢٠.

< القسم السابق
القسم التالي >

"عند التعبير عن نفسك عبر الإنترنت، يجب أن تضع في اعتبارك عدم تقديم أي معلومات شخصية..."

– كندا، ١٠

"لاأعتقد أنه يجب أن يكون لديك قيودًا حول كيفية التعبير عن نفسك لأنه من المهم تمكّن الجميع من التحدث عن شعورهم تجاه شيء ما."

– كندا، ١٢

< القسم السابق
القسم التالي >

## ٤ أنظمة الاستجابة والدعم

**ينبغي للدول الأطراف أن تزود الأطفال بمعلومات تراعي أوضاعهم وتناسب أعمارهم بلغة ملائمة لهم عن حقوقهم وعن آليات الإبلاغ والتظلم والخدمات وسبل الانتصاف المتاحة لهم في الحالات التي تنتهك فيها حقوقهم المتعلقة بالبيئة الرقمية أو يساء استخدامها. وينبغي أيضا توفير هذه المعلومات للوالدين ومقدمي الرعاية والمهنيين العاملين مع الأطفال ومن أجلهم.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرة ٤٩[١٥٣]

**القدرة ٤ الاستجابة الوطنية النموذجية - الممارسات الجيدة في مجال إنفاذ القانون:**

**وبالنسبة للبلدان التي لا تملك حاليًا قدرة مكرسة لإنفاذ قانون الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي، يجب على الوكالة الوطنية لإنفاذ القانون تحديد هذه القدرة وأن تلتزم ببنائها.**

**بالنسبة للبلدان التي لديها بالفعل قدرة مخصصة لإنفاذ قانون الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي ولكنها لا تزال بحاجة إلى تطوير نهج متعدد أصحاب المصلحة، فإن إشراك متخصصين في حماية الطفل للعمل جنبًا إلى جنب مع المحققين هو خطوة أولى مهمة. ينبغي اتباع مبادئ الممارسة الرائدة لحماية الطفل في إنفاذ القانون في جميع الأوقات عند تخطيط وإجراء تحقيق في الاستغلال والاعتداء الجنسي؛ وسيضمن ذلك دائمًا أن تكون احتياجات الطفل وحقوقه هي دائما ذات أهمية قصوى. سيوفر نهج أصحاب المصلحة المتعددين مستوى معززًا من الحماية والدعم للضحية ويساعد في تحقيق أفضل الأدلة من الضحية – مما يزيد من احتمالية نجاح الملاحقة القضائية. ومن المستصوب أيضًا تبادل أفضل الممارسات في جميع أنحاء المنطقة.**

المصدر: الاستجابة الوطنية النموذجية للتحالف العالمي WeProtect[١٥٤]

**الهدف:**

إنشاء إطار منسق لأصحاب المصلحة المتعددين للتصدي للمخاطر التي يتعرض لها الطفل عبر الإنترنت، ولا سيما استغلال الأطفال والاعتداء الجنسي عليهم: بما في ذلك آليات الإنفاذ القانونية والتنظيمية فعالة، والوقاية، وسبل الانتصاف، والحصول على مشورة الخبراء بشأن سلامة الأطفال عبر الإنترنت.

١٥٣. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.
١٥٤. يتحقق الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (CSEA) عند إجبار الطفل أو إقناعه بالمشاركة في الأنشطة الجنسية. وقد يتضمن ذلك التواصل الجسدي أو الأنشطة غير الجسدية، وقد يحدث عبر الانترنت أو خارج الانترنت.

< القسم السابق
القسم التالي >

٤ أنظمة الاستجابة والدعم

**نص السياسة النموذجية:**

من الضروري اتخاذ كل خطوة من الخطوات أدناه لضمان اتباع نهج شامل لسلامة الطفل عبر الإنترنت.

**٤أ. الإشعار والإزالة**

وستعمل المؤسسات الحكومية مع الخبراء ومجتمع الإنفاذ والصناعة على وضع ورصد بروتوكولات فعالة للإخطار بالمواد غير القانونية والضارة وإزالتها. سيتطلب ذلك، من بين أمور أخرى، وضع بروتوكولات تضمن، وتشريعات تسمح لمقدمي خدمات الإنترنت المحليين (ISPs) بتقييد الوصول إلى المضيفين الذين يفشلون في إزالة المحتوى المبلغ عنه أو ينتهكون باستمرار القوانين أو المتطلبات التنظيمية الأخرى بشأن سلامة الأطفال عبر الإنترنت.

**٤ب. إنشاء إجراءات لإدارة مخاطر الجناة فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي**

وينبغي إنشاء عملية فعالة لإدارة شؤون الجناة من أصحاب المصلحة المتعددين، بالاستناد إلى المعايير الدولية للممارسات الجيدة. سيتم تدريب العاملين في مجال إنفاذ القانون وغيرهم من ممارسي العدالة الجنائية على التعرّف على السلوكيات المسيئة والتحقيق فيها. تعد إدارة مخاطر الجناة مكونًا أساسيًا لسلامة الأطفال عبر الإنترنت، حيث يمكن للأفراد أو مجموعات الجناة الوصول إلى أعداد كبيرة من الأطفال الضحايا عبر الإنترنت.

**٤ت. توفير الموارد الكافية للدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الضحايا في المرحلتين الابتدائية والثانوية وأسرهم**

يجب أن يُطلب من المنظمات التي تدرب الممارسين في مجالات الصحة العقلية وعلم النفس والعمل الاجتماعي الذين يعملون مع الأطفال الضعفاء أن يكون لديهم فهم أساسي لقضايا سلامة الأطفال عبر الإنترنت.[١٥٥] يجب دمج سلامة الطفل عبر الإنترنت في نظم أوسع لسلامة الطفل وحمايته، مثل الحماية في المدارس أو العنف ضد الأطفال (VAC).

**٤ث. إنشاء أطر لكشف الضحايا وحمايتهم**

سيكون أحد الأهداف الرئيسية في منع الضرر الحاصل عبر الإنترنت هو النظر في احتياجات الأطفال الضعفاء وأفضل السبل لدعمهم. تعمل مراكز التوقف الواحدة كمؤسسة جامعة أولية لضحايا الاعتداء: فهي توفر الوصول إلى مجموعة من الخدمات الأساسية، من الدعم الطبي إلى الدعم القانوني، في موقع مركزي واحد. وهي توفر إطارًا لإجراءات الحماية وحماية الطفل، وتوفر الدعم للضحايا، وتسرّع في تصعيد التقارير عن الجرائم عبر الإنترنت إلى السلطات المعنية.[١٥٦]

**٤ج. التأكد من أن الأطر ذات الصلة لا تجرّم الأطفال**

من المهم إنشاء أطر مناسبة للتعامل مع الأطفال الذين قد يجدون أنفسهم مخالفين للقانون في سياق سلامة الطفل عبر الإنترنت – على سبيل المثال، في حالات التنمر عبر الإنترنت أو نشر المعلومات الخبيثة أو القرصنة. وينبغي، حيثما أمكن، تحويل الأطفال عن نظام العدالة الجنائية، مع أهمية تفضيل فرص إسداء المشورة أو العدالة التصالحية. وينبغي إيلاء عناية خاصة لضمان فهم ظروف الطفل فهمًا كاملًا. على سبيل المثال، قد يكون سلوك الطفل نتيجة للتنمر أو الاستمالة أو شكل آخر من أشكال الإكراه.

١٥٥. ما الذي ينجح في منع العنف ضد النساء والفتيات ورقة بحثية لمراجعة الأدلة ٣: آليات الاستجابة لمنع العنف، ما الذي ينجح، ٢٠١٥، ص ٢٨.
١٥٦. منع ومعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (CSEA): الاستجابة الوطنية النموذجية، لتحالف WeProtect العالمي، ٢٠١٦.

< القسم السابق
القسم التالي >

٤ أنظمة الاستجابة والدعم

## خريطة طريق لتحقيق الهدف:

### أ الإشعار والإزالة

وينبغي على المؤسسات الحكومية مع الخبراء ومجتمع الإنفاذ والصناعة على وضع ورصد بروتوكولات فعالة للإخطار بالمواد غير القانونية والضارة وإزالتها. سيتطلب ذلك، من بين أمور أخرى، وضع بروتوكولات تضمن، وتشريعات تسمح لمقدمي خدمات الإنترنت المحليين (ISPs) بتقييد الوصول إلى المضيفين الذين يفشلون في إزالة المحتوى المبلغ عنه أو ينتهكون باستمرار القوانين أو المتطلبات التنظيمية الأخرى بشأن سلامة الأطفال عبر الإنترنت.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. وضع خطط وتنفيذها لمعالجة الفجوات في التوفير. انظر الأدوات الداعمة ١ (الصفحة رقم ٩٧).
٢. ضع في اعتبارك الوثائق التأسيسية المقدمة في الوثائق الرئيسية والموارد الأخرى، ولا سيما الاستجابة الوطنية النموذجية،[١٥٧] للتوجيه (انظر الموارد الأخرى للمرجع ١).

١٥٧. منع ومعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (CSEA): الاستجابة الوطنية النموذجية، تحالف WeProtect العالمي، ٢٠١٦.

< القسم السابق
القسم التالي >

٤ أنظمة الاستجابة والدعم

**ب إنشاء إجراءات لإدارة مخاطر الجناة فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي**

وينبغي إنشاء عملية فعالة لإدارة شؤون الجناة من أصحاب المصلحة المتعددين، بالاستناد إلى المعايير الدولية للممارسات الجيدة. سيتم تدريب العاملين في مجال إنفاذ القانون وغيرهم من ممارسي العدالة الجنائية على التعرّف على السلوكيات المسيئة والتحقيق فيها. تعد إدارة مخاطر الجناة مكونًا أساسيًا لسلامة الأطفال عبر الإنترنت، حيث يمكن للأفراد أو مجموعات الجناة الوصول إلى أعداد كبيرة من الأطفال الضحايا عبر الإنترنت.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. جمع الخبرات الموجودة لإنشاء قاعدة معارف غنية، على سبيل المثال الوكالة الوطنية للجريمة[١٥٨] واليوروبول.[١٥٩]
٢. إذا لزم الأمر، تواصل مع الخبراء الدوليين أو الإقليميين للحصول على الدعم، مثل المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين،[١٦٠] ومؤسسة مراقبة الإنترنت،[١٦١] والإنتربول[١٦٢] ومنظمة ECPAT.[١٦٣]

١٥٨. نبذة عنا، الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة.
١٥٩. نبذة عن اليوروبول، اليوروبول.
١٦٠. عملنا، المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين.
١٦١. نبذة عنا، مؤسسة مراقبة الإنترنت (IWF).
١٦٢. من نحن، الانتربول.
١٦٣. المصطلحات العالمية: المبادئ التوجيهية للمصطلحات لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، منظمة ECPAT الدولية، ٢٠١٦.

< القسم السابق
القسم التالي >

٤ أنظمة الاستجابة والدعم

**ت توفير الموارد الكافية للدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الضحايا في المرحلتين الابتدائية والثانوية وأسرهم**

يجب أن يُطلب من المنظمات التي تدرب الممارسين في مجالات الصحة العقلية وعلم النفس والعمل الاجتماعي الذين يعملون مع الأطفال الضعفاء أن يكون لديهم فهم أساسي لقضايا سلامة الأطفال عبر الإنترنت.[١٦٤] يجب دمج سلامة الطفل عبر الإنترنت في أنظمة أوسع لسلامة الطفل وحمايته.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. كجزء من خطة العمل القائمة، يجب العمل على بناء القدرات والكفاءات اللازمة في مجال الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال على المدى الطويل. انظر الأدوات الداعمة ١ في مجال تطبيق السياسة بشأن التدريب للحصول على الدعم في تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لتنمية القدرات (الصفحة رقم ١١٩).

٢. إذا لزم الأمر، تواصل مع الخبراء الدوليين أو الإقليميين للحصول على الدعم، مثل المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلي[١٦٥] ومؤسسة مراقبة الإنترنت،[١٦٦] والإنتربول[١٦٧] ومنظمة ECPAT.[١٦٨]

١٦٤. ويتحقق الاستغلال الجنسي على الأطفال (CSA) عند إجبار الطفل أو إقناعه بالمشاركة في الأنشطة الجنسية. قد يتضمن ذلك الاتصال الجسدي أو الأنشطة غير المتعلقة بالاتصال، وقد يحدث عبر الإنترنت أو دون اتصال.
١٦٥. عملنا، المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين.
١٦٦. نبذة عنا، مؤسسة مراقبة الإنترنت (IWF).
١٦٧. من نحن، الانتربول.
١٦٨. المصطلحات العالمية: المبادئ التوجيهية للمصطلحات لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، منظمة ECPAT الدولية، ٢٠١٦.

< القسم السابق
القسم التالي >

٤ أنظمة الاستجابة والدعم

ث **إنشاء أطر لكشف الضحايا وحمايتهم**

سيكون أحد الأهداف الرئيسية في منع الضرر الحاصل عبر الإنترنت هو النظر في احتياجات الأطفال الضعفاء وأفضل السبل لدعمهم. وسيتم تعزيز قدرات مراكز التوقف الواحد لضمان اتباعها لإجراءات الحماية ورعاية الطفل وتقديم الدعم للضحايا والتصعيد السريع للتقارير عن الجرائم عبر الإنترنت إلى السلطات المختصة.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. دراسة المراكز الجامعة القائمة (مثل الاستجابة الوطنية النموذجية[١٦٩] المنصوص عليها في الموارد الأخرى للمرجع ا). على سبيل المثال، شرطة اسكتلندا.[١٧٠]
٢. إذا لزم الأمر، اطلب الخبرة الدولية أو الإقليمية لجمع شبكة المهارات اللازمة، مثل المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين، مؤسسة مراقبة الإنترنت[١٧١] ومؤسسة مراقبة الإنترنت[١٧٢] والإنتربول[١٧٣] ومنظمة ECPAT.[١٧٤]

١٦٩. منع ومعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (CSEA): الاستجابة الوطنية النموذجية، لتحالف WeProtect العالمي، ٢٠١٦.
١٧٠. السلامة عبر الإنترنت، شرطة اسكتلندا.
١٧١. عملنا، المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين (NCMEC).
١٧٢. نبذة عنا، مؤسسة مراقبة الإنترنت (IWF).
١٧٣. من نحن، الانتربول.
١٧٤. المصطلحات العالمية: المبادئ التوجيهية للمصطلحات لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، منظمة ECPAT الدولية، ٢٠١٦.

< القسم السابق
القسم التالي >

٤ أنظمة الاستجابة والدعم

ج **التأكد من أن الأطر ذات الصلة لا تجرّم الأطفال**

من المهم إنشاء أطر مناسبة للتعامل مع الأطفال الذين قد يجدون أنفسهم مخالفين للقانون في سياق سلامة الطفل عبر الإنترنت – على سبيل المثال، في حالات التنمر عبر الإنترنت أو نشر المعلومات الخبيثة أو القرصنة. وينبغي، حيثما أمكن، تحويل الأطفال عن نظام العدالة الجنائية مع أهمية تفضيل فرص إسداء المشورة أو العدالة التصالحية. وينبغي إيلاء عناية خاصة لضمان فهم ظروف الطفل فهمًا كاملًا. قد يكون سلوك الطفل نتيجة للتنمر أو الاستمالة أو شكل آخر من أشكال الإكراه.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. أشرك وزارة العدل في صياغة القانون (القوانين) الحالية.
٢. التشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الأطفال والشباب والآباء/مقدمي الرعاية لتعديل أو تحديث القوانين والتوجيهات التنظيمية عند الاقتضاء.
٣. التماس الخبرة في مجال حقوق الطفل لضمان إمكانية إعادة تأهيل القاصرين وحمايتهم، بدلًا من معاقبتهم (باستثناء الحالات الأكثر خطورة).

## كيف يتوافق هذا مع الوثائق التأسيسية:

**بالنسبة للبلدان التي ليست لديها حاليًا قدرة مخصصة لإنفاذ القانون في مجال الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي، يجب على الوكالة الوطنية لإنفاذ القانون تحديد هذه القدرة والالتزام ببنائها: ويشمل ذلك تحديد المسؤولين المتفانين الذين سيبقون في مناصبهم لمدة لا تقل عن (عامين كحد أدنى مقترح)؛ وتخصيص مكان مناسب لاستيعاب هذه الموارد ؛ واقتناء المعدات الأساسية ؛ وتوفير التدريب والتقنيات المتخصصة في الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي؛ ودعم الموظفين في مجالي الصحة النفسية والعافية؛ وإعداد وتقديم تدريب للتوعية بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي لإنفاذ القانون المحلي في جميع أنحاء البلاد. بالنسبة للبلدان التي لديها بالفعل قدرة مخصصة لإنفاذ قانون الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي ولكنها لا تزال بحاجة إلى تطوير نهج متعدد أصحاب المصلحة، فإن إشراك متخصصين في حماية الطفل للعمل جنبًا إلى جنب مع المحققين هو خطوة أولى مهمة. ينبغي اتباع مبادئ الممارسة الرائدة لحماية الطفل في إنفاذ القانون في جميع الأوقات عند تخطيط وإجراء تحقيق في الاستغلال والاعتداء الجنسي؛ وسيضمن ذلك دائمًا أن تكون احتياجات الطفل وحقوقه هي دائما ذات أهمية قصوى. سيوفر نهج أصحاب المصلحة المتعددين مستوى معززًا من الحماية والدعم للضحية ويساعد في تحقيق أفضل الأدلة من الضحية – مما يزيد من احتمالية نجاح الملاحقة القضائية. ومن المستصوب أيضًا تبادل أفضل الممارسات في جميع أنحاء المنطقة.**

المصدر: الاستجابة الوطنية النموذجية للتحالف العالمي WeProtect[١٧٥]

١٧٥. منع ومعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (CSEA): الاستجابة الوطنية النموذجية، تحالف WeProtect العالمي، ٢٠١٦.

< القسم السابق
القسم التالي >

٤ أنظمة الاستجابة والدعم

**الأدوات الداعمة:**

### ا. قائمة تحقق لوضع إجراءات الإشعار والإزالة المناسبة

تبدأ العملية أ ("الإشعار والإزالة") بتحديد الفجوات في أنظمة الإشعار والإزالة. تم تصميم قائمة التحقق هذه لدعم صانعي السياسات في تحديد الخطوات والمتطلبات اللازمة لضمان إزالة المحتوى غير القانوني والضار بسرعة بمجرد تحديده.

| | تم توضيح التعريف القانوني للمحتوى غير القانوني | تم توضيح المتطلبات القانونية لإزالة المحتوى غير القانوني | ضرورة إجراء المعالجة في الوقت المناسب لإزالة المحتوى غير القانوني ("إشعارات الإزالة") | تم توضيح التعريف القانوني للمحتوى الضار ولكن غير القانوني | تم توضيح المتطلبات القانونية لإزالة المحتوى الضار | ضرورة إجراء عملية في الوقت المناسب لإزالة المحتوى الضار ("إشعارات الإزالة") |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مزودو خدمات الإنترنت | | | | | | |
| منصات التواصل الاجتماعي | | | | | | |
| منصات مشاهدة الفيديو | | | | | | |
| السحابة وخدمات الاستضافة الأخرى | | | | | | |
| أخرى | | | | | | |

< القسم السابق
القسم التالي >

٤ أنظمة الاستجابة والدعم

## موارد أخرى للرجوع إليها:

ا. أمثلة عملية عن الاستجابة الوطنية النموذجية للتحالف العالمي WeProtect[١٧٦]

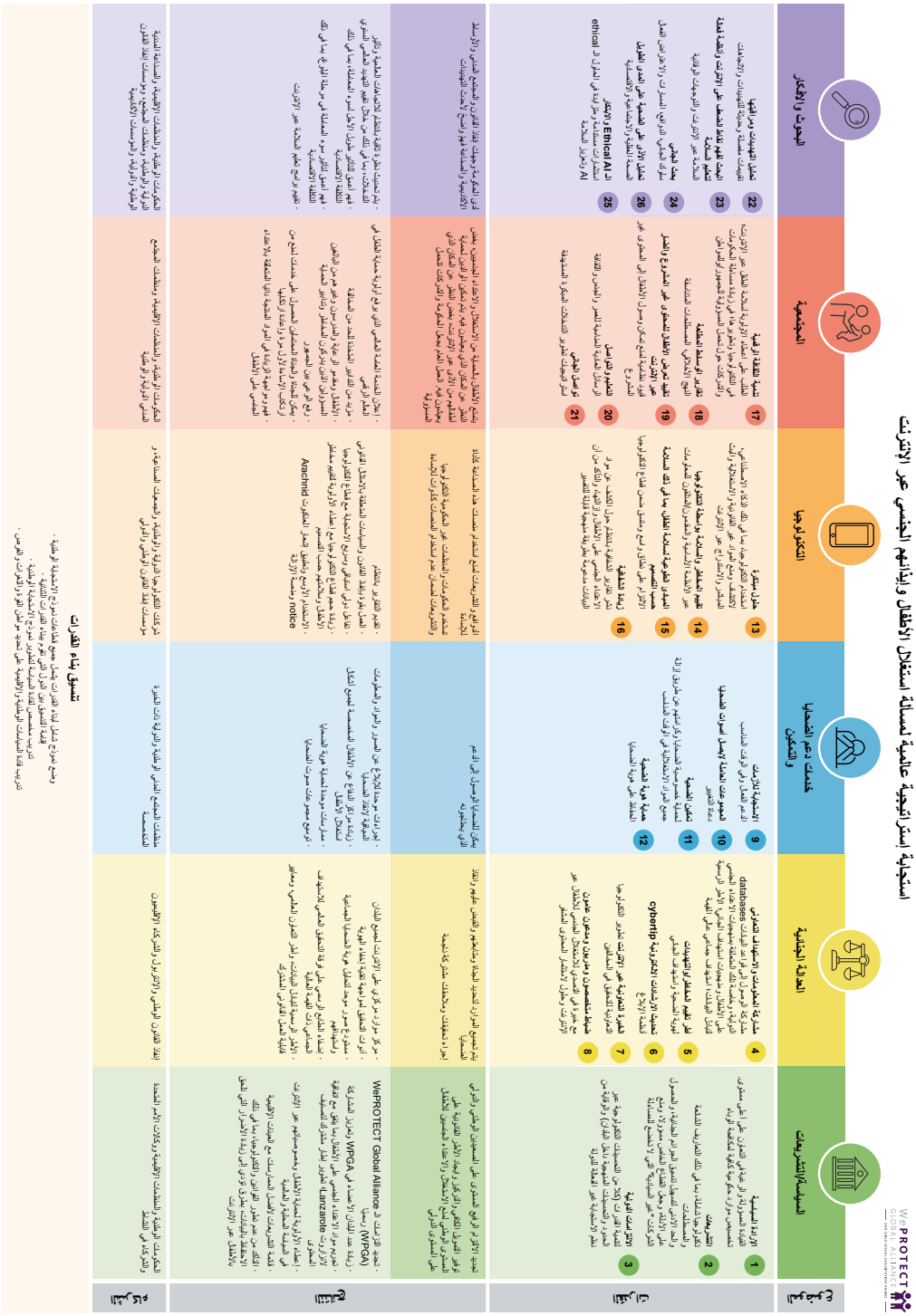


١٧٦. أمثلة عملية لقدرات الاستجابة الوطنية النموذجية والتنفيذ، WeProtect، ٢٠١٨.

< القسم السابق
القسم التالي >

٤ أنظمة الاستجابة والدعم

### ٢. مشروع القانون الأسترالي لقانون السلامة عبر الإنترنت[١٧٧]

يتضمن قانون السلامة عبر الإنترنت الأسترالي ما يلي:

- ☐ تحديثات على التشريعات الأسترالية السابقة التي تعمل بشكل جيد (على وجه التحديد، قانون *تعزيز السلامة عبر الإنترنت لعام ٢٠١٥* ومخطط إساءة الاستخدام القائم على الصور).
- ☐ مجموعة من توقعات السلامة الأساسية عبر الإنترنت لخدمات وسائل التواصل الاجتماعي والخدمات الإلكترونية ذات الصلة وخدمات الإنترنت المحددة، والتي تحدد بوضوح توقعات المجتمع وتحدد متطلبات الإبلاغ الإلزامية.
- ☐ مخطط معزز للتنمر عبر الإنترنت للأطفال الأستراليين لالتقاط مجموعة من الخدمات عبر الإنترنت، وليس فقط عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي.
- ☐ خطة جديدة لإساءة استخدام الإنترنت للبالغين الأستراليين، لتسهيل إزالة الإساءة والتحرش الخطيرين عبر الإنترنت.
- ☐ نظام محتوى حديث عبر الإنترنت، ليحل محل المخططات الواردة في الجدولين ٥ و٧ من قانون خدمات البث لعام ١٩٩٢ (BSA). سيخلق مشروع القانون فئات جديدة من المحتوى الضار عبر الإنترنت وسيعيد تنشيط رموز الصناعة القديمة لمعالجة هذا المحتوى.
- ☐ ترتيبات حجب المواد البغيضة/العنيفة الجديدة التي تسمح لمفوض السلامة الإلكترونية بالاستجابة بسرعة لحدث أزمة عبر الإنترنت، مثل هجمات كرايستشيرش الإرهابية، من خلال مطالبة مزودي خدمة الإنترنت بمنع الوصول إلى المواقع التي تستضيف محتوى ضارًا للغاية.
- ☐ متطلبات الإزالة المتسقة للإساءة القائمة على الصور، وإساءة استخدام الإنترنت والتنمر عبر الإنترنت والمحتوى الضار عبر الإنترنت، مما يتطلب من مزودي خدمة الإنترنت إزالة هذه المواد في غضون ٢٤ ساعة من تلقي إشعار من مفوض السلامة الإلكترونية.

### ٣. أدوات من EndOCSEA@Europe[١٧٨]

تم تصميم EndOCSEA لضمان حماية حقوق الطفل من خلال التعاون الفعال المتعدد الجنسيات ومتعدد التخصصات والشامل لعدة قطاعات واتخاذ تدابير ملائمة للأطفال لمنع ومكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسي للأطفال الذي تيسره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الاستغلال والاعتداء الجنسي للأطفال عبر الإنترنت OCSEA) على مستوى عموم أوروبا.

ويشمل المشروع ثلاثة عناصر يعزز بعضها بعضًا، ويهدف كل منها إلى ما يلي:

- ☐ تهيئة بيئات مواتية تمكينية للتعاون عبر القطاعات والمتعدد التخصصات على المستويين الوطني والإقليمي، من خلال تعزيز هياكل الحوكمة الوطنية وإجراء تحليل حالة لمخاطر الاستغلال والاعتداء الجنسي للأطفال عبر الإنترنت والاستجابات في السياقات الوطنية والأوروبية؛
- ☐ دعم الإصلاحات التشريعية والإجرائية، وتدريب وتحسين قدرات الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، والجهاز القضائي والمدعين العامين، وتعزيز التعاون المتعدد التخصصات بين الوكالات من أجل تقديم الدعم الشامل للضحايا؛ و
- ☐ معالجة القدرات المجتمعية مع التركيز على زيادة الوعي وتعليم الفئات المستهدفة الرئيسية وتمكين الأطفال.

١٧٧. مشاورة بشأن مشروع قانون جديد للسلامة عبر الإنترنت، إدارة البنية التحتية والنقل والتنمية الإقليمية والاتصالات، ٢٠٢٠.
١٧٨. إنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسي على الطفل عبر الإنترنت، مجلس أوروبا، ٢٠٢٠.

< القسم السابق
القسم التالي >



٤. **اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجرائم الالكترونية (بودابست)**[١٧٩]
وهي معاهدة الاتحاد الأوروبي بشأن الجرائم المرتكبة عبر الإنترنت وشبكات الكمبيوتر الأخرى، التي تتعامل بشكل خاص مع انتهاكات حقوق الطبع والنشر، والاحتيال المتعلق بالكمبيوتر، ومواد الاعتداء الجنسي على الأطفال وانتهاكات أمن الشبكة. كما تشتمل على سلسلة من الصلاحيات والإجراءات، من قبيل البحث عن الشبكات الحاسوبية واعتراضها.

٥. **إرشادات الخط الساخن INHOPE**[١٨٠]
تتمثل مهمة INHOPE في دعم شبكة الخطوط الساخنة التي تكافح المواد المتعلقة بالاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت (CSAM). تتكون INHOPE من العديد من الخطوط الساخنة في جميع أنحاء العالم، والتي تعمل في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وروسيا وجنوب أفريقيا وأمريكا الشمالية والجنوبية وآسيا وأستراليا ونيوزيلندا. تدعم INHOPE الخطوط الساخنة والمنظمات الشريكة لها من خلال التدريب وأفضل الممارسات، وضمان الجودة ورفاه الموظفين.

٦. **موارد اليونيسف وGSMA حول الإشعاروالإزالة**[١٨١]
هذه إرشادات لمقدمي خدمات الإنترنت حول سياسات وإجراءات الإشعار والإزالة، لمنع إساءة استخدام خدماتهم لمشاركة مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال.

٧. **R;pple Suicide Prevention**[١٨٢]
R;pple Suicide Prevention هي أداة مراقبة عبر الإنترنت مصممة لتقديم صفحة مرئية على جهاز المستخدم بمجرد وضع علامة عليها على أنها تبحث عن كلمة رئيسية أو عبارة ضارة كما هو موضح في تكوين أداة المراقبة R;pple. تتضمن الكلمات والعبارات الرئيسية أي كلمات أو مصطلحات يتم تحديدها على أنها ترتبط بمحتوى عبر الإنترنت يحتمل أن يكون ضارًا.

٨. **دراسة حالة نهج ألبانيا في دعم الناجين**[١٨٣]
تكرّس دراسة الحالة هذه مفهوم الدعم من البداية إلى النهاية بشكل جيد. هناك عملية فورية لتقديم المشورة النفسية والاجتماعية التي يتم إطلاقها للأطفال الذين يُبلغون عن العنف عبر الإنترنت إلى الخط الوطني الألباني لمساعدة الطفل، ALO ١١٦ ١١١، وهناك إجراء للإحالة إلى السلطات المختصة، بحيث أنه في عام ٢٠١٩، تمت إحالة جميع الأطفال الذين يبلغون عن طلبهم. وشهد الاستثمار المكثف في بناء قدرات القوى العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية إدخال منهج منقح للعمل الاجتماعي، مع إدراج الإبلاغ عن العنف ضد الطفل والاستجابة له عبر الإنترنت في البرنامج الدائم للتدريب أثناء الخدمة في المدرسة الألبانية للإدارة العامة.

٩. **خطة العمل الوطنية الكمبودية لمنع الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت والتصدي له ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥**[١٨٤]
وقد وضع الخطة الفريق العامل التقني المعني بالاستغلال الجنسي للطفل عبر الإنترنت، الذي يضم ١١ وزارة حكومية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمات غير حكومية مختلفة. إدراكًا للصلة بين الاستغلال والاعتداء الجنسي للطفل عبر الإنترنت وخارجها، تقع خطة العمل هذه ضمن الإطار الأوسع لخطة العمل لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، بالإضافة إلى الجولة التالية التي تبدأ في عام ٢٠٢٢.

١٧٩. اتفاقية بودابست، مجلس أوروبا، ٢٠٢١.
١٨٠. قصتنا، INHOPE، ٢٠٢١.
١٨١. سياسات وممارسات الشركة لإزالة مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، منظمة الأمم المتحدة للطفولة وGSMA، ٢٠١٦.
١٨٢. R;pple Suicide Prevention, R;pple, ٢٠٢١.
١٨٣. برمجة حماية الطفل عبر الإنترنت في ألبانيا، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠٢٠.
١٨٤. الإطلاق الرسمي لخطة العمل الوطنية لمنع الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت والتصدي له في كمبوديا ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥.

< القسم السابق
القسم التالي >

٤ أنظمة الاستجابة والدعم

**١٠. مؤسسة رصد الإنترنت (IWF)**[١٨٥]

تبحث مؤسسة رصد الإنترنت (IWF) عن صور الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت وتوقفها وتزيلها وتمنعها. وهي تستخدم بياناتها الفريدة الموثوقة للبحث عن الاتجاهات والتكتيكات والأساليب الجديدة التي يستخدمها الجناة عبر الإنترنت. وتوجّه هذه الخبرة لوضع خدمات متطورة، لمساعدة مجتمع التكنولوجيا على منع وتعطيل وإزالة صور الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت على مستوى العالم.

**١١. وحدة الإنتربول المعنية بالجرائم المرتكبة ضد الأطفال**[١٨٦]

تعمل الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) على التصدي للجرائم المرتكبة ضد الأطفال التي لها بُعد دولي. وللمساعدة في تعقب الأطفال المفقودين، يصدرون "إشعارات صفراء"، بينما يعمل خبراؤهم في مجال الاتجار بالبشر جنبًا إلى جنب مع البلدان الأعضاء لإنقاذ الأطفال ضحايا الاتجار والسخرة. كما تمنع الوحدة الوصول إلى مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال.

١٨٥. نبذة عنا، مؤسسة إنترنت ووتش
١٨٦. من نحن، الإنتربول.

< القسم السابق
القسم التالي >

"نعم، يدعمني والداي حتى أتمكن من الاسترخاء نفسيًا والتعبير عن نفسي ... في المجتمع، ولكن بطريقة محترمة".
- لبنان، ١٦

"تعد القدرة على التعبير عن نفسك [عبر الإنترنت] جزءًا مهمًا من امتلاك هوية."
- نيوزيلندا، ١٧

< القسم السابق
القسم التالي >

# ٥ مسؤولية الشركات

يؤثر قطاع الأعمال، بما في ذلك المنظمات غير الربحية، تأثيرًا مباشرًا وغير مباشر على حقوق الطفل في توفير الخدمات والمنتجات المتصلة بالبيئة الرقمية. يجب أن تحترم الشركات حقوق الأطفال وتمنع وتعالج انتهاكات حقوقهم فيما يتعلق بالبيئة الرقمية. ويقع على عاتق الدول الأطراف الالتزام بضمان وفاء مؤسسات الأعمال التجارية بتلك المسؤوليات.

ينبغي على الدول الأطراف اتخاذ تدابير، بما في ذلك من خلال وضع التشريعات والأنظمة والسياسات ورصدها وتنفيذها وتقييمها، لضمان امتثال الشركات لالتزاماتها بمنع استخدام شبكاتها أو خدماتها عبر الإنترنت بطرق تسبب أو تسهم في حدوث انتهاكات أو تجاوزات لحقوق الطفل، بما في ذلك حقه في الخصوصية والحماية، وتزويد الأطفال والآباء ومقدمي الرعاية بسبل انتصاف سريعة وفعالة. كما ينبغي عليها تشجيع الشركات على توفير المعلومات العامة والمشورة في الوقت المناسب لدعم الأنشطة الرقمية الآمنة والمفيدة للأطفال.

ويقع على عاتق الدول الأطراف واجب حماية الأطفال من انتهاك مؤسسات الأعمال لحقوقهم، بما في ذلك الحق في الحماية من جميع أشكال العنف في البيئة الرقمية. وعلى الرغم من احتمال ألا تكون الشركات متورطة بشكل مباشر في ارتكاب أفعال ضارة، فقد تسبب أو تسهم في انتهاكات لحقّ الأطفال في التحرر من العنف، بما في ذلك من خلال تصميم الخدمات الرقمية وتشغيلها. وينبغي للدول الأطراف أن تضع وترصد وتنفذ القوانين والأنظمة الرامية إلى منع انتهاكات الحق في الحماية من العنف، فضلًا عن القوانين والأنظمة الرامية إلى التحقيق في الانتهاكات التي تحدث فيما يتعلق بالبيئة الرقمية والبت فيها ومعالجتها.

ينبغي للدول الأطراف أن تطلب من قطاع الأعمال بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الطفل، ولا سيما إجراء تقييمات لأثر حقوق الطفل والكشف عنها للجمهور، مع إيلاء اعتبار خاص للآثار المتباينة، والشديدة في بعض الأحيان، للبيئة الرقمية على الأطفال. وينبغي لها اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع انتهاكات حقوق الطفل من جانب مؤسسات الأعمال ورصد هذه الانتهاكات والتحقيق فيها والمعاقبة عليها.

كما ينبغي للدول الأطراف، بالإضافة إلى وضع التشريعات والسياسات، أن تطلب من جميع الأعمال التي تؤثر على حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية تنفيذ الأطر التنظيمية ومدونات وشروط الخدمات الصناعية التي تتقيد بأعلى معايير الأخلاقيات والخصوصية والسلامة فيما يتعلق بتصميم منتجاتها وخدماتها وهندستها وتطويرها وتشغيلها وتوزيعها وتسويقها. ويشمل ذلك المؤسسات التي تستهدف الأطفال، أو التي توظف أطفالًا كمستخدمين نهائيين أو تؤثر على الأطفال بطريقة أخرى. وينبغي أن تشترط على هذه المؤسسات الحفاظ على معايير عالية من الشفافية والمساءلة مع تشجيعها على اتخاذ تدابير للابتكار تحقيقًا لمصالح الطفل الفضلى. كما ينبغي لها أن تشترط على المؤسسات تقديم تفسيرات لشروط خدمتها بصورة مناسبة لأعمار الأطفال، أو إلى الآباء ومقدمي الرعاية للأطفال الصغار جدًا.

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرات ٣٥-٣٩[١٨٧]

١٨٧. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

٥ مسؤولية الشركات

## الهدف:

تعزيز التصميم الذي يركز على الطفل، والمعايير الدنيا، والاتفاقات الصناعية، واعتماد أفضل الممارسات والوعي الثقافي وتوفير الموارد لسلامة الطفل عبر الإنترنت من خلال التنظيم والأطر التي تتعلق بمسؤولية الشركات.

## نص السياسة النموذجية:

من الضروري اتخاذ كل خطوة من الخطوات أدناه لضمان اتباع نهج شامل لسلامة الطفل عبر الإنترنت.

**٥أ. تنفيذ السلامة والحقوق والأخلاقيات عن طريق التصميم**

ينبغي وضع معايير وقواعد للممارسة تتطلب من مصممي المنتجات ومصنعيها ومقدمي الخدمات فيها دعم حقوق الطفل والمساهمة في سلامة الأطفال وأمنهم عبر الإنترنت. يجب أن تعكس الشروط والأحكام مصالح الطفل الفضلى. ستهدف المعايير ومدونات الممارسة، من بين أمور أخرى، إلى منع عرض محتوى أو اتصال ضار أو غير مناسب على الأطفال؛ لحماية خصوصية الأطفال عبر الإنترنت على مستوى النظام أو الجهاز؛ والتصدي للمخاوف الأمنية التي تثيرها إنترنت الأشياء – الألعاب والخدمات المتصلة بوظيفة مشاهدة الفيديو – لضمان أن تكون الشركات الخاصة قد نظرت، من خلال تقييم التأثير على الطفل، في عملية المخاطر والتخفيف التي تؤدي إلى تقديم خدمة مناسبة للأطفال من حيث العمر.

**٥ب. تقديم وتوفير الحد الأدنى من المعايير[١٨٨]**

تتحمّل الصناعة مسؤولية ضمان توفير الحماية للأطفال عبر الإنترنت. وهذا يعني إيجاد حيز آمن ومتاح عبر الإنترنت للأطفال، وليس مجرد منع الوصول إلى المحتوى الضار. سيُطلب من الشركات إظهار الإجراءات والاعتبارات الخاصة التي اتخذتها لضمان سلامة الطفل واحترام حقوق الطفل – باستخدام إطار المخاطر 4C[١٨٩] – أثناء قيامها بتطوير وإنشاء خدماتها عبر الإنترنت.[١٩٠] وينبغي للوزارة أو الوكالة الرائدة أن تضع مدونة تشرف عليها اللجنة التوجيهية. وستكون هذه المعايير إلزامية وقابلة للتنفيذ.

**٥ت. تطبيق تصنيف التقييم العمري**

يساعد تطبيق تصنيف متسق حسب العمر للمحتوى التجاري ووسائط الخدمة العامة والألعاب والأنشطة عبر الإنترنت في توفير نهج شفاف وفعال لإدارة المحتوى والخدمات التي تؤثر على الأطفال. قد يكون هذا مطلوبًا للسلع والخدمات ذات الصلة وللمحتوى المناسب لمختلف الفئات العمرية. سيكون الضمان العمري أو إنشاء مساحات للبالغين فقط مطلوبًا للمحتوى أو الأنشطة المحظورة التي لا تناسب الأطفال. قد يشمل ذلك توفير عوامل تصفية المحتوى لحظر المحتوى غير المرغوب فيه.[١٩١]

**٥ث. إدخال أنظمة الإشراف والإبلاغ**

سيُطلب من مقدمي الخدمات إنشاء آليات لتحديد المحتوى المزعج أو غير المناسب، ويجب وضع نظم رصد شفافة وقوية لجميع الخدمات المتاحة عبر الإنترنت، بما في ذلك توفير آليات الإزالة. سيتوفر خط ساخن عام مجاني للإبلاغ والوصول إلى الدعم والمشورة المتخصصة. وينبغي أن يكون الوصول إلى آليات الإبلاغ سهلًا على الأطفال. وينبغي النظر إلى نظم التنبيه على أنها أداة إضافية. ▶

١٨٨. انظر، على سبيل المثال، المبادئ الطوعية لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، GOV.UK، ٢٠٢٠.
١٨٩. انظر القسم الخاص بالتخفيف المخاطر والضرر.
١٩٠. حقوق الطفل في تقييمات التأثير، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠١٣.
١٩١. ولكن كيف يعرفون أنه طفل؟، مؤسسة 5Rights، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

٥ مسؤولية الشركات

**٥ج. ضمان حماية الأطفال من تأثير الإعلانات**
ستشمل الجهود الرامية إلى حماية الأطفال من تأثير الإعلانات ما يلي: تعزيز التصميم المناسب للعمر؛ وتعطيل الإعلانات الموجّهة ومشاركة الأطراف الخارجية؛ والتوعية بالسياق الذي ينشأ فيه الأطفال. يمكن اعتماد المنتجات والخدمات التي تعزز حقوق الطفل وسلامته عبر الإنترنت، ويمكن اتخاذ إجراءات ضد مطوري المنتجات والخدمات التي تنتهك هذه القيم.

**٥ح. التأكد من تقديم مبادئ التصميم التي تركز على الطفل لتقليل مخاطر سلامة الطفل عبر الإنترنت**
ويشمل ذلك، على سبيل المثال، إمكانية تعريف الأطفال بالغرباء البالغين، أو عرض إعلانات حول لقمار أو التوصية بمحتوى ضار. يجب تضمين سلامة الطفل عبر الإنترنت في مرحلة التصميم لمنع ظهور المشكلات في المستقبل.

## خريطة طريق لتحقيق الهدف:

أ **تنفيذ السلامة والحقوق والأخلاقيات عن طريق التصميم**

سيتم وضع معايير وقواعد للممارسة تتطلب من مصممي المنتجات ومصنعيها ومقدمي الخدمات فيها دعم حقوق الطفل والمساهمة في سلامة الأطفال وأمنهم عبر الإنترنت. يجب أن تعكس الشروط والأحكام مصالح الطفل الفضلى. ستهدف المعايير ومدونات الممارسة، من بين أمور أخرى، إلى منع عرض محتوى أو اتصال ضار أو غير مناسب على الأطفال؛ لحماية خصوصية الأطفال عبر الإنترنت على مستوى النظام أو الجهاز؛ والتصدي للمخاوف الأمنية التي تثيرها إنترنت الأشياء – الألعاب والخدمات المتصلة بوظيفة مشاهدة الفيديو – لضمان أن تكون الشركات الخاصة قد نظرت، من خلال تقييم التأثير على الطفل، في عملية المخاطر والتخفيف التي تؤدي إلى تقديم خدمة مناسبة للأطفال من حيث العمر.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدِّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. تحديد الفرصة التنظيمية أو القانونية لوضع مدونة قواعد السلوك للسلامة حسب التصميم.
٢. تحديد سلطة أو هيئة تنظيمية لديها الموارد والخبرة لدفع الامتثال والإنفاذ عند الضرورة.
٣. وضع إطار للسلامة/الحقوق حسب التصميم – هناك العديد من الأمثلة على ذلك، أي السلامة حسب التصميم،[١٩٢] التي يمكن البناء عليها أو الاقتراض منها.
٤. ضمان وعي جميع أصحاب المصلحة بالإجراءات (التكنولوجية والإدارية) اللازمة لإنجاز إطار العمل.
٥. إجراء مراجعة منتظمة للحالة العامة للأضرار الناشئة وفعالية الأطر لضمان مواكبتها للابتكار والممارسات التجارية.

١٩٢. السلامة حسب التصميم، مفوض السلامة الإلكترونية، ٢٠١٨.

< القسم السابق
القسم التالي >

٥ مسؤولية الشركات

ب **تقديم وتوفير الحد الأدنى من المعايير**[١٩٣]

تتحمّل الصناعة مسؤولية ضمان توفير الحماية للأطفال عبر الإنترنت. وهذا يعني إيجاد حيز آمن ومتاح عبر الإنترنت للأطفال، وليس مجرد منع الوصول إلى المحتوى الضار. سيُطلب من الأعمال إظهار الإجراءات والاعتبارات الخاصة التي اتخذتها لضمان سلامة الطفل واحترام حقوق الطفل - باستخدام إطار المخاطر 4C[١٩٤] - أثناء تطويرها وإنشاء خدماتها عبر الإنترنت.[١٩٥] وينبغي للوزارة أو الوكالة الرائدة أن تضع مدونة تشرف عليها اللجنة التوجيهية. وستكون هذه المعايير إلزامية وقابلة للتنفيذ.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. إدخال معايير دنيا في المجالات التي يغطيها الإطار أعلاه. تحديد النماذج ذات الصلة[١٩٦] من بلدان أو مناطق أخرى.
٢. تحقق من أن المعايير الدنيا تغطي المجالات التالية: التأكد من العمر، والإشراف، وشروط المجتمع أو قواعده، واتخاذ القرار الآلي، والإعلان. انظر الأداة الداعمة ١ (الصفحة رقم ١٠٩).

١٩٣. انظر، على سبيل المثال، المبادئ الطوعية لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، GOV.UK، ٢٠٢٠.
١٩٤. انظر القسم الخاص بالمخاطر والضرر.
١٩٥. حقوق الطفل في تقييمات التأثير، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠١٣.
١٩٦. انظر، على سبيل المثال المبادئ الطوعية لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، GOV.UK، ٢٠٢٠.

< القسم السابق
القسم التالي >

٥ مسؤولية الشركات

**ت تطبيق تصنيف التقييم العمري**

سيساهم تطبيق تصنيف متسق حسب العمر للمحتوى التجاري ووسائط الخدمة العامة والألعاب والأنشطة عبر الإنترنت في توفير نهج شفاف وفعال لإدارة المحتوى والخدمات التي تؤثر على الأطفال. قد يكون هذا مطلوبًا للسلع والخدمات ذات الصلة للمحتوى المناسب لمختلف الفئات العمرية. سيكون الضمان العمري أو إنشاء مساحات للبالغين فقط مطلوبًا للمحتوى أو الأنشطة المحظورة التي لا تناسب الأطفال. قد يشمل ذلك توفير عوامل تصفية المحتوى لحظر المحتوى غير المرغوب فيه.[١٩٧]

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. ابحث عن خدمة مناسبة للتصنيف حسب العمر. تطبّق العديد من البلدان بالفعل تصنيفًا حسب العمر على الأفلام[١٩٨] و/أو الألعاب التجارية ويمكن استخدام هذه المعايير نفسها عند تطبيقها على المواد والأنشطة عبر الإنترنت.
٢. توسيع نطاق متطلبات المحتوى والنشاط الملائم للعمر لتشمل المساحات الرقمية، بما في ذلك التطبيقات.
٣. ضمان قيام هيئة مناسبة بالإشراف على المنازعات وعدم الامتثال لها.

**ث إدخال أنظمة الإشراف والإبلاغ**

سيُطلب من مقدمي الخدمات إنشاء آليات لتحديد المحتوى المزعج أو غير المناسب، ويجب وضع نظم رصد شفافة وقوية لجميع الخدمات المتاحة عبر الإنترنت، بما في ذلك توفير آليات الإزالة. سيتوفر خط ساخن عام مجاني للإبلاغ والوصول إلى الدعم والمشورة المتخصصة. وينبغي أن يكون الوصول إلى آليات الإبلاغ سهلًا على الأطفال. وينبغي النظر إلى نظم التنبيه على أنها أداة إضافية.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. وضع معايير دنيا، على النحو المنصوص عليه في العملية أ.
٢. ضع في اعتبارك الوكالة التي ستكون مسؤولة عن خط ساخن عام.
٣. التشاور مع الخبراء لضمان إتاحة الآليات للأطفال.

١٩٧. لكن كيف يعرفون أنه طفل؟ مؤسسة 5Rights، ٢٠٢١.
١٩٨. انظر على سبيل المثال المجلس البريطاني لتصنيف الأفلام.

< القسم السابق
القسم التالي >

٥ مسؤولية الشركات

ج **ضمان حماية الأطفال من تأثير الإعلانات**

ستشمل الجهود الرامية إلى حماية الأطفال من تأثير الإعلانات ما يلي: تعزيز التصميم المناسب للعمر؛ وتعطيل الإعلانات الموجّهة ومشاركة الأطراف الخارجية؛ والتوعية بالسياق الذي ينشأ فيه الأطفال. يمكن اعتماد المنتجات والخدمات التي تعزز حقوق الطفل وسلامته عبر الإنترنت، ويمكن اتخاذ إجراءات ضد مقدمي المنتجات والخدمات التي تنتهك هذه القيم.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدِّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. تحديد القوانين واللوائح الحالية التي تتعلق بالمشاركة التجارية مع الأطفال: حماية الطفل وقانون المستهلك وحقوق الطفل كلها لها قيود على كيفية المشاركة التجارية مع الأطفال – كما هو الحال في قطاعات معينة مثل الصحة أو التعليم.
٢. مواءمة الإرشادات للتأكد من أنها تمتد بشكل صريح إلى المنتجات والخدمات الرقمية.

**التأكد من تقديم مبادئ التصميم الذي يركز على الطفل لتقليل المخاطر التي تهدد سلامة الطفل عبر الإنترنت**

ج

ويشمل ذلك، على سبيل المثال، إمكانية تعريف الأطفال بالغرباء البالغين، أو عرض إعلانات حول لقمار أو التوصية بمحتوى ضار. يجب تضمين سلامة الطفل عبر الإنترنت في مرحلة التصميم لمنع ظهور المشكلات في المستقبل.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدِّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

ضع في اعتبارك معايير السلامة من خلال التصميم[١٩٩] في مجالات محددة تؤثر على الأطفال عن غير قصد، مثل المقامرة مع البالغين أو الخدمات المالية أو المواد الإباحية أو الأماكن الأخرى التي لا يُتوقع أن يزورها الأطفال عبر الإنترنت.

١٩٩. لكن كيف يعرفون أنه طفل؟ مؤسسة 5Rights، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

٥ مسؤولية الشركات

## كيف يتوافق هذا مع الوثائق التأسيسية:

**المهام التنظيمية والسياسة العامة للدول**

**ينبغي للدول، عند الوفاء بواجبها في الحماية، أن تقوم بما يلي:**

**(أ) إنفاذ القوانين التي يكون الهدف منها، أو الأثر المترتب عنها، هو طلب أن تحترم المؤسسات التجارية حقوق الإنسان، وأن تقيّم دوريًا مدى كفاية هذه القوانين وتسد أي ثغرات؛**

**(ب) ضمان ألّا تكون القوانين والسياسات الأخرى التي تنظم إنشاء المؤسسات التجارية وعملياتها الجارية، مثل قانون الشركات، مقيِّدةً لاحترام الأعمال التجارية لحقوق الإنسان بل مُمكنّة من ذلك؛**

**(ت) تقديم إرشادات فعالة إلى المؤسسات التجارية بشأن طريقة احترام حقوق الإنسان في جميع عملياتها؛**

**(ث) تشجيع المؤسسات التجارية على الإبلاغ عن طريقة معالجة آثارها على حقوق الإنسان، ومطالبتها بذلك عند الاقتضاء.**

المصدر: مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان لعام ٢٠١١، القسم ٣[٢٠٠]

**وينبغي للدول الأطراف أن تولي الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى عند تنظيم الإعلانات والتسويق الموجهين إلى الأطفال والمتاحين لهم. وينبغي التمييز بوضوح بين الرعاية وإظهار المنتجات في البرامج وجميع الأشكال الأخرى للمحتوى المدفوع تجاريًا وبين جميع أنواع المحتوي الأخرى، وينبغي ألا تؤدي إلى إدامة القوالب النمطية الجنسانية أو العرقية.**

التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرة ٤١[٢٠١]

**وينبغي للدول الأطراف أن تحظر بموجب القانون تحديد السمات أو استهداف الأطفال من أي عمر لأغراض تجارية على أساس سجل رقمي لخصائصهم الفعلية أو المستنبطة، بما في ذلك بيانات المجموعة أو البيانات الجماعية، أو الاستهداف بتحديد السمات المرتبطة أو المشابهة. يجب أيضًا حظر الممارسات التي تعتمد على التسويق العصبي والتحليلات العاطفية والإعلانات التفاعلية المبهرة في بيئات الواقع الافتراضية والمعززة للترويج للمنتجات والتطبيقات والخدمات من المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر مع الأطفال.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرة ٤٢[٢٠٢]

## الأدوات الداعمة:

**١. خطوات تصميم المنتجات والخدمات الرقمية مع مراعاة حقوق الطفل**

أنشأت مؤسسة 5Rights ورابطة معايير مهندسي الكهرباء والإلكترونيات (IEEE-SA) معيارًا يقدم خطوات عملية يمكن للشركات اتباعها لتصميم منتجات وخدمات رقمية مناسبة للعمر. وهو يقدم سلسلة من الإجراءات التي يمكن للشركات اتباعها لوضع احتياجات الشباب في صميم التصميم.

٢٠٠. المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ٢٠١١.
٢٠١. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.
٢٠٢. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

٥ مسؤولية الشركات

## موارد أخرى للرجوع إليها:

١. **مثال على أفكار الشباب حول مسؤولية الشركات**

أراد الشباب الذين تحدثت إليهم مؤسسة 5Rights إليهم رؤية ما يلي من الشركات:

- قواعد مجتمعية متسقة عبر المنصات
- جداول زمنية واضحة للإبلاغ
- القدرة على إخبار الضحايا بما حدث لتمرهم
- تسمية محتوى أفضل
- طرق سهلة لإزالة المحتوى
- حظر نشر الإساءة
- النوافذ المنبثقة التي تشير إلى السلوكيات الجيدة وتشجع على استخدام إعدادات الخصوصية المرتفعة
- 3 2 1 نقطة نهاية واضحة لإجراءات الشكاوى
- CBA سياسات مكتوبة بلغة واضحة

٢. **إرشادات من الأمم المتحدة لحقوق الطفل ومبادئ الأعمال حول مساءلة القطاع الخاص**[٢٠٣]

يتحمل القطاع الخاص أيضًا مسؤوليات عن سلامة الأطفال عبر الإنترنت، ويجب توضيح ذلك في مجالات السياسة ذات الصلة. تحتوي بعض المجالات، مثل التنمّر الإلكتروني والاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (CSEA) والاحتيال المالي وما إلى ذلك، على أطر محددة لدعم سلامة الأطفال عبر الإنترنت ولكن هناك أيضًا أطر شاملة لمسؤولية الشركات.

تتطلّب مبادئ حقوق الطفل والأعمال التجارية من جميع الشركات ما يلي:

- ☐ الوفاء بمسؤوليتها عن احترام حقوق الطفل والالتزام بدعم حقوق الإنسان للأطفال.
- ☐ المساهمة في القضاء على عمالة الأطفال، بما في ذلك في جميع الأنشطة التجارية والعلاقات التجارية.
- ☐ توفير العمل اللائق للعمال والآباء ومقدمي الرعاية من الشباب.
- ☐ ضمان حماية الأطفال وسلامتهم في جميع الأنشطة والمرافق التجارية.
- ☐ ضمان أن المنتجات والخدمات آمنة، والسعي إلى دعم حقوق الأطفال من خلالها.
- ☐ استخدام التسويق والإعلانات التي تحترم حقوق الطفل وتدعمها.
- ☐ احترام ودعم حقوق الأطفال فيما يتعلق بالبيئة وحيازة الأراضي واستخدامها.
- ☐ احترام حقوق الطفل ودعمها في الترتيبات الأمنية.
- ☐ المساعدة في حماية الأطفال المتضررين من حالات الطوارئ.
- ☐ تعزيز الجهود المجتمعية والحكومية لحماية حقوق الطفل وإعمالها.

٢٠٣. الالتزامات والإجراءات المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية، لجنة الحقوقيين الدولية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠١٥.

< القسم السابق
القسم التالي >

٥ مسؤولية الشركات

٣. **التعليق العام رقم ١٦(٢٠١٣) المتعلّق بالتزامات الدول بشأن أثر قطاع الأعمال التجارية على حقوق الطفل**[٢٠٤]
وهذه هي توجيهات لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة بشأن الالتزامات التي تقع على عاتق الدول فيما يتعلق بتأثير الأنشطة والعمليات التجارية على حقوق الطفل.

٤. **حقوق الطفل والأعمال التجاريةالموضحة**[٢٠٥]
هذه نسخة سهلة القراءة من التعليق العام رقم ١٦ (٢٠١٣) للجنة حقوق الطفل بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتأثير قطاع الأعمال على حقوق الطفل.

٥. **المبادئ التوجيهية بشأن حقوق الطفل والأعمال التجارية**[٢٠٦]
هذه مجموعة شاملة من المبادئ التي وضعتها اليونيسف والاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومنظمة إنقاذ الطفولة لتوجيه الشركات بشأن المجموعة الكاملة من الإجراءات التي يمكن أن تتخذها في مكان العمل والأسواق والمجتمع لاحترام حقوق الأطفال ودعمها.

٦. **الالتزامات والإجراءات المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية**[٢٠٧]
وهذا دليل عملي للدول بشأن كيفية تنفيذ التعليق العام رقم ١٦ (٢٠١٣) الصادر عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

٧. **معيار IEEE 2089-2021 لإطار الخدمات الرقمية المناسب للعمر**[٢٠٨]
أنشأت مؤسسة 5Rights ورابطة معايير مهندسي الكهرباء والإلكترونيات (IEEE-SA) معيارًا يقدم خطوات عملية يمكن للشركات اتباعها لتصميم منتجات وخدمات رقمية مناسبة للعمر.

٨. **دليل اليونيسف لاستخدام أداة تقييم سلامة الطفل عبر الإنترنت – تمكين شركات التكنولوجيا من تعزيز بيئة آمنة عبر الإنترنت للأطفال**[٢٠٩]
هذه هي توجيهات اليونيسف حول استخدام أداة تقييم سلامة الطفل عبر الإنترنت، لدعم الأعمال التجارية في إعداد واستكمال تقييم آثارها المتعلقة بالأطفال. إنها تصف الغرض من أداة تقييم سلامة الطفل عبر الإنترنت وخلفيتها ووظائفها، وتقدم تعليمات ومشورة مفصلة بشأن كيفية استخدام هذه الأداة.

٩. **سلامة الطفل عبر الإنترنت – دليل عملي لمقدمي وسائل التواصل الاجتماعي والخدمات التفاعلية**[٢١٠]
هذا هو دليل حكومة المملكة المتحدة لمقدمي وسائل التواصل الاجتماعي لجعل منصاتهم أكثر أمانًا للمستخدمين، بناءً على إطار السلامة لتحالف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأطفال عبر الإنترنت – وهي مبادرة أوروبية في مجال الصناعة.

٢٠٤. التعليق العام رقم ١٦ (٢٠١٣) بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتأثير قطاع الأعمال على حقوق الطفل، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل، ٢٠١٣.
٢٠٥. شرح حقوق الطفل والأعمال التجارية، صندوق الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة إنقاذ الطفولة، ٢٠١٥.
٢٠٦. حقوق الطفل ومبادئ الأعمال التجارية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومنظمة إنقاذ الطفولة، ٢٠١٣.
٢٠٧. الالتزامات والإجراءات المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية، لجنة الحقوقيين الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠١٥.
٢٠٨. معيار IEEE ٢٠٨٩-٢١ لإطار الخدمات الرقمية المناسب للعمر، IEEE SA، ٢٠٢١.
٢٠٩. دليل استخدام أداة تقييم سلامة الطفل عبر الإنترنت، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠١٦.
٢١٠. سلامة الطفل عبر الإنترنت: دليل عملي لمقدمي وسائل التواصل الاجتماعي والخدمات التفاعلية، وزارة المملكة المتحدة للرقمية والثقافة والإعلام والرياضة، ٢٠١٦.

< القسم السابق
القسم التالي >

٥ مسؤولية الشركات

١٠. **تقرير مؤسسة 5Rights – ولكن كيف يعرفون أنه طفل**[٢١١]
هذا هو تقرير مؤسسة 5Rights الذي يتناول النقاش حول التحقق من العمر والتقدير والضمان.

١١. **القانون الإيطالي بشأن التنمر عبر الإنترنت**[٢١٢]
هذا هو القانون الرسمي للحكومة الإيطالية بشأن التنمر عبر الإنترنت (باللغة الإيطالية).

١٢. **التحالف المالي لمكافحة استغلال الأطفال في المواد الإباحية**[٢١٣]
يصف هذا التقرير الأساليب التي يستخدمها بعض أعضاء التحالف المالي لمكافحة استغلال الأطفال في المواد الإباحية في عملية تطبيقها والتحقق منها، وبعد ذلك للكشف عن مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال (CSAM) ومنع إنشاء أو الاحتفاظ بحسابات تجارية تتعلق بالتوزيع التجاري وبيع مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال.

١٣. **الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال عبر الإنترنت ٢٠١٥**[٢١٤]
يُعدّ هذا التقرير من التحالف المالي الأوروبي لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال عبر الإنترنت تحديثًا للتقييم الاستراتيجي للجنس التجاري للأطفال عبر الإنترنت الذي نُشر في أكتوبر ٢٠١٣، في إطار التحالف المالي الأوروبي. وبالإضافة إلى عرض الوقائع والأرقام لعام ٢٠١٣، ينظر التقرير أيضا في عوامل أساسية أخرى في هذا المجال.

١٤. **الإعلان العالمي لسلامة الطفل عبر الإنترنت**[٢١٥]
هذا هو إعلان لجنة النطاق العريض، الذي يهدف إلى الموائمة بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين في المهمة المشتركة المتمثلة في مناصرة قضية حماية الأطفال عبر الإنترنت.

١٥. **ثلاثية الممارسات الواعدة لليونيسيف في ألبانيا**[٢١٦]
هذه دراسة حالة من ألبانيا. شاركت أربع من أكبر خمس شركات للإنترنت والاتصالات في عملية تشاركية لتطوير إرشادات الصناعة التي أصدرتها الهيئة الوطنية للتصديق الإلكتروني والأمن عبر الإنترنت.

١٦. **المبادئ التوجيهية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمقدمي الخدمات الرقمية**[٢١٧]
تسعى هذه المبادئ التوجيهية إلى استكمال توصية المجلس المعني بالأطفال في البيئة الرقمية [الحاشية ٢] ودعم مقدمي الخدمات الرقمية، عندما يتخذون إجراءات قد تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الأطفال في البيئة الرقمية، في تحديد أفضل السبل لحماية واحترام حقوق الأطفال وسلامتهم ومصالحهم.

٢١١. ولكن كيف يعرفون أنه طفل؟، مؤسسة 5Rights، ٢٠٢١.
٢١٢. أحكام حماية القاصرين للوقاية من ظاهرة التنمر عبر الإنترنت وتباينها، غازيتا أوفيسال، ٢٠١٧.
٢١٣. الممارسات السليمة لاكتساب ورصد تاجر الإنترنت للمساعدة في الحد من انتشار استغلال الأطفال في المواد الإباحية التجارية، المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين، ٢٠١٦.
٢١٤. الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال عبر الإنترنت إيروبول، ٢٠١٥.
٢١٥. الإعلان العالمي لسلامة الطفل عبر الإنترنت، لجنة النطاق العريض، ٢٠١٩.
٢١٦. برمجة حماية الطفل عبر الإنترنت في ألبانيا، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠٢٠.
٢١٧. المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمقدمي الخدمات الرقمية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

"إننا بحاجة إلى إصلاح الشبكات الاجتماعية لتمكين الأطفال من ذوي الإعاقة. نحن بحاجة إلى تبسيط... استخدام الإنترنت في لغة الإشارة حتى نتمكن، نحن الصم، من استخدام المنصات الرقمية".

– تنزانيا، ١٥

"أتمنى أن يتمكن الأطفال [في المناطق الريفية] من الاستمتاع بفوائد الإنترنت مثل الآخرين."

– ماليزيا، ١٣

< القسم السابق
القسم التالي >

# ٦ التدريب

**ينبغي أن يتلقى المهنيون العاملون من أجل الأطفال ومعهم قطاع الأعمال التجارية، بما في ذلك صناعة التكنولوجيا، تدريبًا يشمل كيفية تأثير البيئة الرقمية على حقوق الطفل في سياقات متعددة، والطرق التي يمارس بها الأطفال حقوقهم في البيئة الرقمية، وكيفية وصولهم إلى التكنولوجيات واستخدامها. كما ينبغي أن يتلقوا تدريبًا على تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان على البيئة الرقمية. ينبغي للدول الأطراف أن تكفل توفير التدريب قبل الخدمة وأثنائها فيما يتعلق بالبيئة الرقمية للمهنيين العاملين في جميع مستويات التعليم، لدعم تنمية معارفهم ومهاراتهم وممارساتهم.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرة ٣٣[٢١٨]

## الهدف:

ضمان أن يكون لدى جميع المعنيين بالخدمات المتصلة بالأطفال، بما في ذلك الحكومة، وإنفاذ القانون، والعدالة، والصحة والرفاه، والسياسيين، وموظفي الخدمة المدنية، وكذلك أولئك الذين يصممون التكنولوجيا، فهم جيد لسلامة الأطفال عبر الإنترنت ومصالحهم الفضلى.

## نص السياسة النموذجية:

من الضروري اتخاذ كل خطوة من الخطوات أدناه لضمان اتباع نهج شامل لسلامة الطفل عبر الإنترنت.

**٦أ. توفير التدريب وتنمية المهارات والتوجيه لجميع المشاركين في سلامة الطفل عبر الإنترنت**
يجب على جميع الجهات الفاعلة في سلسلة إنفاذ القانون، من المستجيبين الأوائل إلى القضاة، إلى المهنيين الذين يعملون مع الأطفال في أماكن أخرى مثل التعليم أو الصحة، أن يكونوا على دراية بسلامة الطفل عبر الإنترنت. وينبغي توفير التدريب الشامل لهم، بما في ذلك تدريبهم على كيفية ارتباط سلامة الطفل عبر الإنترنت بدورهم الخاص، وكيفية فهم السلوك المسيء، فضلًا عن كيفية توفير سبل الوصول إلى دعم الضحايا.

**٦ب. توفير التدريب المتخصص للدعم النفسي والاجتماعي وتحديد علامات المجموعة الكاملة لقضايا سلامة الطفل عبر الإنترنت**
ولكي يكون الممارسون ذوو الصلة فعالين، يجب تزويدهم بالتدريب على سلامة الطفل عبر الإنترنت، والتدريب على سياسات الحماية وحماية الطفل، والتدريب على تقديم المشورة بالأطفال والأسر. يجب دمج الوعي بسلامة الطفل عبر الإنترنت في الأطر الحالية لحماية الطفل. يجب تدريب المهنيين الذين يعملون مع الأطفال في مجالات التعليم والصحة والمجتمع وغيرها من البيئات على التعرّف على علامات وأعراض المسائل المتعلقة بسلامة الطفل عبر الإنترنت.

**٦ت. وضع مخططات التعليم العالي**
يجب أن تشكل جلسات سلامة الطفل عبر الإنترنت جزءًا إلزاميًا من التدريس والعمل الاجتماعي والعمل الصحي وعلم النفس وبرامج الدرجات العلمية الأخرى ذات الصلة في الجامعات أو المؤسسات التعليمية العامة والخاصة. هناك حاجة إلى إجراء مراجعة منتظمة لفعالية هذا التدريس في ضوء التقدم المتحقق في التدريب على سلامة الطفل عبر الإنترنت والقضايا الناشئة. يجب أن تغطي المناهج جميع جوانب سلامة الطفل عبر الإنترنت كما هو موضح في هذه السياسة. ◄

٢١٨. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

٦ التدريب

**٦ث. تشجيع التطوير المهني**

سيتم وضع برامج تعليمية مستمرة حول سلامة الطفل عبر الإنترنت وحماية الطفل للمهنيين العاملين في المجالات ذات الصلة، ومراجعتها وتحديثها بانتظام لمواكبة التقنيات الناشئة، ومعالجة العوائق والشواغل الجديدة عند ظهورها.

## خريطة طريق لتحقيق الهدف:

أ **توفير التدريب وتنمية المهارات والتوجيه لجميع المشاركين في سلامة الطفل عبر الإنترنت**

يجب على جميع الجهات الفاعلة في سلسلة إنفاذ القانون، من المستجيبين الأوائل إلى القضاة، إلى المهنيين الذين يعملون مع الأطفال في أماكن أخرى مثل التعليم أو الصحة، أن يكونوا على دراية بسلامة الطفل عبر الإنترنت. وينبغي توفير التدريب الشامل لهم، بما في ذلك تدريبهم على كيفية ارتباط سلامة الطفل عبر الإنترنت بدورهم الخاص، وكيفية فهم السلوك المسيء، فضلًا عن كيفية توفير سبل الوصول إلى دعم الضحايا.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدِّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. تحديد جميع المهن وجهات الاتصال اللازمة التي قد تحتاج إلى تدريب في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت. قد تساعد الأداة الداعمة ا أدناه في ذلك (انظر الصفحة رقم ١١٩).
٢. استعراض برامج التدريب القائمة والنظر في أي نقطة ومستوى التفاصيل المطلوبة للتدريب على سلامة الأطفال عبر الإنترنت (انظر الموارد أدناه).
٣. تكليف أو تحديث التدريب الحالي على سلامة الطفل عبر الإنترنت ذي الصلة بالميدان. يمكن مشاركة هذه المواد عبر التخصصات لضمان تدريبٍ عالي الجودة.
٤. التأكد من أن التأهيل في أي مجال يخضع للإنجاز الناجح.
٥. التأكد من تحديث المواد التدريبية بانتظام وأنها تغطي جميع جوانب حياة الطفل عبر الإنترنت: المحتوى والاتصال والسلوك والمخاطر التجارية.
٦. التفكير في كيفية إشراك أصوات وآراء الأطفال والشباب في التدريب.[٢١٩]

٢١٩. انظر على سبيل المثال، نموذج لوندي لمشاركة الطفل، المفوضية الأوروبية، ٢٠٠٧.

< القسم السابق
القسم التالي >

٦ التدريب

**ب توفير التدريب المتخصص للدعم النفسي والاجتماعي وتحديد علامات المجموعة الكاملة لقضايا سلامة الطفل عبر الإنترنت**

ولكي يكون الممارسون ذوو الصلة فعالين، يجب تزويدهم بالتدريب على سلامة الطفل عبر الإنترنت، والتدريب على سياسات الحماية وحماية الطفل، والتدريب على تقديم المشورة بالأطفال والأسر. يجب دمج الوعي بسلامة الطفل عبر الإنترنت في الأطر الحالية لحماية الطفل. يجب تدريب المهنيين العاملين مع الأطفال في مجالات التعليم والصحة والمجتمع وغيرها من البيئات على التعرّف على علامات وأعراض المسائل المتعلقة بسلامة الطفل عبر الإنترنت، وفهم السلوك المسيء، وكيفية توفير إمكانية الحصول على دعم الضحايا.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. حدد أولئك الذين يحتاجون إلى التدريب على الدعم النفسي والاجتماعي والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (CSEA).
٢. تحديد التدريب الذي تم اختباره بالكامل، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي (انظر الموارد الأخرى للمرجع ١-٤ أدناه).
٣. ضمان أن تكون موارد التمويل والوقت من أولويات التدريب على الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال.
٤. تحديد موعد وكيفية تقديم التدريب ومراجعته وتحسينه.
٥. التفكير في كيفية إشراك أصوات وآراء الأطفال والشباب في التدريب.[٢٢٠]
٦. وضع مؤشرات الأداء الرئيسية لتدريب القوى العاملة التي يجب تقييمها والإبلاغ عنها بانتظام.

٢٢٠. انظر على سبيل المثال، نموذج لوندي لمشاركة الطفل، المفوضية الأوروبية، ٢٠٠٧.

< القسم السابق
القسم التالي >

٦ التدريب

ت **وضع مخططات التعليم العالي**

يجب أن تشكل جلسات سلامة الطفل عبر الإنترنت جزءًا إلزاميًا من التدريس والعمل الاجتماعي والعمل الصحي وعلم النفس، وبرامج الدرجات العلمية الأخرى ذات الصلة في الجامعات أو المؤسسات التعليمية العامة والخاصة. هناك حاجة إلى إجراء مراجعة منتظمة لفعالية هذا التدريس في ضوء التقدم المتحقق في التدريب على سلامة الطفل عبر الإنترنت والقضايا الناشئة. يجب أن تغطي المناهج جميع جوانب سلامة الطفل عبر الإنترنت كما هو موضح في هذه السياسة.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فسيساعدك الاطلاع على الموارد الأخرى للمرجع ا (أدناه) للحصول على أمثلة.

ت **تشجيع التطوير المهني**

سيتم وضع برامج تعليمية مستمرة حول سلامة الطفل عبر الإنترنت وحماية الطفل للمهنيين العاملين في المجالات ذات الصلة، ومراجعتها وتحديثها بانتظام لمواكبة التقنيات الناشئة، ومعالجة العوائق والشواغل الجديدة عند ظهورها.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

ا. ضمان توفر التدريب طوال دورة حياة العمل المهنية، والاستجابة للتغيرات في كل من العالم الرقمي وأدوار المهنيين على حدٍ سواء.
٢. تحديد الفرص لمزيد من التدريب.
٣. وضع مناهج تدريبية تدعم المزيد من التعلم التفصيلي أو "التكميلي" (انظر الموارد الأخرى للمرجع ا-٤ أدناه).
٤. التفكير في كيفية إشراك أصوات وآراء الشباب في التدريب.[٢٢١]

٢٢١. انظر على سبيل المثال، نموذج لوندي لمشاركة الطفل، المفوضية الأوروبية، ٢٠٠٧.

< القسم السابق
القسم التالي >

٦ التدريب

## كيف يتوافق هذا مع الوثائق التأسيسية:

ينبغي على الدول الأطراف أن تتناول السبل التي يتيح بها استخدام التكنولوجيات الرقمية إمكانية تيسير أو عرقلة التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الأطفال ومقاضاة مرتكبيها، وأن تُتخذ جميع التدابير الوقائية وتدابير الإنفاذ والتدابير العلاجية المتاحة، بما في ذلك بالتعاون مع الشركاء الدوليين. وينبغي لها أن توفر تدريبًا متخصصًا للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والمدعين العامين والقضاة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الطفل المرتبطة تحديدًا بالبيئة الرقمي، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي.

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرة ٤٧[٢٢٢]

٢٢٢. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

٦ التدريب

## الأدوات الداعمة:

**ا. قائمة مرجعية بالمهن التي قد تستفيد من تدريب محدد، ومواضيع يجب معالجتها**

والغرض من ذلك هو مساعدتك على تحديد ما إذا كان التدريب الحالي ملائما ومناسبًا للمهنيين الموجودين في نطاق اختصاصك، وتحديد مكان تواجد الثغرات. هذا جزء من تحقيق العملية أ ("توفير التدريب وتنمية المهارات والتوجيه لجميع المشاركين في سلامة الطفل عبر الإنترنت).

| المهنة | التدريب لجميع قضايا سلامة الطفل عبر الإنترنت، و4Cs المخاطرة | التدريب على الحماية وسياسات الحماية | التعرف على قضايا سلامة الطفل عبر الإنترنت | فهم سلوك الجاني وإعادة التأهيل | الاستشارة | دعم الضحايا |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القضاة | *[تحديد التدريب الحالي، أو تحديد الثغرات]* | | | | | |
| إنفاذ القانون | | | | | | |
| الأخصائيون الاجتماعيون | | | | | | |
| العاملون في مجال الصحة | | | | | | |
| المعلمون | | | | | | |
| العاملون في البيئات المجتمعية | | | | | | |
| علماء النفس | | | | | | |
| غير ذلك | | | | | | |

< القسم السابق

القسم التالي >

٦ التدريب

## موارد أخرى للرجوع إليها:

توجد العديد من الأمثلة على الوحدات التدريبية المتاحة عبر الإنترنت لمجموعات مختلفة من المهنيين. يجب توفير التدريب التوجيهي والجامعي والمستمر لمجموعة واسعة من المهنيين، بما في ذلك المعلمين/المربين، وعناصر إنفاذ القانون، والعاملين في قطاع العدالة، والأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مجال الشباب، والعاملين في مجال الرعاية لصحية، والبرلمانيين، وموظفي الخدمة المدنية، والتقنيين (بما في ذلك مبرمجي الكمبيوتر، ومصممي تجربة المستخدم (UX) والمسؤولين عن الحوكمة)، والجهات التنظيمية في المجالات ذات الصلة.

١. **موارد للمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والعاملين الشباب**
انظر تدريب الجمعية الوطنية لمنع القسوة ضد الأطفال (NSPCC) على السلامة عبر الإنترنت. يتعيّن على أي شخص يعمل مع الأطفال والشباب أن يعرف ما يجب القيام به إذا جاء الطفل إليه حول شيء مقلق رأه عبر الإنترنت. صُمم هذا التدريب لمساعدة المهنيين على الشعور بالثقة في الحفاظ على سلامة الطفل عبر الإنترنت.[٢٢٣]

٢. **موارد لمهنيي الرعاية الصحية**
يغطي تدريب eIntegrity عبر الإنترنت الذي يقدمه المهنيون في مجال الرعاية الصحية (حماية الأطفال والشباب) المعارف والكفاءات التي يحتاجها المهنيون في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية لضمان رفاه الأطفال. وقد عملت على تطويره مجموعة من الهيئات المهنية، بقيادة الكلية الملكية لطب الأطفال وصحة الطفل.[٢٢٤]

تم وضع دورة الحماية عبر الإنترنت هذه لإطار عمل المملكة المتحدة للتدريب في هذا المجال، وهي الوثيقة المشتركة بين الكليات لحماية الأطفال والشباب: الأدوار والكفاءات لموظفي الرعاية الصحية (٢٠١٩).[٢٢٥] غير أن المواضيع ذات صلة بأخصائيي الرعاية الصحية والاجتماعية على الصعيد العالمي.[٢٢٦]

٣. **الموارد المخصصة لإنفاذ القانون**[٢٢٧]
يوفّر المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين (ICMEC) مجموعة من الفرص والدورات التدريبية المختلفة مثل:

- أساسيات الجرائم التي تسهلها التكنولوجيا ضد الأطفال
- تحقيقات متقدمة في مجال الاستغلال الإلكتروني
- التقنيات المتقدمة
- أساسيات الاستجابة للأطفال المفقودين.

٢٢٣. مقدمة في التدريب على الحماية وحماية الطفل، الجمعية الوطنية لمنع القسوة على الأطفال.
٢٢٤. التدريب عبر الإنترنت على حماية الطفل لمهنيي الرعاية الصحية، eIntegrity.
٢٢٥. حماية الأطفال والشباب – الأدوار والكفاءات، الكلية الملكية لطب الأطفال وصحة الطفل، ٢٠١٩.
٢٢٦. تدريب مهنيي الرعاية الصحيةعبر الإنترنت على حماية الطفل، eIntegrity.
٢٢٧. بناء القدرات العالمية للحفاظ على سلامة الأطفال في مأمن من الضرر، المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين، ٢٠١٥ وموارد المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين (ICMEC).

< القسم السابق
القسم التالي >



٤. **العنف القائم على النوع الاجتماعي في ناميبيا: تقييم استكشافي ورسم خرائط لخدمات الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في ويندهوك، ٢٠١٦** [٢٢٨]
إن وحدة الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBVPU) وبرامج تدريب الشهود الأطفال في ناميبيا التدريب توفر لمحققي الشرطة والمدعين العامين والقضاة والأخصائيين الاجتماعيين (القوى العاملة في مجال حماية الطفل) لضمان تحسين الدعم من البداية إلى النهاية للضحايا.
إن وحدة منع العنف القائم على النوع الاجتماعيمتاحة للأشخاص من ذوي الإعاقة، مع غرفة مقابلة فيديو صديقة للأطفال، وتسترشد بإجراءات التشغيل القياسية للعنف القائم على النوع الاجتماعي/العنف ضد الأطفال.

٥. **الموارد المخصصة لقطاع العدالة**[٢٢٩]
يوفر مشروع "إنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسي للأطفال عبر الإنترنت (ENDOCSEA)" التابع لمجلس أوروبا تدريبًا للقضاة والمدعين العامين على الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي.

٦. **الموارد العامة**
وأنتجت لجنة كوينز لاند للأسرة والطفل وحدة لحماية الأطفال عبر الإنترنت.[٢٣٠]

٢٢٨. العنف القائم على النوع الاجتماعي في ناميبيا: تقييم استكشافي ورسم خرائط لخدمات الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في ويندهوك، الضحايا ٢ الناجين وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ٢٠١٦.
٢٢٩. إنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسي على الطفل عبر الإنترنت، مجلس أوروبا، ٢٠٢١.
٢٣٠. وحدة حماية الأطفال عبر الإنترنت، لجنة كوينزلاند للأسرة والطفل، ٢٠٢٢.

< القسم السابق
القسم التالي >

"يشارك الناس معلوماتهم عبر الإنترنت... ويشكل تمكن شخص سيئ النية من الوصول إليها خطرًا".

- البرازيل، ١٣

"هل يستخدم الآخرون بياناتي مقابل المال؟"

- كرواتيا، ١٢

< القسم السابق
القسم التالي >

# ٧ التعليم

**ينبغي للدول الأطراف أن توفر وتدعم إنشاء محتوى رقمي ملائم للعمر وقادر على تمكين الأطفال وفقًا لقدرات الأطفال المتطورة، وأن تضمن حصول الأطفال على مجموعة متنوعة من المعلومات، بما في ذلك المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة، عن الثقافة والرياضة والفنون والصحة والشؤون المدنية والسياسية وحقوق الطفل.**

**وينبغي للدول الأطراف أن تشجع على إنتاج ونشر هذا المحتوى باستخدام أشكال متعددة ومن مصادر وطنية ودولية متعددة، بما في ذلك وسائط الإعلام الإخبارية، والإذاعات، والمتاحف، والمكتبات، والمنظمات التعليمية والعلمية والثقافية. وينبغي أن تسعى بوجه خاص إلى تعزيز توفير محتوى متنوع ومتاح ومفيد للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال المنتمين إلى الأقليات الإثنية واللغوية والأصلية وغيرها من الأقليات. وقد يكون للقدرة على الوصول إلى المعلومات ذات الصلة، باللغات التي يفهمها الأطفال، تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا على المساواة.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرتان ٥١ و٥٢[٢٣١]

## الهدف:

تعزيز الاستخدام الإيجابي للتكنولوجيا الرقمية كمصدر للترفيه والمعلومات والتعلم للأطفال في بيئة آمنة.

## نص السياسة النموذجية:

من الضروري اتخاذ كل خطوة من الخطوات أدناه لضمان اتباع نهج شامل لسلامة الطفل عبر الإنترنت.

**٧أ. تعيين مرشدين محتملين لحماية الطفل**

يجب على كل مدرسة تعيين مرشد لحماية الطفل.[٢٣٢] يجب تزويد كل مرشد بالتدريب على إجراءات حماية الطفل والتدريب الخاص بسلامة الطفل عبر الإنترنت. سيكون المشرفون المحتملون مسؤولين عن ضمان اعتماد سياسات سلامة الطفل عبر الإنترنت (بما في ذلك إجراءات الحماية ونظم الإبلاغ المجهولة المصدر) وسنّها وإنفاذها في المدارس. سيكون مشرف حماية الطفل نقطة الاتصال للمخاوف المتعلقة بحماية الطفل وسلامته عبر الإنترنت، وسينقل الأضرار المُبلغ عنها إلى السلطات المعنية. يجب على المشرفين المحتملين أيضًا تسهيل خطط التدخل، لحماية الأطفال من مجموعة كاملة من الأضرار.

**٧ب. تعزيز التعليم الرقمي الذي يسهل الوصول إليه**

تعزيز المحتوى، بما في ذلك البرامج المشتركة بين الأقران، التي صممت وعُرضت لمساعدة الأطفال على تنمية المهارات الرقمية وتمكين الأطفال من بناء مجتمعات محترمة تدعم سلامة الطفل عبر الإنترنت. ينبغي أن يكون التعليم الرقمي شموليًا وأن يشمل محو الأمية في مجال البيانات ووسائط الإعلام، جنبًا إلى جنب مع قضايا الحماية - لا سيما المسائل المتعلقة بالنشاط الجنسي والموافقة. كما ينبغي توسيع نطاق التعليم ليشمل الآباء/مقدمي الرعاية لدعم دورهم في تعزيز سلامة الطفل عبر الإنترنت. ▶

٢٣١. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، ٢٠٢١.

٢٣٢. قد يكون هذا شخصًا من لجنة السلامة المدرسية أو معلمًا أو قد يكون شخصًا في قرية أو لجنة مجتمعية لحماية الأطفال حيث يتم تمثيل المدارس.

< القسم السابق
القسم التالي >

٧ التعليم

**٧ت. تعزيز المحتوى التعليمي**
مع انتشار التبني الرقمي، سيتم تعليم التلاميذ والمعلمين المهارات اللازمة للتفاعل مع الأنظمة الرقمية للاستفادة الكاملة من محتوى المناهج الدراسية، باللغات المحلية والدولية على حد سواء.

**٧ث. تعزيز معرفة البيانات**
سيجري إدخال برنامج لمحو الأمية في مجال البيانات في جميع المناهج الدراسية. سيعمل البرنامج على تثقيف الأطفال بشأن الطريقة التي يمكن بها استخدام بياناتهم وسيتيح فهمًا أساسيًا لاقتصاد البيانات. وستشدد على استخدام الأطفال للتكنولوجيات الرقمية استخدامًا إيجابيًا ومستقلًا وخلاقًا وتشجيعهم على ذلك؛ وتحديد المخاطر والفوائد والنتائج الاجتماعية لاستخدام التكنولوجيا تحديدًا واضحًا؛ وتهدف إلى ضمان نشر تدابير الحماية والوقاية وفهمها وتطبيقها على نطاق واسع. وينبغي أن يوضح التعليم في مجال محو أمية البيانات مجموعة أصحاب المصلحة المسؤولين عن السلامة عبر الإنترنت.

**٧ج. تعزيز التفكير النقدي**
يجب دمج تعليم الأطفال والآباء/مقدمي الرعاية على التفكير النقدي والوعي بمخاطر المعلومات المضللة عبر الإنترنت في تعليم محو الأمية الرقمية. وينبغي أن يشمل ذلك توسيع نطاق التعليم لتعزيز فهم حقوق الإنسان والوعي بها، ولا سيما حقوق الطفل، وطريقة عملها عبر الإنترنت وخارجها.[٢٣٣]

**٧ح. إدخال إجراءات رسمية لسلامة الطفل عبر الإنترنت في المدارس**
يجب أن يشكل التدريب على سلامة الطفل عبر الإنترنت جزءًا إلزاميًا من الدرجات التعليمية، على مستوى المدرسة الابتدائية والثانوية، بالإضافة إلى تركيز التدريب المستمر أثناء الخدمة. يجب على جميع المعلمين إكمال التدريب الإلزامي على سلامة الطفل عبر الإنترنت، وأن يكونوا على دراية بالسياسة المدرسية فيما يتعلق بسلامة الطفل عبر الإنترنت، وتقديم دروس في سلامة الطفل عبر الإنترنت للطلاب. يجب على جميع المدارس تعيين مشرف لسلامة الطفل عبر الإنترنت لمناصرة معايير سلامة الطفل عبر الإنترنت وتحمّل مسؤولية إنفاذ السياسة المدرسية بشأن سلامة الطفل عبر الإنترنت.

٢٣٣. انظر المادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل، والفروع ذات الصلة من التعليق العام.

< القسم السابق
القسم التالي >

٧ التعليم

## خريطة طريق لتحقيق الهدف:

أ **تعيين مرشدين محتملين لحماية الطفل**

يجب على كل مدرسة تعيين مرشد لحماية الطفل.[٢٣٤] يجب تزويد كل مرشد بالتدريب على إجراءات حماية الطفل والتدريب الخاص بسلامة الطفل عبر الإنترنت. سيكون المشرفون مسؤولين عن سن وإنفاذ سياسات حماية الطفل (بما في ذلك إجراءات الحماية ونظم الإبلاغ مجهولة المصدر) في المدارس. وسيشكلون نقطة اتصال للمخاوف المتعلقة بحماية الطفل وسلامته عبر الإنترنت، وسينقل الأضرار المُبلغ عنها إلى السلطات المعنية. يجب على المشرفين المحتملين أيضًا تسهيل خطط التدخل، لحماية الأطفال من مجموعة كاملة من الأضرار.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدِّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. تحديد السياسات والقواعد القائمة لحماية الطفل في المدرسة وضمان تضمينها نماذج عن سلامة الطفل عبر الإنترنت. وفي حالة عدم وجودها، ابحث عن أفضل الممارسات. انظر الموارد الأخرى ١-٦ للحصول على أمثلة.
٢. وفي كلتا الحالتين، ضمان أن يشمل الإعداد لكل عام دراسي أحدث تدابير حماية الطفل وحمايته، مع توفير نظرة عامة لجميع المدرسين عن المسائل المتعلقة بسلامة الطفل. انظر الموارد الأخرى ٢ للدورات المتاحة عبر الإنترنت للعاملين في الخطوط الأمامية.

٢٣٤. قد يكون هذا شخصًا من لجنة السلامة المدرسية أو معلمًا أو قد يكون شخصًا في قرية أو لجنة مجتمعية لحماية الأطفال حيث يتم تمثيل المدارس.

< القسم السابق
القسم التالي >

٧ التعليم

**ب تعزيز التعليم الرقمي الذي يسهل الوصول إليه**

تعزيز المحتوى، بما في ذلك البرامج المشتركة بين الأقران، التي صممت وعُرضت لمساعدة الأطفال على تنمية المهارات الرقمية وتمكين الأطفال من بناء مجتمعات محترمة تدعم سلامة الطفل عبر الإنترنت. ينبغي أن يكون التعليم الرقمي شموليًا وأن يشمل محو الأمية في مجال البيانات ووسائط الإعلام، لا سيما المسائل المتعلقة بالنشاط الجنسي والموافقة. يجب أيضًا توسيع نطاق تعليم حماية الطفل وحمايته ليشمل الآباء/مقدمي الرعاية الذين يدعمون دورهم في تعزيز سلامة الطفل عبر الإنترنت.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. ضمان أن يغطي محو الأمية الرقمية سلسلة كاملة من التجارب عبر الإنترنت، وليس فقط قضايا السلامة، حيث أن العديد من الأطفال الذين يكرهون السلامة الإلكترونية منفتحون جدًا على فهم أوسع للفرص والمخاطر. انظر إلى نموذج نوعية البيانات (DQ) (انظر الموارد الأخرى ٣) للمجالات التي يجب تغطيتها (انظر الموارد أدناه )، وتأكد من أن أي مجالات تناقش المخاطر تغطي جميع 4Cs (انظر قسم تحديد المخاطر والتخفيف من الضرر).

٢. ضمان تدريس التربية الجنسية والحياة الجنسية والموافقة في سياق العالم الرقمي، لضمان حصول الأطفال على أقصى قدر من القدرة على التعامل مع القضايا ذات الصلة التي قد تظهر عبر الإنترنت.

٣. تحديد برامج محو الأمية الرقمية بلغة مناسبة أو جعلها متاحة للترجمة حسب الحاجة.[٢٣٥]

٤. تأكد من أن محو الأمية الرقمية للآباء/مقدمي الرعاية يتماشى تمامًا مع محو الأمية الرقمية للأطفال. وينبغي أن تكون موارد الوالدين إيجابية ومتكاملة وألا تسبب ذعرًا لا مبرر له بشأن العالم الرقمي أو تشجع على اتخاذ تدابير صارمة ضد الأطفال.[٢٣٦]

٥. البحث عن شركات التكنولوجيا التي تقدم برامج محو الأمية الرقمية المجانية لكل من الأطفال والبالغين. غالبًا ما تكون هذه متطورة للغاية وشديدة الفعالية – ولكنها تفشل في تحديد المخاطر والأضرار التجارية للتقنية نفسها. إذا كان الحل المحلي هو استخدام هذه البرامج، فتحقق من أنها تغطي جميع جوانب المخاطر، بما في ذلك تلك التي أنشأتها البرامج نفسها.

٢٣٥. انظر على سبيل المثالمحو الأمية الرقمية، الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

٢٣٦. انظر على سبيل المثال وسائل الإعلام ومحو الأمية الرقمية: موارد للآباء، مؤسسة جورج لوكاس التعليمية، ٢٠١٢.

< القسم السابق
القسم التالي >

٧ التعليم

ت **تعزيز المحتوى التعليمي**

مع انتشار التبني الرقمي، سيتم تعليم التلاميذ والمعلمين المهارات اللازمة للتفاعل مع الأنظمة الرقمية للاستفادة الكاملة من محتوى المناهج الدراسية، باللغات المحلية والدولية على حد سواء.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. تحديد المحتوى التعليمي الجيد الذي يتعلق بالمنهج الدراسي أو بالأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية للمدرسة.
٢. التأكد من أن شروط الاستخدام مناسبة لخصوصية التلاميذ وأمنهم.
٣. التأكد من مقدرة جميع التلاميذ، بصرف النظر عن الجنس والإعاقة والوضع الاجتماعي والاقتصادي، على الوصول إلى الموارد: قد يتطلب ذلك النظر في إمكانية التواصل والقدرة على تحمل التكاليف (بما في ذلك البيانات) والوصول إلى الأجهزة المناسبة.
٤. التحقق من الموارد المقدمة من المؤسسات ذات السمعة الطيبة - مثل الجامعات والمدارس والمنظمات غير الحكومية - في مجموعة واسعة من المواضيع والموارد. بالنسبة لبعض المواضيع، قد يكون من الأفضل النظر في تكلفة ترجمة أو استخدام المواد الموجودة بدلًا من إنشاء مواد من الصفر؛ وفي حالات أخرى، قد يكون التكليف أو تحديد المواد باللغات المحلية، التي تغطي الثقافة أو التاريخ المحلي، استثمارًا مهمًا.
٥. النظر في أن التوافر الواسع للمواد عبر الإنترنت يجب أن يتيح توسيع نطاق الموضوع إلى ما هو أبعد من التدريس الماهر المتاح محليًا – ومع ذلك، فإن الحالة لا تزال قائمة لأن مدرس الفصل المدرّب يوفر خبرة مختلفة نوعيا للتعلم عبر الإنترنت.

< القسم السابق
القسم التالي >

٧ التعليم

**ث تعزيز معرفة البيانات**

سيجري إدخال برنامج لمحو الأمية في مجال البيانات في جميع المناهج الدراسية. سيعمل البرنامج على تثقيف الأطفال بشأن الطريقة التي يمكن بها استخدام بياناتهم وسيتيح فهمًا أساسيًا لاقتصاد البيانات. وستشدد على استخدام الأطفال للتكنولوجيات الرقمية استخدامًا إيجابيًا ومستقلًا وخلاقًا وتشجيعهم على ذلك؛ وتحديد المخاطر والفوائد والنتائج الاجتماعية لاستخدام التكنولوجيا تحديدًا واضحًا؛ وتهدف إلى ضمان نشر تدابير الحماية والوقاية وفهمها وتطبيقها على نطاق واسع. وينبغي أن يوضح التعليم في مجال محو أمية البيانات مجموعة أصحاب المصلحة المسؤولين عن السلامة عبر الإنترنت.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدِّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فسيساعد ذلك على النظر في الموارد والإجراءات المشمولة في النقاط من أ إلى ج أعلاه.

**ج تعزيز التفكير النقدي**

يجب دمج تعليم الأطفال والآباء/مقدمي الرعاية على التفكير النقدي والوعي بمخاطر المعلومات المضللة عبر الإنترنت في تعليم محو الأمية الرقمية. وينبغي أن يشمل ذلك توسيع نطاق التعليم لتعزيز فهم حقوق الإنسان والوعي بها، ولا سيما حقوق الطفل، وطريقة عملها عبر الإنترنت وخارجها.[٢٣٧]

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدِّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فسيساعد ذلك على النظر في الموارد والإجراءات المشمولة في النقاط من أ إلى ج أعلاه.

٢٣٧. انظر المادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل، والفروع ذات الصلة من التعليق العام.

< القسم السابق
القسم التالي >

٧ التعليم

ح **إدخال إجراءات رسمية لسلامة الطفل عبر الإنترنت في المدارس**

يجب أن يشكل التدريب على سلامة الطفل عبر الإنترنت جزءًا إلزاميًا من الدرجات التعليمية، على مستوى المدرسة الابتدائية والثانوية، بالإضافة إلى تركيز التدريب المستمر أثناء الخدمة. يجب على جميع المعلمين إكمال التدريب الإلزامي على سلامة الطفل عبر الإنترنت، وأن يكونوا على دراية بالسياسة المدرسية فيما يتعلق بسلامة الطفل عبر الإنترنت، وتقديم دروس في سلامة الطفل عبر الإنترنت للطلاب. يجب على جميع المدارس تعيين مشرف لسلامة الطفل عبر الإنترنت لمناصرة معايير سلامة الطفل عبر الإنترنت وتحمّل مسؤولية إنفاذ السياسة المدرسية بشأن سلامة الطفل عبر الإنترنت.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدِّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فسيساعد ذلك على النظر في الموارد والإجراءات المشمولة في النقاط من أ إلى ج أعلاه.

## كيف يتوافق هذا مع الوثائق التأسيسية:

**تثقيف الأطفال حول محو الأمية الرقمية كجزء من استراتيجية لضمان تمكنهم من الاستفادة من التكنولوجيا، دون ضرر. وسيتيح ذلك للأطفال تنمية مهارات التفكير النقدي التي ستساعدهم على تحديد وفهم الجوانب الجيدة والسيئة لسلوكهم في الفضاء الرقمي. في حين أنه من المهم أن نوضح للأطفال الأضرار التي يمكن أن تحدث عبر الإنترنت، فإن ذلك لن يكون فعالًا إلا إذا أدرج كجزء من برنامج أوسع لمحو الأمية الرقمية ينبغي أن يكون ملائمًا للعمر وأن يركز على المهارات والكفاءات. ومن الأهمية بمكان تضمين مفاهيم التعلم الاجتماعي والعاطفي في تعليم السلامة عبر الإنترنت لأن من شأن هذه المفاهيم أن تدعم فهم الطلاب وإدارتهم للمشاعر من أجل إقامة علاقات صحية ومحترمة، سواء عبر الإنترنت أو خارجها.**

المصدر: إرشادات الاتحاد الدولي للاتصالات لواضعي السياسات بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت ٢٠٢٠[٢٣٨]

**ضمان جودة التعليم الشامل والعادل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.**

المصدر: هدف التنمية المستدامة ٤[٢٣٩]

٢٣٨. المبادئ التوجيهية لواضعي السياسات بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت، الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠٢٠.
٢٣٩. الهدف ٤: ضمان التعليم الجيد والشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، الأمم المتحدة، ٢٠١٧.

< القسم السابق
القسم التالي >

٧ التعليم

## الأدوات الداعمة:

### ا. قائمة مرجعية لضمان إجراءات السلامة الرسمية للطفل عبر الإنترنت في المدارس

وتهدف لتحديد الثغرات في إجراءات سلامة الطفل عبر الإنترنت في المدرسة. وستتبع التقدم المحرز مقابل العملية "و" ("إدخال إجراءات السلامة الرسمية للطفل عبر الإنترنت في المدارس").

| السؤال | الرد |
|---|---|
| هل تُعدّ سلامة الطفل عبر الإنترنت جزءًا من دورات تدريب المعلمين؟ | |
| هل لدى جميع المدارس الابتدائية والثانوية مشرف على سلامة الطفل عبر الإنترنت؟ | |
| هل لدى جميع المدارس الابتدائية والثانوية سياسة لسلامة الطفل عبر الإنترنت؟ | |
| هل تقدم جميع المدارس الابتدائية دورات السلامة عبر الإنترنت للطلاب؟<br>أ. تعيين مرشدين محتملين لحماية الطفل<br>ب. تعزيز التعليم الرقمي الذي يسهل الوصول إليه<br>ت. تعزيز المحتوى التعليمي<br>ث. تعزيز معرفة البيانات<br>ج. تعزيز التفكير النقدي<br>ح. إدخال إجراءات رسمية لسلامة الطفل عبر الإنترنت في المدارس | |
| هل تقدم جميع المدارس الثانوية دورات السلامة عبر الإنترنت للطلاب؟ | |

< القسم السابق
القسم التالي >

٧ التعليم

## موارد أخرى للرجوع إليها:

١. **مجموعة نوعية البيانات (DQ) للاستعداد الرقمي للأطفال: تعلم إلكتروني منزلي لـ ٨ أيام للأطفال (الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ و١٢ عامًا) وأولياء الأمور**[٢٤٠]
وهو برنامج تعليمي إلكتروني مدته ٨ أيام، حيث يتعلم الأطفال على مدى ٨ أيام ثمان مهارات المواطنة الرقمية، مع الحد الأدنى من الدعم من الآباء أو المعلمين. عندما يكمل الأطفال كل مهارة من مهارات المواطنة الرقمية، يحصل الأهل على بطاقة أداء نوعية البيانات (DQ) عبر البريد الإلكتروني، والتي توضح بالتفصيل تقدم أطفالهم وتعرضهم للمخاطر عبر الإنترنت. يتلقى الآباء أيضًا نسخة رقمية من كتيب نوعية البيانات (DQ) للأهل لمساعدتهم على تحسين نوعية البيانات لعائلتهم بأكملها.

٢. **سلامة الطفل عبر الإنترنت في جنوب أفريقيا**[٢٤١]
يوفر هذا الموقع إرشادات تفاعلية للمعلمين ومقدمي الرعاية فيما يتعلق بسلامة الطفل عبر الإنترنت. يتم تشجيع مقدمي الرعاية والمعلمين على مشاركة استراتيجياتهم أو سياساتهم المدرسية على المنصة.

٣. **الرابطة الوطنية لعلماء النفس المدرسيين - إطار للمدارس الآمنة والناجحة**[٢٤٢]
يقدم هذا الإطار توصيات بشأن كيفية تعزيز الأمن البدني والعقلي للأطفال والشباب من خلال استراتيجية للمدارس الآمنة والداعمة.

٤. **فرقة العمل الدولية المعنية بحماية الطفل - المعايير والتوقعات الدولية لحماية الطفل**[٢٤٣]
يوفر هذا التقرير، الذي أعدته لجنة التقييم المدرسي، متطلبات تقييم حماية الطفل لوكالات الاعتماد والتفتيش.

٥. **مجلس المدارس الدولية**[٢٤٤]
يوفر موقع الإنترنت هذا إرشادات وأدوات مفيدة لمقدمي الرعاية والمربين فيما يتعلق بأمن الأطفال والشباب. ويقدم أمثلة على ورش عمل حماية الطفل، وورش عمل الصحة العقلية والرفاهية، ومعايير التوظيف الأكثر أمانًا، إلخ.

٦. **تدريب الجمعية الوطنية لمنع القسوة ضد الأطفال (NSPCC) على السلامة عبر الإنترنت باللغة الإنجليزية**[٢٤٥]
توفر هذه الدورة التدريبية عبر الإنترنت التدريب على السلامة لمقدمي الرعاية بشأن كيفية وما ينبغي الاهتمام به فيما يتعلق بسلامة الطفل عبر الإنترنت. وتشمل مجالات القضية الهامة مثل التطرف والتطرف عبر الإنترنت والتنمر والاعتداء الجنسي. ◄

٢٤٠. حركة المواطنة الرقمية العالمية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٨-١٢ عامًا، معهد DQ.
٢٤١. سلامة الطفل عبر الإنترنت، بوابة Thutong التعليمية.
٢٤٢. إطار للمدارس الآمنة والناجحة، الرابطة الوطنية لعلماء النفس المدرسي، ٢٠١٣.
٢٤٣. المعايير المحدَّثة لحماية الطفل التي اعتمدتها وكالات التقييم المدرسية، المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين، ٢٠٢١.
٢٤٤. الموارد، مجلس المدارس الدولية.
٢٤٥. مقدمة في التدريب على الحماية وحماية الطفل، الجمعية الوطنية لمنع القسوة على الأطفال.

< القسم السابق
القسم التالي >

٧ التعليم

٧. أمثلة على الموارد التعليمية التي تدعم سلامة الطفل عبر الإنترنت

أ. نموذج المنهج – منهج الشباب والسلامة الإلكترونية من المكتب الأسترالي لمفوض السلامة الإلكترونية[٢٤٦]
يوفر موقع الإنترنت هذا مواردًا مثل مقاطع الفيديو القصيرة والمحتوى التعليمي لمساعدةالشباب على تعلم السلوكيات الإيجابية عبر الإنترنت.

ب. يوفر موقع **Common Sense Education Media** دروسًا مجانية لتعليم المواطنة الرقمية للأطفال من جميع الأعمار[٢٤٧]
يوفر هذا الموقع الإلكتروني دروسًا مجانية لمساعدة الأطفال والشباب في الحصول على مهارات المواطنة الرقمية. وتشمل الدروس، على سبيل المثال، معالجة قضايا مثل التنمر الإلكتروني والخصوصية عبر الإنترنت.

ت. الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية:كتاب نشاط السلامة عبر الإنترنت[٢٤٨]
بوفّر كتاب نشاط السلامة عبر الإنترنت هذا مقدمة لاتفاقية حقوق الطفل وبعض التمارين حول كيفية التفاعل بأمان مع الناس عبر الإنترنت.

ث. الاتحاد الدولي للاتصالات: دليل المعلم[٢٤٩]
يحتوي هذا الدليل على التعليمات والموارد لإكمال تمارين السلامة عبر الإنترنت هذه في بيئة الفصل الدراسي مع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٩-١٢ عامًا. الهدف من الأنشطة هو إلهام الطلاب والمعلمين لإجراء محادثات حول قضايا السلامة عبر الإنترنت وكيفية التعامل معها.

ج. العالم الرقمي للاتحاد الدولي للاتصالات: يُعدّ مثالًا على كيفية تقديم إرشادات الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت في الممارسة[٢٥٠]
تستكشف هذه الوثيقة كيف يمكن استخدام إرشادات الاتحاد الدولي للاتصالات عمليًا لتطوير سلامة الأطفال عبر الإنترنت.

ح. مجموعة أدوات التعليم الدولية **CHILDNET** [٢٥١]
التصعيد، ارفع صوتك! تشكّل مجموعة أدوات التدريس موردًا عمليًا وتفاعليًا وقائمًا على السيناريوهات التي تعالج مسألة التحرش الجنسي عبر الإنترنت بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣-١٧ عامًا. تتكون مجموعة الأدوات هذه من ٤ خطط دروس مع أفلام مصاحبة وقصة صوتية وورش عمل وعرض تقديمي للتجميع.

خ. توجيهات المملكة المتحدة – تدريس السلامة عبرالإنترنت في المدرسة[٢٥٢]
إنه التوجيه الذي يدعم المدارس لتعليم تلاميذها كيفية البقاء آمنين عبر الإنترنت، ضمن المواد المدرسية الجديدة والقائمة.

د. مجلس أوروبا، إنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسي للأطفال عبر الإنترنت (**ENDOCSEA**) وكتيب وفيديو مانيميس[٢٥٣]
وهو كتاب قصص وفيديو أطلقه مجلس أوروبا يوفر التوجيه لكل من مقدمي الرعاية والأطفال الصغار حول كيفية استخدام الإنترنت بأمان.

٢٤٦. الشباب والسلامة الإلكترونية مكتب مفوّض السلامة الإلكترونية.
٢٤٧. كل ما تحتاجه لتعليم المواطنة الرقمية، تعليم المنطق المشترك.
٢٤٨. كتاب نشاط السلامة عبر الإنترنت - العمل مع سانغو، الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.
٢٤٩. كتاب نشاط السلامة عبر الإنترنت - دليل المعلم، الاتحاد الدولي للاتصالات.
٢٥٠. Digiworld - مثال على كيفية تقديم إرشادات الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت في الممارسة العملية، الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ٢٠٢٠.
٢٥١. مجموعة أدوات التدريس Childnet.
٢٥٢. تدريس السلامة عبر الإنترنت في المدرسة، وزارة التعليم، ٢٠١٩.
٢٥٣. @ENDOCSEA أنشطة أوربا - تستمر مغامرات كيكو المثيرة في العصر الرقمي، مجلس أوروبا، ٢٠٢٠.

< القسم السابق
القسم التالي >

٧ التعليم

٨. سري لانكا: حملة **WebFighter**[٢٥٤]
يوفرهذا الموقع الإلكتروني إرشادات وأدوات مفيدة لمقدمي الرعاية والمربين فيما يتعلق بأمن الأطفال والشباب. ويقدم أمثلة على ورش عمل حماية الطفل، وورش عمل الصحة العقلية والرفاهية، ومعايير التوظيف الأكثر أمانًا، إلخ.

٩. برنامج **Swipe Safe**[٢٥٥]
يساعد برنامج **Swipe Safe** الشباب على التنقل بأمان عبر الإنترنت من خلال تثقيفهم حول المخاطر المحتملة، مثل عمليات الاحتيال عبر الإنترنت أو التنمر أو الاعتداء الجنسي، وتقديم استراتيجيات لحماية أنفسهم. وقامت منظمات غير حكومية في فيتنام ولاوس وميانمار بتكييف المناهج الدراسية. تحشد **Swipe Safe** الآباء والشباب والمدارس والقطاع الخاص للقيام بدور نشط في سلامة الأطفال عبر الإنترنت. يوفر البرنامج التدريب لمالكي/مديري مقاهي الإنترنت من أجل تحديد ومعالجة المخاطر والأحداث السلبية المحتملة التي قد يتعرّض لها الأطفال، من وضع الاتصال بالإنترنت إلى وضع عدم الاتصال والعكس بالعكس. كما يدعم المدارس في وضع سياسات وإرشادات ملائمة للأطفال بشأن السلامة عبر الإنترنت.

١٠. حزمة محو الأمية الرقمية (**DLP**)[٢٥٦]
تم تطوير حزمة محو الأمية الرقمية الغانيّة، التي أنتجتها اليونيسف، لتزويد الأطفال بمهارات محو الأمية الرقمية وضمان بقائهم متمتعين بالأمان والمرونة في الفضاء عبر الإنترنت. كما تتضمن مكونات تستهدف الآباء/مقدمي الرعاية، وتمكينهم من دعم المتعلمين للبقاء آمنين عبر الإنترنت، خاصة في أوقات فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، حيث أصبح التعلم عن بُعد هو القاعدة.

٢٥٤. معهد جوته.
٢٥٥. صندوق الطفل سوايب سيف، تحالف صندوق الطفل، ٢٠١٩.
٢٥٦. حزمة محو الأمية الرقمية (DLP)، اليونيسف، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

"يمكن للأشخاص الوصول إلى بياناتك الخاصة إذا شاركتها عبر الإنترنت وقد تصبح تهديدًا."
- كندا، ١٤

"هل نحن بمأمن؟ هل يمكننا الإختفاء من عبر الإنترنت؟ لماذا يحفظون بياناتنا؟"
- كرواتيا، ١٣

< القسم السابق
القسم التالي >

# ٨ التوعية العامة والاتصالات

**ينبغي على الدول الأطراف أن تنشر المعلومات وتنظم حملات للتوعية بحقوق الطفل في البيئة الرقمية، مع التركيز بوجه خاص على أولئك الذين تؤثر أفعالهم تأثيرًا مباشرًا أو غير مباشر على الأطفال. وينبغي أن تيسر البرامج التعليمية للأطفال والآباء ومقدمي الرعاية والجمهور العام وصانعي السياسات لتعزيز معرفتهم بحقوق الطفل فيما يتعلق بالفرص والمخاطر المرتبطة بالمنتجات والخدمات الرقمية. وينبغي أن تتضمن هذه البرامج معلومات عن الكيفية التي يمكن بها للأطفال الاستفادة من المنتجات والخدمات الرقمية وتطوير محو أميتهم الرقميةومهاراتهم، وكيفية حماية خصوصية الأطفال ومنع تعرضهم للأذى، وكيفية التعرف على الطفل الذي يقع ضحية للأذى المرتكب سواء بوضع الاتصال بالإنترنت أو بدون اتصال والاستجابة بشكل مناسب. وينبغي أن تستنير هذه البرامج بالبحوث والمشاورات مع الأطفال والآباء ومقدمي الرعاية.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرة ٣٢[٢٥٧]

## الهدف:

زيادة الوعي بجميع قضايا سلامة الأطفال عبر الإنترنت في جميع قطاعات المجتمع، من أجل منع الأضرار المحتملة وتعزيز الاستخدام الإيجابي للإنترنت. وستُنشر هذه المعلومات على نطاق واسع، مع برامج محددة موجَّهة إلى جماهير مختلفة.

## نص السياسة النموذجية:

من الضروري اتخاذ كل خطوة من الخطوات أدناه لضمان اتباع نهج شامل لسلامة الطفل عبر الإنترنت.

**٨أ. إنشاء برنامج توعية عامة**

ستساعد استراتيجيات زيادة الوعي الناس على فهم قضية سلامة الأطفال عبر الإنترنت والتعامل معها على الاستفادة من الفضاء عبر الإنترنت. يجب أن توضح المواد التي سيتم إنتاجها مبادئ سلامة الأطفال عبر الإنترنت والإجراءات التي يمكن اتخاذها لفهم المخاطر والتخفيف من الأضرار والإبلاغ عن الجرائم والتماس التعويض. وستُقدَّم هذه المعلومات بعبارات بسيطة على المواقع الشبكية الرسمية. يجب تصميم الرسائل والمواد المستهدفة بالتشاور مع الأطفال والشباب والآباء/مقدمي الرعاية. وينبغي أن تنظر في الاحتياجات المحددة للوالدين/مقدمي الرعاية والأطفال، مع إيلاء اهتمام خاص لأصغر الأطفال وأكثرهم ضعفًا – بمن فيهم الأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم أو الأطفال الذين يفتقرون إلى التوجيه الأبوي. يُعدّ تعليم الأقران استراتيجية قيّمة للأطفال من جميع الأعمار للتعرّف على حقوقهم ومسؤولياتهم عبر الإنترنت. يمكن لبرنامج الرسائل العامة هذا أن يساعد الأطفال والبالغين على فهم القضايا واتخاذ خيارات حكيمة بشأن تفاعلاتهم عبر الإنترنت، ولكنه لا يُعدّ بديلًا عن التعليم الرسمي أو التدريب المهني أو السلامة بالتصميم أو مسؤولية الشركات. يجب أن تغطي هذه المعلومات المجموعة الكاملة من قضايا سلامة الأطفال عبر الإنترنت على النحو المنصوص عليه في هذه السياسة.

٢٥٧. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

٨ التوعية العامة والاتصالات

**المواضيع الخمسة المشتركة عبر عدة قطاعات**

١. تحديد المخاطر والتخفيف من الضرر
٢. تعزيز إمكانية وسهولة الوصول والإدماج
٣. بناء سلسلة من المسؤولية والتعاون
٤. دمج التصميم الذي يركز على الطفل
٥. ضمان الفعالية

**المجالات العشرة لتطبيق السياسة**

١. القدرة المؤسساتية
٢. الإطاران القانوني والتنظيمي
٣. البيانات الشخصية والهوية والاستقلالية
٤. أنظمة الاستجابة والدعم
٥. مسؤولية الشركات
٦. التدريب
٧. التعليم
٨. التوعية العامة والاتصالات
٩. البحث والتطوير
١٠. التعاون العالمي

**٨ب. توفير المعلومات والمواد التعليمية التي يمكن الوصول إليها**

سيبدأ تعليم السلامة عبر الإنترنت في مرحلة الطفولة المبكرة ويتطور وفقًا للاحتياجات المتغيرة للأطفال أثناء نموهم؛ سيتم إنتاج مواد محددة لتوجيه ودعم الأطفال من جميع الأعمار وأسرهم ومقدمي الرعاية. ستعزز المواد الإعلامية الاستخدام الإيجابي للتكنولوجيا الرقمية والحياة الجنسية والموافقة، وستنظر في احتياجات جميع الأطفال، بغض النظر عن الجنس أو العمر أو الدخل أو الخلفية. ستعكس المعلومات المقدمة من أطراف خارجية حقوق الأطفال ومبادئهم وستهدف إلى مساعدة الأطفال من جميع الأعمار على التعرّف على المخاطر وحقوقهم عبر الإنترنت. ويجب أن توضح المواد أن المسؤولية لا تقع على عاتق الأطفال والمستخدمين عندما تحدث لهم أشياء سيئة. ستكون المجموعات المجتمعية ونوادي الشباب والأسر والمؤسسات الدينية والمنصات الرقمية جميعها مفيدة في زيادة الوعي الفعّال بسلامة الطفل عبر الإنترنت والتعليم غير الرسمي على مستوى المجتمع.

**٨ت. زيادة الوعي بسلامة الطفل عبر الإنترنت في وسائل الإعلام**

يجب توفير المعلومات لدعم التغطية الإعلامية لقضايا سلامة الطفل عبر الإنترنت بطريقة صديقة للطفل. وينبغي توعية شركات الإعلام والترفيه بسلامة الطفل عبر الإنترنت وتشجيعها على دعم حملات التوعية العامة عند الاقتضاء، بطريقة متوازنة ومسؤولة وغنية بالمعلومات. يجب تشجيع المجموعة الكاملة من قضايا سلامة الطفل عبر الإنترنت – وليس مجرد العناوين الرئيسية الأكثر دراماتيكية المتعلقة بذلك فحسب.

**٨ث. إشراك أولياء الأمور/مقدمي الرعاية والأطفال في المناقشات حول سلامة الطفل عبر الإنترنت**

يجب تمكين الآباء/مقدمي الرعاية والأسر من فهم واتخاذ إجراءات بشأن سلامة الأطفال عبر الإنترنت في منازلهم. ويتعين إجراء مشاورات مع الأسر والأطفال لتحديد القضايا والحلول وسبل زيادة الوعي بسلامة الطفل عبر الإنترنت بطريقة فعالة في المجتمع.

< القسم السابق
القسم التالي >

٨ التوعية العامة والاتصالات

## خريطة طريق لتحقيق السياسة:

### أ إنشاء برنامج توعية عامة

ستساعد استراتيجيات زيادة الوعي الناس على فهم قضية سلامة الأطفال عبر الإنترنت والتعامل معها على الاستفادة من الفضاء عبر الإنترنت. يجب أن توضح المواد التي سيتم إنتاجها مبادئ سلامة الأطفال عبر الإنترنت والإجراءات التي يمكن اتخاذها لفهم المخاطر والتخفيف من الأضرار والإبلاغ عن الجرائم والتماس التعويض. وستُقدَّم هذه المعلومات بعبارات بسيطة على المواقع الشبكية الرسمية.

يجب تصميم الرسائل والمواد المستهدفة بالتشاور مع الأطفال والشباب والآباء/مقدمي الرعاية، وستنظر في الاحتياجات المحددة للآباء/مقدمي الرعاية والأطفال، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال الأصغر والأكثر ضعفًا – بما فيهم أولئك الذين يعانون من صعوبات في التعلم أو أولئك الذين ليست لديهم إرشادات أبوية. يُعدّ تعليم الأقران استراتيجية قيّمة للأطفال من جميع الأعمار للتعرّف على حقوقهم ومسؤولياتهم عبر الإنترنت. يمكن لبرنامج الرسائل العامة هذا أن يساعد الأطفال والبالغين على فهم القضايا واتخاذ خيارات حكيمة بشأن تفاعلاتهم عبر الإنترنت، ولكنه لا يُعدّ بديلًا عن التعليم الرسمي أو التدريب المهني أو السلامة بالتصميم أو مسؤولية الشركات. يجب أن تغطي هذه المعلومات المجموعة الكاملة من قضايا سلامة الأطفال عبر الإنترنت على النحو المنصوص عليه في هذه السياسة.

**إذا كانت الإجابة بنعم،** قدِّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا،** فستساعد على:

١. تحديد الجمهور الرئيسي واستشارتهم حول تصوراتهم وأسئلتهم.
٢. تحديد الرسائل الأساسية التي ترغب في نقلها إلى كل جمهور. انظر الأداة الداعمة ا.
٣. ضع في اعتبارك كيف يمكن للرسالة أن تشجع الاستخدام الرقمي الآمن، بدلًا من مجرد الصدمة أو توليد الشعور بالقلق.
٤. تأكد من أن الرسائل ليست تمييزية، على سبيل المثال، من خلال جعلها توحي بضرورة ألا تكون الفتيات عبر الإنترنت أو أن الصداقات عبر الإنترنت مع أشخاص من خلفيات مختلفة خطيرة.
٥. العمل مع الأطفال والآباء/مقدمي الرعاية لتطوير و/أو اختبار رسائلك.
٦. وضع أمثلة في الاعتبار بشأن كيفية طلب الجماهير المختلفة لرسائل مختلفة.[٢٥٨]

٢٥٨. انظر على سبيل المثال سياسة رواندا لحماية الطفل عبر الإنترنت، مؤسسة 5Rights، ٢٠١٩.

< القسم السابق
القسم التالي >

٨ التوعية العامة والاتصالات

ب **توفير المعلومات والمواد التعليمية التي يمكن الوصول إليها**

سيبدأ تعليم السلامة عبر الإنترنت في مرحلة الطفولة المبكرة ويتطور وفقًا للاحتياجات المتغيرة للأطفال أثناء نموهم: سيتم إنتاج مواد محددة لتوجيه ودعم الأطفال من جميع الأعمار وأسرهم ومقدمي الرعاية. ستعزز المواد الإعلامية الاستخدام الإيجابي للتكنولوجيا الرقمية، وستنظر في احتياجات جميع الأطفال، بغض النظر عن الجنس أو العمر أو الدخل أو الخلفية. ستعكس المعلومات المقدمة من أطراف خارجية حقوق الأطفال ومبادئهم وستهدف إلى مساعدة الأطفال من جميع الأعمار على التعرّف على حقوقهم عبر الإنترنت. ويجب أن توضح المواد أن المسؤولية لا تقع على عاتق الأطفال والمستخدمين عندما تحدث لهم أشياء سيئة. ستكون المجموعات المجتمعية ونوادي الشباب والأسر والمؤسسات الدينية والمنصات الرقمية جميعها مفيدة في زيادة الوعي الفعّال بسلامة الطفل عبر الإنترنت والتعليم غير الرسمي على مستوى المجتمع.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. تحديد الجمهور الرئيسي.
٢. حدد الرسائل الأساسية التي ترغب في نقلها إلى كل جمهور.
٣. ضع في اعتبارك كيف يمكن للرسالة أن تشجع الاستخدام الرقمي الآمن، بدلًا من مجرد الصدمة أو توليد الشعور بالقلق.
٤. تأكد من أن الرسائل ليست تمييزية، على سبيل المثال، من خلال جعلها توحي بضرورة ألا تكون الفتيات عبر الإنترنت أو أن الصداقات عبر الإنترنت مع أشخاص من خلفيات مختلفة خطيرة.
٥. تحقق من أمثلة الجماهير المختلفة والرسائل.

< القسم السابق
القسم التالي >

٨ التوعية العامة والاتصالات

ت **زيادة الوعي بسلامة الطفل عبر الإنترنت في وسائل الإعلام**

يجب توفير المعلومات لدعم التغطية الإعلامية لقضايا سلامة الطفل عبر الإنترنت بطريقة صديقة للطفل. وينبغي توعية شركات الإعلام والترفيه بسلامة الطفل عبر الإنترنت وتشجيعها على دعم حملات التوعية العامة عند الاقتضاء، بطريقة متوازنة ومسؤولة وغنية بالمعلومات. يجب تشجيع المجموعة الكاملة من قضايا سلامة الطفل عبر الإنترنت - وليس مجرد العناوين الرئيسية الأكثر دراماتيكية المتعلقة بذلك فحسب.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. التأكد من قيام الوزارة المشرفة واللجنة التوجيهية بوضع الرسائل الرئيسية ومؤشرات الأداء الرئيسية بناءً على مجموعة أدوات سلامة الطفل عبر الإنترنت.
٢. بناء الوعي والفهم لوسائل الإعلام وتطوير الفهم والحساسية للغة. حيثما تسمح الموارد، قم بالتدريب الإعلامي.
٣. ضمان مشاركة هذه الرسائل مع كل من وسائل الإعلام الرئيسية والمتخصصة، لتشجيع المشاركة من الجمهور وضمان شفافية خارطة الطريق، بما في ذلك نجاحاتها وأي تأخيرات أو تعقيدات.
٤. التأكد من أن أصحاب المصلحة الرئيسيين والقادة السياسيين متاحون للترويج لخريطة الطريق المتعلقة بسلامة الطفل عبر الإنترنت والمشاركة فيها بكامل نطاقها.[٢٥٩]

٢٥٩. سياسة رواندا لحماية الطفل عبر الإنترنت، مؤسسة 5Rights، سنة ٢٠١٩.

< القسم السابق
القسم التالي >

٨ التوعية العامة والاتصالات

ث **إشراك أولياء الأمور/مقدمي الرعاية والأطفال في المناقشات حول سلامة الطفل عبر الإنترنت**

يجب تمكين الآباء/مقدمي الرعاية والأسر من فهم واتخاذ إجراءات بشأن سلامة الأطفال عبر الإنترنت في منازلهم. ويتعين إجراء مشاورات مع الأسر والأطفال لتحديد القضايا وسبل زيادة الوعي بسلامة الطفل عبر الإنترنت بطريقة فعالة في المجتمع.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. تحديد الإدارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمهنيين الذين يعملون مع الأطفال والأسر ومقدمي الرعاية أو يتحدثون معهم مباشرة.
٢. توفير الفرص لهم للمشاركة في خارطة الطريق وفهم النطاق الكامل والإمكانيات التي توفرها.
٣. الحصول على آراء الأطفال والآباء/مقدمي الرعاية في المعلومات أو مواد السياسة.
٤. تقديم رسائل رئيسية موجهة إلى العائلات ومقدمي الرعاية الذين يعبّرون عن مخاوفهم ولكن أيضًا يوسعون معرفتهم إلى فهم أوسع للمجال الرقمي؛ والحصول على آراء الأطفال الذين يتحدثون مباشرة إلى الآباء/مقدمي الرعاية.[٢٦٠]

٢٦٠. حقوقنا في عالم رقمي، ٥ مؤسسة 5Rights، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

٨ التوعية العامة والاتصالات

## كيف يتوافق هذا مع الوثائق التأسيسية:

**تتزايد مجموعة الأهداف للهجمات الإلكترونية بسرعة. وعادةً ما يكون لدى مستخدمي الإنترنت الجدد وعي منخفض بالنظافة الرقمية. إن أكثر من نصف الهجمات تكون موجهة فعليًا إلى "الأشياء" على إنترنت الأشياء، والتي تربط كل شيء من أجهزة التلفزيون الذكية إلى شاشات الأطفال إلى منظمات الحرارة. ستزيد شبكات الجيل الخامس السريعة من دمج الإنترنت مع البنية التحتية المادية، مما يخلق على الأرجح نقاط ضعف جديدة.**

المصدر: عصر الترابط الرقمي: تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي التابع للأمين العام للأمم المتحدة ٢٠١٩[٢٦١]

**وينبغي للدول الأطراف أن تكفل تدريس محو الأمية الرقمية في المدارس، كجزء من مناهج التعليم الأساسي، بدءًا من مرحلة ما قبل المدرسة وطوال سنوات الدراسة، وتقييم هذه الأساليب التربوية على أساس نتائجها. يجب أن تتضمن المناهج المعرفة والمهارات للتعامل بأمان مع مجموعة واسعة من الأدوات والموارد الرقمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمحتوى والإبداع والتعاون والمشاركة والتنشئة الاجتماعية والمشاركة المدنية. وينبغي أن تتضمن المناهج الدراسية أيضًا فهمًا حاسمًا، وتوجيهًا بشأن كيفية إيجاد مصادر موثوقة للمعلومات، وتحديد المعلومات المضللة وغيرها من أشكال المحتوى المتحيز أو الكاذب، بما في ذلك ما يتعلق بمسائل الصحة الجنسية والإنجابية، وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل في البيئة الرقمية، والأشكال المتاحة من الدعم والانتصاف. وينبغي أن تعزز وعي الأطفال بالعواقب السلبية المحتملة للتعرض للمخاطر المتعلقة بالمحتوى والاتصال والسلوك والتعاقد، بما في ذلك العدوان عبر الإنترنت والاتجار والاستغلال والانتهاك الجنسي وغير ذلك من أشكال العنف، فضلًا عن استراتيجيات التكيف للحد من الضرر واستراتيجيات حماية بياناتهم الشخصية وبيانات الآخرين وبناء المهارات الاجتماعية والعاطفية للأطفال وقدرتهم على الصمود.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١ )، الفقرة ١٠٤[٢٦٢]

٢٦١. عصر الترابط الرقمي، فريق الأمين العام للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي، ٢٠١٩.
٢٦٢. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

٨ التوعية العامة والاتصالات

## الأدوات الداعمة:

### ١. قائمة تحقق للتأكد من شمولية برنامج التوعية

تتطلب العملية أ ("إنشاء برنامج توعية عامة") وضع برنامج توعية عامة قادر على استهداف بعض الجماهير المحددة للغاية. صُمّمت هذه الأداة لمساعدتك في ضمان تلبية هذه المتطلبات.

| المجموعة/الجمهور | رسالة أساسية للوصول إليهم |
|---|---|
| الأطفال الأصغر سنًا دون سن ١٢ عامًا | |
| الأطفال بعمر ١٢ إلى ١٨ | |
| الأطفال المعرضون للخطر:<br>- في الرعاية<br>- ذوي الاحتياجات الإضافية<br>- ذوي الحواجز اللغوية<br>- المشاركة في أوساط العدالة الجنائية<br>- هؤلاء الموجودين خارج نظام التعليم العام | |
| الأسر التي تواجه مشاكل في الوصول | |
| الأسر الريفية والنائية | |

## موارد أخرى للرجوع إليها:

١. **حماية الطفل عبر الإنترنت في رواندا – اتصالات حماية الطفل عبر الإنترنت**[٢٦٣]
أعدت مؤسسة 5Rights، العاملة لصالح حكومة رواندا، بعض مواد الاتصال كجزء من تنفيذ سياستها المتعلقة بسلامة الطفل عبر الإنترنت.

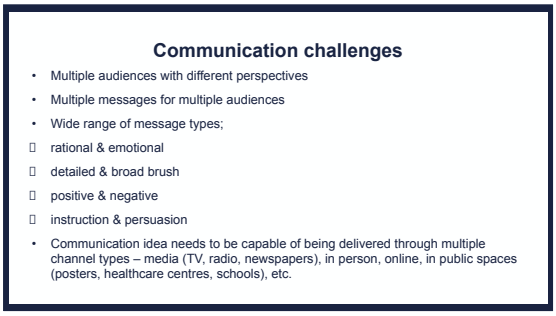


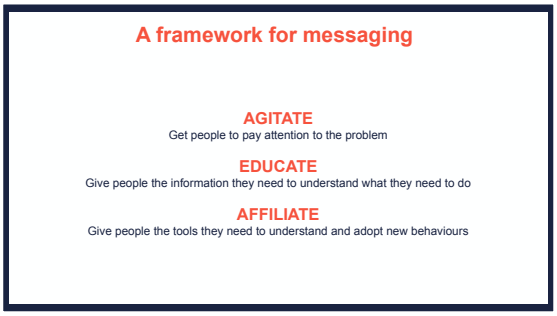

٢٦٣. حماية الطفل عبر الإنترنت في رواندا، مؤسسة 5Rights، ٢٠١٩.

< القسم السابق
القسم التالي >

٨ الوعي العام والتواصل

## Messaging by segment (illustrative)

## The right message will contain both silver lining and cloud

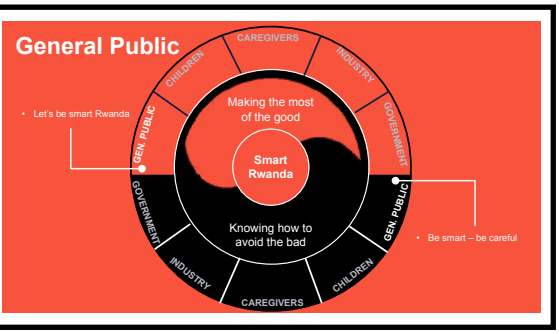

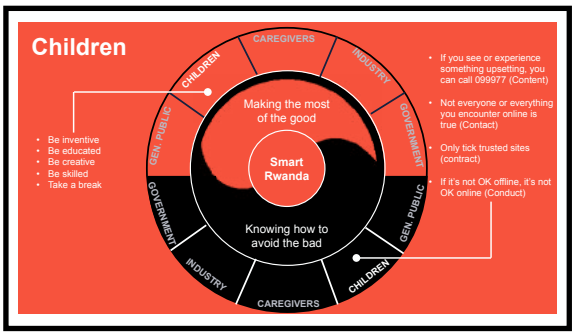


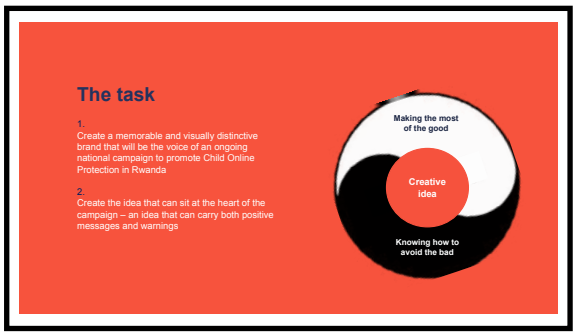


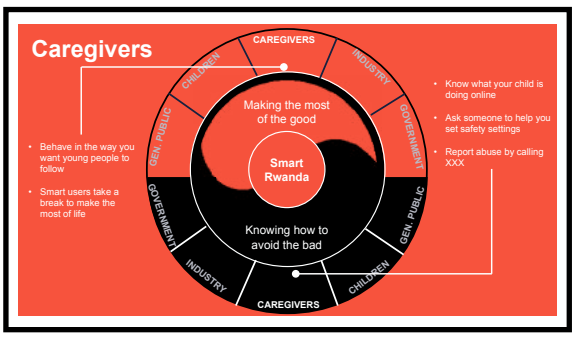


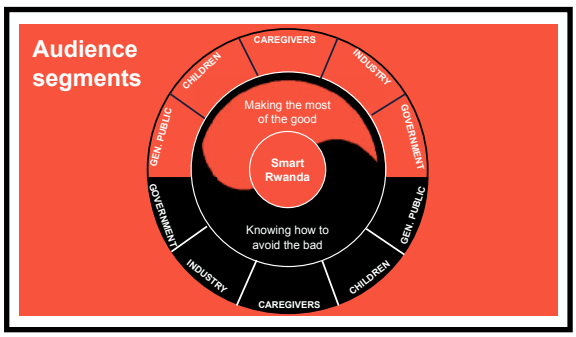

< القسم السابق

القسم التالي >

٨ التوعية العامة والاتصالات

**Staying safe should be seen as an intrinsic part of this brave new digital world**

**Not an attempt by traditionalists to ration or neuter it**

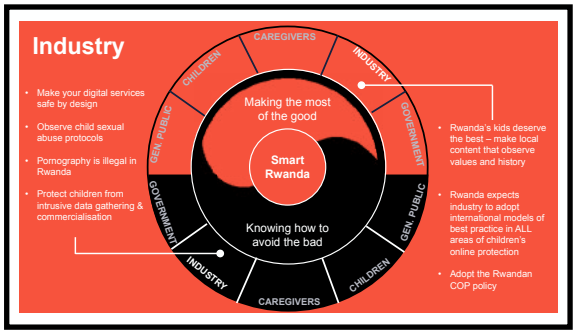


**The brand should feel native to the Global, borderless internet**

**Not parochially Rwandan**

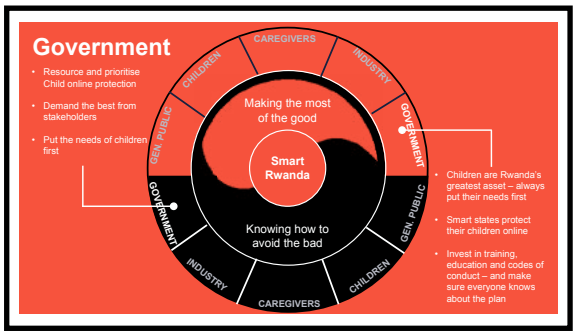


**Get Smart**

Use the Internet. Don't let it use you.

**Bringing the message to life in all the right places**

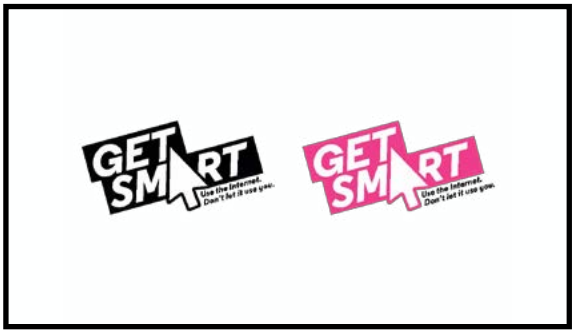


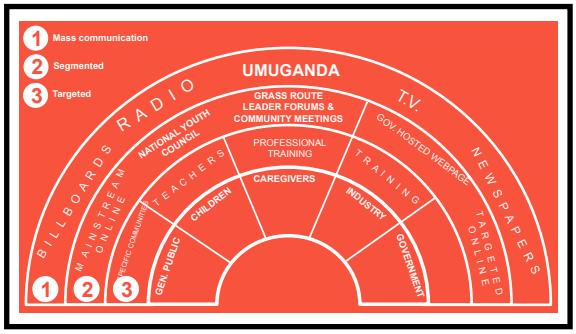

< القسم السابق
القسم التالي >

٨ التوعية العامة والاتصالات

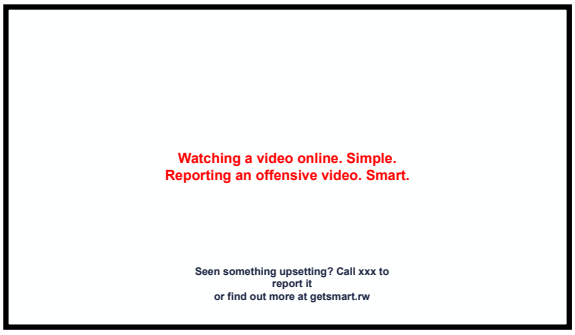


٢. **مؤسسة 5Rights حملة تويستد تويز**[٢٦٤]
أدت هذه الحملة، التي أطلقتها مؤسسة 5Rights، إلى زيادة الوعي بأي نوع من أنواع المراقبة والخطر الذي قد يواجهه الأطفال عند استكشافهم العالم الرقمي.

٣. **أسبوع اليونسكو العالمي لمحو أمية وسائط الإعلام والمعلومات**[٢٦٥]
يشكّل أسبوع محو الأمية العالمي لوسائط الإعلام والمعلومات حدثًا سنويًا لاستعراض التقدم المتحقق في محو الأمية في وسائط الإعلام والمعلومات للجمهور.

٤. **مفوض السلامة الإلكترونية الأسترالي الأدوات العالمية للوالدين**[٢٦٦]
تقدم هذه الوثيقة، التي أعدها مكتب مفوض السلامة الإلكترونية الأسترالي، إرشادات لمقدمي الرعاية والآباء للمساعدة في حماية الأطفال عبر الإنترنت.

٥. **دليل الأبوة والأمومة الرقمي لمجلس أوروبا**[٢٦٧]
يقدم هذا الكتيب، الذي أعده مجلس أوروبا، إرشادات لمقدمي الرعاية والآباء لضمان سلامة الأطفال عبر الإنترنت، ولا سيما حمايتهم من الاستغلال والانتهاك الجنسي.

٦. **أهداف أفريقيا يوم إنترنت أكثر أمانًا ٢٠٢١ مع سانجو التميمة**[٢٦٨]
مع رؤية إنشاء عالم يمكن فيه جعل الأطفال متصلين ويمكنهم الاستفادة الكاملة من فرص بيئة موثوقة وآمنة عبر الإنترنت، حدد الاتحاد الدولي للاتصالات الأهداف التالية لأفريقيا:

- ☐ تعزيز التعليم والتوعية على مستوى أفريقيا بأهمية سلامة الأطفال عبر الإنترنت.
- ☐ زيادة الوعي مع الحكومات والصناعة والمعلمين والأطفال والآباء لضمان أن يكون الطفل الأفريقي آمنًا ومطمئنًا أثناء الاتصال بالإنترنت.
- ☐ تصميم استراتيجيات لتمكين بناء قدرة الطفل الأفريقي ودعمه على الصمود.
- ☐ تطوير سياق الموارد المتاحة أو مشاركته أو تحديده لدعم تعلم الأطفال وتعليمهم.

٢٦٤. تويستد تويز، مؤسسة 5Rights، ٢٠٢١.
٢٦٥. أسبوع محو الأمية العالمي لوسائل الإعلام والمعلومات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠٢١.
٢٦٦. نصيحة عالمية حول السلامة عبر الإنترنت للوالدين ومقدمي الرعاية، مفوض السلامة الإلكترونية، ٢٠٢٠.
٢٦٧. الأبوة والأمومة في العصر الرقمي، مجلس أوروبا، ٢٠١٧.
٢٦٨. تحديد المواقع والشراكة من أجل حماية الطفل عبر الإنترنت، المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) لأفريقيا، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

٨ التوعية العامة والاتصالات

٧. **دراسة حالة إفرادية: Ministerio de Tecnologías de la Información y las Comunicaciones de Colombia**[٢٦٩]
وتشجع وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الكولومبية تطوير المهارات الرقمية لمواجهة المخاطر المرتبطة باستخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بثقة.

الجمهور المستهدف:

- ☐ من ٦ إلى ١٨ سنة
- ☐ الأوساط الأكاديمية من ١١ إلى ٢٨ سنة
- ☐ البالغون بعمر ٢٨ سنة فما فوق

ولديها موقع عبر الإنترنت يوفر روابط للأسئلة الشائعة وموارد تدريبية وتعليمية ومعلومات يمكن الوصول إليها عن العالم الرقمي.

٨. **دورة التعلم الإلكتروني: العمل على إنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال**[٢٧٠]
صُممت دورة تعلم إلكتروني "العمل على إنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال " لزيادة الوعي والمعرفة حول الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال، بما في ذلك الإساءة التي تيسرها التكنولوجيا، وتعزيز الاستراتيجيات والإجراءات القائمة على الأدلة للوقاية والاستجابة. وتغطي الدورة السياسات والدعوة ومجموعة واسعة من الجوانب البرنامجية. وقد أُعدت دورة الاستعراض والتعلم الإلكتروني بدعم مالي من "صندوق إنهاء العنف".

٩. **تحالف WeProtect العالمي كيفية التحدث عن الاعتداء الجنسي على الأطفال في العالم الرقمي**[٢٧١]
يوضح هذا الموجز الاستراتيجي التحديات التي تواجه التواصل حول الاستغلال والانتهاك الجنسي للأطفال عبر الإنترنت. ويقدم توصيات أولية للمتواصلين.

٢٦٩. En TIC confío+، وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كولومبيا، ٢٠٢١.
٢٧٠. العمل على إنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال، اليونيسف، ٢٠٢٢.
٢٧١. كيف تتحدث عن الاعتداء الجنسي على الأطفال في العالم الرقمي، تحالف WeProtect العالمي، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

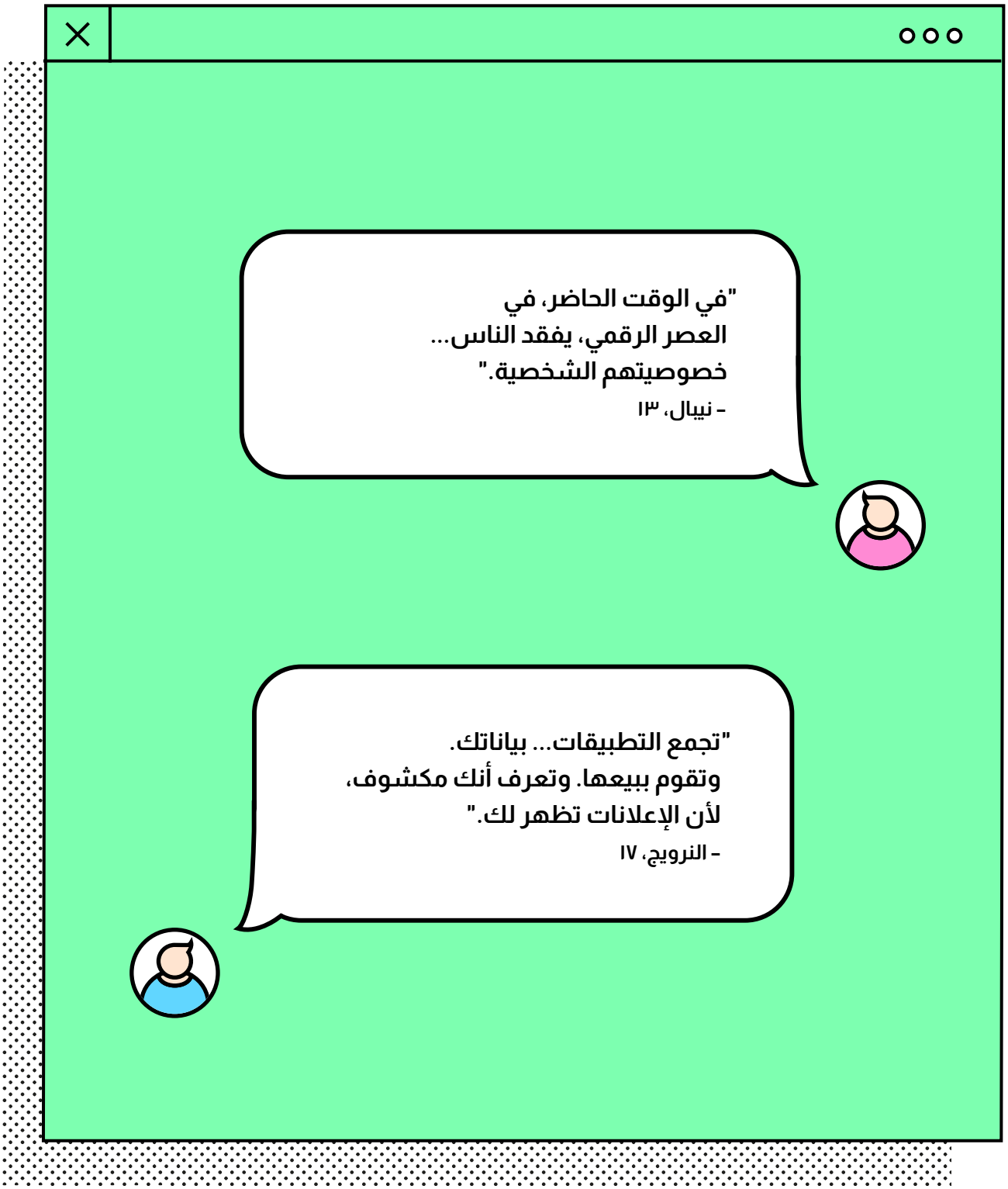

< القسم السابق
القسم التالي >

# ٩ البحث والتطوير

**وتكتسي البيانات والبحوث المستكملة بانتظام أهمية حاسمة لفهم آثار البيئة الرقمية على حياة الأطفال، وتقييم أثرها على حقوقهم، وتقييم فعالية تدخلات الدولة. وينبغي للدول الأطراف أن تكفل جمع بيانات قوية وشاملة ومزودة بموارد كافية وتصنيف البيانات حسب العمر والجنس والإعاقة والموقع الجغرافي والأصل الإثني والقومي والخلفية الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي أن تسترشد التشريعات والسياسات والممارسات بهذه البيانات والبحوث، بما في ذلك البحوث التي تجرى مع الأطفال ومن قبلهم وينبغي أن تكون متاحة في المجال العام. يجب أن يحترم جمع البيانات والبحوث المتعلقة بالحياة الرقمية للأطفال خصوصيتهم وأن يفي بأعلى المعايير الأخلاقية.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرة ٣٠[٢٧٢]

## الهدف:

لضمان اتباع نهج شامل وحديث لسلامة الطفل عبر الإنترنت، من الضروري اتخاذ كل خطوة من الخطوات أدناه.

## نص السياسة النموذجية:

إنشاء وتمويل أطر وطنية وإقليمية فعالة ومتاحة للجمهور للبحث والتطوير في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت لدعم وضع وتنفيذ سياسات سلامة الطفل عبر الإنترنت.

**٩أ. وضع أطر أبحاث سلامة الطفل عبر الإنترنت**

ينبغي للبلدان أن تنشئ صندوقًا مركزيًا للبحوث من أجل وضع برنامج للبحوث يتضمن اختصاصات وأهداف محددة بوضوح لا تزال سارية، وذلك للتمكين من إجراء بحوث مستمرة في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت تشمل طائفة واسعة من المسائل ذات الصلة. يجب على البلدان، حيثما أمكن، التواصل والتعاون مع بعضها البعض بشأن البحث والتطوير في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت. يجب أن يساعد تحليل الثغرات في ضمان إعطاء الأولوية للموارد في المجالات الأكثر احتياجًا وتجنب الازدواجية غير الضرورية. وينبغي إتاحة البحوث للشركاء الإقليميين أو الدوليين، ولا سيما الذين لديهم أقل الموارد.

**٩ب. الابتكار المستمر**

ستفيد الأدلة البحثية في تطوير المنتجات والخدمات التي تدمج السلامة حسب التصميم؛ وتمكين تقييم ممارسة سلامة الطفل عبر الإنترنت؛ وتوفير فهم لتجارب الأطفال وحلولهم عبر الإنترنت في السياق الوطني.

**٩ت. إنشاء مراكز امتياز في البحث والتطوير في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت**

وينبغي للبلدان أن تنشئ مراكز امتياز داخل المؤسسات القائمة (الجامعات والأوساط الصحية ومراكز الابتكار) التي يمكنها أن تتشارك وتتعاون في تطوير الأدوات والخدمات والمهارات المتعلقة بسلامة الطفل عبر الإنترنت من خلال المشاركة الوطنية والإقليمية والدولية. ▶

٢٧٢. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

٩ البحث والتطوير

**٩ث. إنشاء أطر أخلاقية قوية للبحث والتطوير في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت**[٢٧٣]
ينبغي للبلدان أن تضع مبادئ توجيهية للباحثين العاملين في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت، بما في ذلك النظر بفعالية في حقوق الطفل كجزء من عملية البحث. وينبغي أن يشمل ذلك توجيهات واضحة بشأن جمع البيانات والآثار الأخلاقية والحقوقية المترتبة على معالجة بيانات الأطفال. وينبغي أن تكون مصالح الطفل هي الاعتبار الرئيسي ضمن الأطر الأخلاقية للبحث والتطوير بشأن سلامة الطفل عبر الإنترنت، بما في ذلك في الحالات ذات الاهتمام العام.

**٩ج. إنشاء أطر لجمع المعلومات**
يجب على المنظمين العاملين في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت وضع أطر لجمع المعلومات التي ستتيح لهم رصد وتقييم فعالية سلامة الطفل عبر الإنترنت في سياقات مختلفة وتأثيرها على مجموعات مختلفة من الأطفال. يجب أن يشكل رصد وتقييم إجراءات سلامة الأطفال عبر الإنترنت جزءًا من عملية البحث والتطوير.

**٩ح. تمكين الوصول إلى بيانات الشركات الخاصة من أجل المصلحة العامة**
ينبغي وضع أطر عمل حيث يجب على وسائل التواصل الاجتماعي والشركات الأخرى مشاركة بياناتها لدعم البحث بما يخدم مصالح الطفل الفضلى.

**٩خ. التأكد من أن البيانات والإحصاءات ذات صلة بالسياق**
وينبغي أن تعكس النماذج الإحصائية الصورة المحلية، لدعم مستوى فهم القضايا الوطنية والاستجابة لها. وينبغي أن تتيح إمكانية رصد الآثار العابرة للحدود.

٢٧٣. الأطفال ودورة البيانات: الحقوق والأخلاقيات في عالم البيانات الضخمة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠١٧.

< القسم السابق
القسم التالي >

٩ البحث والتطوير

## خريطة طريق لتحقيق السياسة:

أ **وضع أطر أبحاث سلامة الطفل عبر الإنترنت**

ينبغي للبلدان أن تنشئ صندوقًا مركزيًا للبحوث من أجل وضع برنامج للبحوث يتضمن اختصاصات وأهداف محددة بوضوح لا تزال سارية، وذلك للتمكين من إجراء بحوث مستمرة في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت تشمل طائفة واسعة من المسائل ذات الصلة. يجب على البلدان، حيثما أمكن، التواصل والتعاون مع بعضها البعض بشأن البحث والتطوير في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت. يجب أن يساعد تحليل الثغرات في ضمان إعطاء الأولوية للموارد في المجالات الأكثر احتياجًا وتجنب الازدواجية غير الضرورية. وينبغي إتاحة البحوث للشركاء الإقليميين أو الدوليين، ولا سيما الذين لديهم أقل الموارد.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. تحديد صناديق و/أو مؤسسات البحث القائمة التي قد تضم البحوث أو تمولها في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت.
٢. تحديد مجال البحث المطلوب.
٣. وضع معايير صارمة لضمان مساهمة البحث في محو أمية الأطفال وسلامتهم ورفاههم.
٤. التأكد من أن القائمين بالبحوث على دراية بجميع مجالات خارطة الطريق المتعلقة بالسياسات ولا يركزون فقط على مجال واحد.
٥. جعل جميع تمويلات البحوث معتمدة على المشاركة الواسعة في النتائج، بما في ذلك الاحتفاظ بنتائج البحوث في مستودع مركزي وإتاحة الأموال للنشر واستيعاب السياسات.

< القسم السابق
القسم التالي >

٩ البحث والتطوير

ب **الابتكار المستمر**

ستفيد الأدلة البحثية في تطوير المنتجات والخدمات التي تدمج السلامة حسب التصميم؛ وتمكين تقييم ممارسة سلامة الطفل عبر الإنترنت؛ وتوفير فهم لتجارب الأطفال عبر الإنترنت في السياق الوطني.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. تخطيط تغييرات المنتجات والخدمات – عالميًا – ومشاركتها على نطاق واسع، لضمان إتاحة التقدم المتحقق في سلامة الأطفال في جزء واحد من العالم لأجزاء أخرى من العالم.
٢. تحديد المجالات التي تم فيها إحراز تقدم، وإشراك المنظمات غير الحكومية الدولية أو مجموعات الخبراء في دعم نشرها.
٣. الاستفادة من الترتيبات مع المنظمات الحكومية الدولية والشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية لنشر الممارسات الجيدة – على سبيل المثال، يجب أن يكون التبرع بأجهزة الكمبيوتر مشروطًا بدمج ميزات السلامة والخصوصية بشكل افتراضي.

ت **إنشاء مراكز امتياز في البحث والتطوير في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت**[٢٧٤]

يجب على البلدان تطوير مراكز سلامة الأطفال عبر الإنترنت التي يمكنها المشاركة والتعاون في تطوير الأدوات والخدمات والمهارات المتعلقة بسلامة الأطفال عبر الإنترنت من خلال المشاركة الوطنية والإقليمية والدولية.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. وضع مراكز سلامة الطفل عبر الإنترنت في الإدارات الحكومية أو المؤسسات الأكاديمية القائمة.
٢. النظر في إنشاء مراكز لسلامة الطفل عبر الإنترنت في جميع المناطق ذات المتطلبات الثقافية والتنظيمية المماثلة، لتبادل أفضل الممارسات.

٢٧٤. التحديات والاستراتيجيات العالمية لسلامة الطفل عبر الإنترنت، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠١١.

< القسم السابق
القسم التالي >

٩ البحث والتطوير

**ث** **إنشاء أطر أخلاقية قوية للبحث والتطوير في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت**[٢٧٥]

ينبغي للبلدان أن تضع مبادئ توجيهية للباحثين العاملين في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت، بما في ذلك النظر بفعالية في حقوق الطفل كجزء من عملية البحث. وينبغي أن يشمل ذلك توجيهات واضحة بشأن جمع البيانات والآثار الأخلاقية والحقوقية المترتبة على معالجة بيانات الأطفال. وينبغي أن تكون مصالح الطفل هي الاعتبار الرئيسي ضمن الأطر الأخلاقية للبحث والتطوير بشأن سلامة الطفل عبر الإنترنت، بما في ذلك في الحالات ذات الاهتمام العام.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. وضع معايير دنيا للبحوث المسؤولة (انظر الموارد أدناه، على سبيل المثال المبادئ التوجيهية لـ ECPAT).
٢. التأكد من أن المعايير مدمجة في تمويل و/أو قبول نتائج البحث. انظر الأدوات الداعمة ١ (الصفحة رقم ١٥٦).
٣. تأكد من أن التدريب على سلامة الطفل للباحثين إلزامي (انظر مجال تطبيق السياسة حول التدريب، صفحة رقم ١٤٤).

**ج** **إنشاء أطر لجمع المعلومات**

يجب على المنظمين العاملين في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت وضع أطر لجمع المعلومات التي ستتيح لهم رصد وتقييم فعالية سلامة الطفل عبر الإنترنت في سياقات مختلفة وتأثيرها على مجموعات مختلفة من الأطفال. يجب أن يشكل رصد وتقييم إجراءات سلامة الأطفال عبر الإنترنت جزءًا من عملية البحث والتطوير.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فسيساعد ذلك في ضمان أن المنظمين يحتاجون إلى أطر لجمع المعلومات لفهم المدخلات والأساليب والنتائج. وينبغي أن تشمل أي متطلبات قانونية أو تنظيمية سلطات الإبلاغ والشفافية وجمع المعلومات. ومن الأمثلة على ذلك اللائحة العامة لحماية البيانات[٢٧٦] ومشروع قانون السلامة عبر الإنترنت في المملكة المتحدة.[٢٧٧]

٢٧٥. الأطفال ودورة البيانات: الحقوق والأخلاقيات في عالم البيانات الضخمة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠١٧.
٢٧٦. اللائحة العامة لحماية البيانات، الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٨.
٢٧٧. مسودة مشروع قانون السلامة عبر الإنترنت، قسم التكنولوجيا الرقمية والثقافة والإعلام، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

٩ البحث والتطوير

ح **تمكين الوصول إلى بيانات الشركات الخاصة من أجل المصلحة العامة**

ينبغي وضع أطر عمل حيث يجب على وسائل التواصل الاجتماعي والشركات الأخرى مشاركة بياناتها لدعم البحث بما يخدم مصالح الطفل الفضلى.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. إجراء التوعية لشركات وسائل التواصل الاجتماعي في الإقليم المعني، وطلب الوصول إلى مجموعات البيانات عند الاقتضاء.
٢. الانضمام إلى المحادثات الإقليمية أو الوطنية أو العالمية التي تقدم طلبات مماثلة.

خ **التأكد من أن البيانات والإحصاءات ذات صلة بالسياق**

يجب على الجهات التنظيمية العاملة في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت وضع أطر لجمع المعلومات التي من شأنها السماح لهم بمراقبة وتقييم فعالية سلامة الطفل عبر الإنترنت في سياقات مختلفة وتأثيرها على مجموعات مختلفة من الأطفال. يجب أن يشكل رصد وتقييم إجراءات سلامة الطفل عبر الإنترنت جزءًا من عملية البحث والتطوير.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. الحصول على الإحصائيات والعثور عليها من وكالات موثقة بشكل جيد وذات سمعة طيبة.
٢. المشاركة مع أصحاب المصلحة من هذه الوكالات للتحقق من صحة إحصائياتك وتأكيدها.

< القسم السابق
القسم التالي >

٩ البحث والتطوير

## كيف يتوافق هذا مع الوثائق التأسيسية:

القدرة ٢ الاستجابة الوطنية النموذجية - بحث وتحليل ورصد الممارسات الجيدة في مجال إنفاذ القانون:

وكحد أدنى، ينبغي أن يتضمن التحليل ما يلي: تقييم التهديد الحالي للاستغلال والاعتداء الجنسي، وكيف يتجلى ذلك التهديد، ومن هو الأكثر عرضة للخطر؛ وتقييم مدى تعرض البلد لهذا التهديد؛ وتقييم الاستجابة المؤسسية الحالية؛ واستعراض وتقييم تنفيذ التشريعات والسياسات المعمول بها لتقييم الامتثال للمعايير الدولية والممارسات الجيدة؛ واستعراض الاستجابة الحالية للنظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – بما في ذلك آليات الإبلاغ عبر الخط الساخن ومشاركة الصناعة؛ ووضع خريطة لنشاط أصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في هذه المسألة.

ولتوفير المعلومات للتحليل، يلزم توفير إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من البيانات والمعلومات ذات الصلة بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي من المنظمات الممثلة في الهيئة الوطنية وأي أصحاب مصلحة آخرين ذوي صلة. بالإضافة إلى ذلك، يجب جمع البيانات الأولية من مجموعة متنوعة من المصادر مثل الأطفال والآباء والمعلمين والقائمين على إنفاذ القانون ومقدمي الخدمات.

المصدر: الاستجابة الوطنية النموذجية للتحالف العالمي WeProtect، الصفحات ٥-٦[٢٧٨]

٢٧٨. الاستجابة الوطنية النموذجية، تحالف WeProtect العالمي، ٢٠١٦.

< القسم السابق
القسم التالي >

٩ البحث والتطوير

## الأدوات الداعمة:

### ا. قائمة مرجعية لاعتبارات أخلاقيات البحث

تحدد العملية د (" إنشاء أطر أخلاقية قوية للبحث والتطوير في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت") الحاجة إلى التفكير بشكل شامل حول أخلاقيات البحث في المنهجية والتمويل وجمع البيانات. صُمّمت هذه القائمة المرجعية للمساعدة في ضمان معالجة أطر أخلاقيات البحث الخاصة بك لهذه المجالات.

**هل يأخذ اختيار البحث للتمويل الحكومي في الاعتبار سلامة الطفل عبر الإنترنت؟**

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فكيف ستتم معالجة ذلك؟

**هل يشمل تمويل البحث تقييم تأثير الطفل أو المراجعة الأخلاقية؟**

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فكيف ستتم معالجة ذلك؟

< القسم السابق
القسم التالي >

٩ البحث والتطوير

**هل يوجد إطار أخلاقي للباحثين والمطورين بما في ذلك منظور حقوق الطفل؟**

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فكيف ستتم معالجة ذلك؟

**هل يتم تدريب الباحثين والمطورين وصناع القرار التمويلي على سلامة الطفل عبر الإنترنت وحقوق الطفل؟**

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فكيف ستتم معالجة ذلك؟

< القسم السابق
القسم التالي >

٩ البحث والتطوير

**هل يُطبق المبدأ الوقائي على البحث والتطوير؟**

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدِّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فكيف ستتم معالجة ذلك؟

**هل تتوفر بيانات مفتوحة المصدر لدعم أبحاث سلامة الطفل عبر الإنترنت؟**

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدِّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فكيف ستتم معالجة ذلك؟

< القسم السابق
القسم التالي >



## موارد أخرى للرجوع إليها:

١. **جامعة أكسفورد – إطار للبحوث والابتكارات المسؤولة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)**[٢٧٩]
ويستكشف هذا الإطار، الذي يموله مجلس بحوث العلوم الهندسية والفيزيائية (EPSRC)، القضايا الأخلاقية في بحوث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهو من إعداد مرصد البحوث والابتكارات المسؤولة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويوفر تعليمات واضحة بشأن كيفية إجراء البحوث العملية والأخلاقية.

٢. **شراكة إنهاء العنف – تعطيل الضرر**[٢٨٠]
بالشراكة مع منظمة EPCAT الدولية والإنتربول ومكتب أبحاث اليونيسف، وبتمويل من شراكة إنهاء العنف، يعد مشروع "تعطيل الضرر" مشروعا بحثيًا يفكك كيفية تسهيل التكنولوجيا الرقمية الاستغلال والانتهاك الجنسي للأطفال في ١٣ دولة في شرق وجنوب أفريقيا وجنوب شرق آسيا.

٣. **المبادئ التوجيهية للبحوث الأخلاقية المتعلقة بالاستغلال الجنسي للأطفال**[٢٨١]
هذا دليل للباحثين الذين يتطلعون إلى إجراء أبحاث حول القضايا المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال، مما يثير بعض القضايا والمعضلات الأخلاقية. تساعد هذه الإرشادات الباحثين على تشكيل مشروعهم البحثي بطرق تقلل من الضرر الذي يلحق بالأطفال.

٤. **رأي وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي**[٢٨٢]
رأي وكالة الحقوق الأساسية ٩: عندما يمول الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أنشطة البحث والتطوير، يجب أن يطلبوا من المقاولين إشراك خبراء في حماية البيانات الشخصية والحقوق الأساسية الأخرى. وينبغي على الباحثين العلميين والصناعة أن يولوا اهتمامًا لتأثير الخصائص النمطية الظاهرية، فضلًا عن العمر ونوع الجنس، على تكوين مجموعات الاختبار، من أجل القضاء على أي مخاطر تترتب على النتائج التمييزية لنتائج الاختبارات.

٥. **مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان – إرشادات بشأن نهج قائم على حقوق الإنسان تجاه البيانات**[٢٨٣]
ويقدم هذا التوجيه توصيات ومبادئ لأصحاب المصلحة في مجال البيانات وصانعي السياسات لتحسين استخدامهم للبيانات والإحصاءات. وهو يضمن احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها بناءً على جدول أعمال عام ٢٠٣٠ الذي يتم اعتماده عند جمع البيانات أو تصنيفها.

٢٧٩. إطار عمل للبحث والابتكار المسؤول في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، جامعة أكسفورد، ٢٠١٤.
٢٨٠. تعطيل الضرر، إنهاء شراكة العنف، ٢٠١٩.
٢٨١. المبادئ التوجيهية للبحوث الأخلاقية حول الاستغلال الجنسي للأطفال، منظمة EPCAT الدولية، ٢٠١٩.
٢٨٢. تحت الأعين اليقظة: القياسات الحيوية، نظم تكنولوجيا المعلومات والحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، ٢٠١٨.
٢٨٣. نهج قائم على حقوق الإنسان تجاه البيانات، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ٢٠١٨.

< القسم السابق
القسم التالي >

"من الأسهل في الوقت الحاضر اختراق الأشخاص والحصول على معلومات حساسة دون موافقتهم باستخدام التكنولوجيا الرقمية."
- باكستان، ١٢

"لماذا تسألني [مواقع الويب ووسائل التواصل الاجتماعي] عن معلوماتي الشخصية إذا كانوا لا يستخدمونها لأي غرض؟"
- الإمارات العربية المتحدة، ١٧

< القسم السابق
القسم التالي >

# ١٠ التعاون العالمي

**وتتطلب طبيعة البيئة الرقمية العابرة للحدود وعبر الوطنية تعاونًا دوليًا وإقليميًا قويًا لضمان احترام جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول والأعمال التجارية وغيرها من الجهات الفاعلة، حقوق الطفل وحمايتها وإعمالها على نحو فعال فيما يتعلق بالبيئة الرقمية. لذلك، من الأهمية بمكان أن تتعاون الدول الأطراف على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة والشركات والمنظمات المتخصصة في حماية الطفل وحقوق الإنسان فيما يتعلق بالبيئة الرقمية.**

**وينبغي للدول الأطراف أن تعزز وتساهم في تبادل الخبرات والممارسات الجيدة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وأن تنشئ وتعزز بناء القدرات والموارد والمعايير والأنظمة ووسائل الحماية عبر الحدود الوطنية التي تمكّن جميع الدول من إعمال حقوق الطفل في البيئة الرقمية. وينبغي لها أن تشجع على صياغة تعريف مشترك لما يشكل جريمة في البيئة الرقمية، والمساعدة القانونية المتبادلة، وجمع الأدلة وتبادلها معًا.**

المصدر: التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١)، الفقرتان ١٢٣ و١٢٤[٢٨٤]

## الهدف:

التعاون مع المنظمات والجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والعالمية لتبادل أفضل الممارسات.

## نص السياسة النموذجية:

من الضروري اتخاذ كل خطوة من الخطوات أدناه لضمان اتباع نهج شامل لسلامة الطفل عبر الإنترنت.

١٠أ. **إنشاء أطر علاقات رسمية (مثل مذكرة تفاهم) مع المجتمعات الإقليمية والعالمية المعنية بسلامة الطفل عبر الإنترنت**
تعزيز التعاون الدولي لتعزيز سلامة الطفل عبر الإنترنت في جميع أنحاء العالم أمرًا بالغ الأهمية لضمان الأمن العالمي. ينبغي للبلدان إضفاء الطابع الرسمي على عمليات التعاون من أجل الاستثمارات المشتركة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجالات المتعلقة بالأمن عبر الإنترنت، وبناء القدرات في مجال سلامة الأطفال عبر الإنترنت والابتكار وإنفاذ القانون ونظام العدالة والتعليم من بين أمور أخرى.

١٠ب. **الاشتراك في الصكوك القانونية الإقليمية والدولية التي تعزز التعاون بشأن سلامة الطفل عبر الإنترنت**
يجب على البلدان تحديد الصكوك الإقليمية والدولية الرئيسية التي ستتيح لها التعاون مع البلدان الأخرى بشأن سلامة الطفل عبر الإنترنت. وينبغي لهذا أن يتضمن، من ضمن أمور أخرى، الاتفاقيات الدولية بشأن التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ وأفضل الممارسات الدولية؛ والبرامج الدولية التي قد توفر الموارد للتعاون في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت؛ والحصول على أي حقوق للإنسان أو معايير ذات صلة من شأنها أن تيسر التعاون بين البلدان. ◄

٢٨٤. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

١٠ التعاون العالمي

**١٠ات. تحديد البلدان والمنظمات الشريكة التي يمكنها تقديم نماذج ودعم مناسبين لتطوير سلامة الطفل عبر الإنترنت**
وقد لا يكون من الضروري البدء في وضع السياسات من نقطة الصفر. يجب على البلدان البحث عن أمثلة ذات صلة لأطر وأدوات سلامة الطفل عبر الإنترنت التي قد تستخدمها وتتكيف مع سياقها الخاص. وقد يكون تبادل المعلومات حول التحديات والمشاكل التي تواجه سلامة الطفل عبر الإنترنت مفيدًا للغاية لتخطيط سياسات سلامة الطفل عبر الإنترنت وتطويرها وتنفيذها.

**١٠ث. دعم البلدان الأخرى التي تضع سياسات سلامة الطفل عبر الإنترنت**
عند الاقتضاء، تبادل القوانين النموذجية أو الأطر التنظيمية أو الدروس المستفادة أو غيرها من المواد التي بوسع الدول الأخرى استخدامها لتطوير أطرها وسياساتها لسلامة الطفل عبر الإنترنت.[٢٨٥]

## خريطة طريق لتحقيق السياسة:

أ **إنشاء أطر علاقات رسمية (مثل مذكرات التفاهم) مع المجتمعات المحلية الإقليمية والعالمية المعنية بسلامة الطفل عبر الإنترنت.**

تعزيز التعاون الدولي لتعزيز سلامة الطفل عبر الإنترنت في جميع أنحاء العالم أمرًا بالغ الأهمية لضمان الأمن العالمي. ينبغي للبلدان إضفاء الطابع الرسمي على عمليات التعاون من أجل الاستثمارات المشتركة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجالات المتعلقة بالأمن الفضاء الإلكتروني، وبناء القدرات في مجال سلامة الأطفال عبر الإنترنت والابتكار وإنفاذ القانون ونظام العدالة والتعليم من بين أمور أخرى.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. تحديد اتفاقيات ومعاهدات سلامة الأطفال الإقليمية والعالمية ذات الصلة عبر الإنترنت (انظر الوثائق الرئيسية).
٢. الترتيب للاشتراك وإضافة الخطوات اللازمة لطفلك إلى خريطة طريق السلامة عبر الإنترنت.
٣. التحقق من أن هذه تتضمن، كحد أدنى، أي إجراءات مطلوبة على النحو المنصوص عليه في:

- ☐ أهداف التنمية المستدامة[٢٨٦]
- ☐ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية[٢٨٧]
- ☐ التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية.[٢٨٨]
- ☐ الاستجابة الوطنية النموذجية.[٢٨٩] انظر الأداة الداعمة ١ (الصفحة رقم ١٦٦).

٢٨٥. انظر على سبيل المثال مواد القيادة والتعاون الدولية لمفوض السلامة الإلكترونية الأسترالي، ٢٠٢١.
٢٨٦. تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الأمم المتحدة، ٢٠٢١.
٢٨٧. اتفاقية حقوق الطفل، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ١٩٨٩.
٢٨٨. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، ٢٠٢١.
٢٨٩. الاستجابة الوطنية النموذجية، WeProtect، ٢٠١٦.

< القسم السابق
القسم التالي >

١٠ التعاون العالمي

**ب** **الاشتراك في الصكوك القانونية الإقليمية والدولية التي تعزز التعاون بشأن سلامة الطفل عبر الإنترنت**

يجب على البلدان تحديد الصكوك الإقليمية والدولية الرئيسية التي ستتيح لها التعاون مع البلدان الأخرى بشأن سلامة الطفل عبر الإنترنت. وينبغي لهذا أن يتضمن، من ضمن أمور أخرى، الاتفاقيات الدولية بشأن التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ وأفضل الممارسات الدولية؛ والبرامج الدولية التي قد توفر الموارد للتعاون في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت؛ والحصول على أي حقوق للإنسان أو معايير ذات صلة من شأنها أن تيسر التعاون بين البلدان.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. التشاور مع وكالات الإنفاذ الدولية، مثل الإنتربول[٢٩٠] واليوروبول.[٢٩١]
٢. البحث عن أفضل الممارسات من المنظمات العالمية مثل المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين[٢٩٢] ومؤسسة مراقبة الإنترنت.[٢٩٣]

٢٩٠. من نحن، الانتربول.
٢٩١. نبذة عن اليوروبول، اليوروبول.
٢٩٢. عملنا، المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين (NCMEC).
٢٩٣. نبذة عنا، مؤسسة مراقبة الإنترنت (IWF).

< القسم السابق
القسم التالي >

١٠ التعاون العالمي

**ت** **تحديد البلدان والمنظمات الشريكة التي يمكنها تقديم نماذج ودعم مناسبين لتطوير سلامة الطفل عبر الإنترنت**

وقد لا يكون من الضروري البدء في وضع السياسات من نقطة الصفر. يجب على البلدان البحث عن أمثلة ذات صلة لأطر وأدوات سلامة الطفل عبر الإنترنت التي قد تستخدمها وتكيف مع سياقها الخاص. وقد يكون تبادل المعلومات حول التحديات والمشاكل التي تواجه سلامة الطفل عبر الإنترنت مفيدًا للغاية لتخطيط سياسات سلامة الطفل عبر الإنترنت وتطويرها وتنفيذها.

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فإنها ستساعد على الاتصال بالهيئات الإقليمية، مثل ائتلاف حقوق الطفل في آسيا،[٢٩٤] قادة البلدان مثل مؤسسة آلانا في البرازيل،[٢٩٥] أو منظمات الخبراء مثل مؤسسة مراقبة الإنترنت،[٢٩٦] مؤسسة 5Rights،[٢٩٧] اليونيسف،[٢٩٨] INHOPE[٢٩٩] أو مبادرة الإنترنت الآمن في الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال.[٣٠٠] سيكون لدى هذه المنظمات الموارد والمعلومات، وفي كثير من الحالات قد تساعدك على تحديد الشركاء المحليين أو ذوي الصلة.

٢٩٤. نبذة عنا، تحالف حقوق الطفل في آسيا.
٢٩٥. نبذة عنا، مؤسسة آلانا.
٢٩٦. نبذة عنا، مؤسسة مراقبة الإنترنت (IWF).
٢٩٧. مؤسسة 5Rights، مؤسسة 5Rights.
٢٩٨. نبذة عنا، اليونيسف.
٢٩٩. قصتنا، INHOPE، ٢٠٢١.
٣٠٠. Safe Online، إنهاء العنف ضد الأطفال، ٢٠٢٢.

< القسم السابق
القسم التالي >

١٠ التعاون العالمي

ث **دعم البلدان الأخرى التي تضع سياسات سلامة الطفل عبر الإنترنت**

عند الاقتضاء، تبادل القوانين النموذجية أو الأطر التنظيمية أو الدروس المستفادة أو غيرها من المواد التي بوسع الدول الأخرى استخدامها لتطوير أطرها وسياساتها لسلامة الطفل عبر الإنترنت.[٣٠١]

**إذا كانت الإجابة بنعم**، قدّم التفاصيل:

**إذا كانت الإجابة لا**، فستساعد على:

١. تحديد المنظمات الأخرى و/أو الوزارات الرائدة في منطقتك.
٢. النظر في أفضل الممارسات من مناطق أخرى، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) أو الاتحاد الأوروبي.
٣. مشاركة مواردك وحلولك بسخاء.
٤. التفكير في كيفية تشكيل شراكات مع الذين لديهم موارد أقل.
٥. تشجيع المتلقين على المشاركة لاحقًا.
٦. التنسيق مع أفضل الممارسات الدولية والسعي بشكل استباقي للمشاركة مع البلدان ذات الموارد الأقل أو تمكينها: على سبيل المثال، التوأمة مع بلد أو منطقة معينة، أو توفير الدعم الفني مثل الترجمة القانونية أو اللغوية لأجزاء من خارطة الطريق، أو توفير ورش عمل للعاملين في الخطوط الأمامية – بما في ذلك الإنفاذ.

## كيف يتوافق هذا مع الوثائق التأسيسية:

**نوصي بأن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة، على سبيل الاستعجال، بتيسير عملية تشاور سريعة ومفتوحة لتطوير آليات محدثة للتعاون الرقمي العالمي، مع مناقشة الخيارات في الفصل ٤ كنقطة انطلاق. نقترح هدفًا أوليًا للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة في عام ٢٠٢٠ مع "التزام عالمي بالتعاون الرقمي" لتكريس القيم والمبادئ والتفاهمات والأهداف المشتركة لتحسين بنية التعاون الرقمي العالمي. وكجزء من هذه العملية، نفهم أنه يجوز للأمين العام للأمم المتحدة تعيين مبعوث للتكنولوجيا.**

**٥B: نحن نؤيد اتباع نهج "نظم" أصحاب المصلحة المتعددين من أجل التعاون والتنظيم، وهو نهج يتسم بالتكيف والرقي والشمولية ويلائم الغرض من ذلك العصر الرقمي السريع التعليق.**

المصدر: عصر الترابط الرقمي: تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي التابع للأمين العام للأمم المتحدة ٢٠١٩[٣٠٢]

٣٠١. انظر، على سبيل المثال، مواد القيادة والتعاون الدوليينلمفوض السلامة الإلكترونية الأسترالي.
٣٠٢. عصر الترابط الرقمي، فريق الأمين العام للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي، ٢٠١٩.

< القسم السابق
القسم التالي >

١٠ التعاون العالمي

## الأدوات الداعمة:

### ا. قائمة تحقق بالأطر الدولية التي يتعين الوفاء بها

تحدد العملية أ ("إنشاء أطر علاقات رسمية [مثل مذكرات التفاهم] مع المجتمعات الإقليمية والعالمية المعنية بسلامة الطفل عبر الإنترنت") أنه يجب تلبية الحد الأدنى من المتطلبات في مجموعة من البروتوكولات الدولية ووثائق أفضل الممارسات. يجب أن تعمل الوزارات الرائدة عبر الحكومة بمساعدة هذه الأداة لتقييم الامتثال.

| | وصف كيفية تلبية الحد الأدنى من المتطلبات | ثغرات في الامتثال | تاريخ إخطار الوزارة الرئيسية بهذه الفجوات | التاريخ الذي يتم فيه إخطار مجموعة أصحاب المصلحة المعنيين بسلامة الطفل عبر الإنترنت |
|---|---|---|---|---|
| **أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة** | | | | |
| **اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)** | | | | |
| **البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل:** إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة | | | | |
| بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية | | | | |
| إجراء تقديم البلاغات | | | | |

< القسم السابق
القسم التالي >

١٠ التعاون العالمي

| | وصف كيفية تلبية الحد الأدنى من المتطلبات | ثغرات في الامتثال | تاريخ إخطار الوزارة القائدة بهذه الفجوات؟ | التاريخ الذي تم فيه إخطار مجموعة أصحاب المصلحة المعنيين بسلامة الطفل عبر الإنترنت؟ |
|---|---|---|---|---|
| التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) | | | | |
| الاستجابة الوطنية النموذجية | | | | |
| مبادئ لوكسمبورغ التوجيهية المتعلقة بمصطلحات حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي | | | | |

## موارد أخرى للرجوع إليها:

### أطر دعم التعاون الدولي

١. **خريطة طريق الأمم المتحدة للتعاون الرقمي**[٣٠٣]
صدرت خريطة طريق الأمين العام من أجل التعاون الرقمي،[٣٠٤] بدعم من فريق رفيع المستوى معني بالتعاون الرقمي في عام ٢٠٢٠. وتقدم توصيات لمختلف أصحاب المصلحة بشأن تعزيز التعاون الرقمي العالمي.

٢. **مورد الإنتربول للجرائم المرتكبة ضد الأطفال على شبكة الإنترنت**[٣٠٥]
يوفر موقع الإنتربول عبر الإنترنت مجموعة من الموارد، بما في ذلك معلومات حول عمل الإنتربول، بالإضافة إلى معلومات حول قاعدة بيانات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (CSEA) عبر الإنترنت، وحجب وتصنيف المحتوى، وتحديد هوية الضحايا.

٣. **توصية المجلس المعني بالأطفال في البيئة الرقمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي**[٣٠٦]
تحدد التوصية المبادئ والإرشادات لمساعدة البلدان على إيجاد توازن بين حماية الأطفال من المخاطر عبر الإنترنت وتعزيز الفرص والفوائد التي يوفرها العالم الرقمي.

٣٠٣. خريطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة للتعاون الرقمي، الأمم المتحدة، ٢٠٢٠.
٣٠٤. فريق الأمين العام للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي، الأمم المتحدة، ٢٠٢٠.
٣٠٥. الجرائم ضد الأطفال، الإنتربول.
٣٠٦. توصية المجلس المعني بالأطفال في البيئة الرقمية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تم اعتماده في ٢٠١٢، وعُدّل في ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >



## موارد أخرى للرجوع إليها:

### أطر دعم التعاون الإقليمي

١. **اتفاقية مالابو للاتحاد الأفريقي بشأن الأمن عبر الإنترنت وحماية البيانات الشخصية ٢٠١٤**[٣٠٧]
هذه هي اتفاقية الاتحاد الأفريقي لإنشاء "إطار موثوق به للأمن السيبراني في أفريقيا من خلال تنظيم المعاملات الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية وتعزيز الأمن السيبراني والحوكمة الإلكترونية ومكافحة الجريمة عبر الإنترنت".

٢. **جدول أعمال الاتحاد الأفريقي من أجل الأطفال ٢٠٤٠**[٣٠٨]
يحدد جدول أعمال الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٤٠، جدول أعمال ٢٠٦٣، الأهداف المتعلقة بالأطفال في جميع أنحاء القارة. ويستند جدول الأعمال إلى الفقرة ٥٣ التي تنص على "تمكين الأطفال الأفارقة من خلال التنفيذ الكامل للميثاق الأفريقي لحقوق الطفل".

٣. **استراتيجية المفوضية الأوروبية لتحسين الإنترنت للأطفال**[٣٠٩]
هذه هي الاستراتيجية الأوروبية للمفوضية الأوروبية من أجل إنترنت أفضل للأطفال. وتتناول الاستراتيجية المهارات والأدوات الرقمية للأطفال، كما تحدد إمكانات السوق في تطوير محتوى تفاعلي وإبداعي وتعليمي عبر الإنترنت.

٤. **الاستجابة الوطنية النموذجية (MNR) لتحالف WeProtect العالمي**[٣١٠]
تركز الاستجابة الوطنية النموذجية (MNR) على مساعدة البلدان على بناء استجابتها للاستغلال والاعتداء الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، ولكنها تشير إلى تعذّر معالجة ذلك بشكل منفصل. ولا بد من وجود مجموعة أوسع من القدرات لمنع ومعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسي للأطفال لضمان استجابة وطنية كاملة.

٥. **خريطة سياسة الإنترنت الأفضل للأطفال (BIK)**[٣١١]
تقدم خريطة سياسة الإنترنت الأفضل للأطفال (BIK) نظرة عامة شاملة على استراتيجيات وسياسات الإنترنت الأفضل للأطفال التي يتم تنفيذها حاليًا في جميع أنحاء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

٦. **خطة العمل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال**[٣١٢] **والإعلان المتعلق بحماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال والاعتداء عبر الإنترنت في رابطة أمم جنوب شرق آسيا**[٣١٣]
وتوفر الخطة الإقليمية خريطة طريق لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠١٣ بشأن حماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال عبر الإنترنت. ◄

٣٠٧. إتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن عبر الإنترنت وحماية البيانات الشخصية، الاتحاد الأفريقي، ٢٠١٤.
٣٠٨. جدول أعمال أفريقيا من أجل الأطفال لعام ٢٠٤٠، رعاية أفريقيا الملائمة للأطفال، لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه، ٢٠١٦
٣٠٩. استراتيجية أوروبية من أجل إنترنت أفضل لأطفالنا، المفوضية الأوروبية، ٢٠٢١.
٣١٠. الاستجابة الوطنية النموذجية، تحالف WeProtect العالمي، ٢٠١٦.
٣١١. خريطة أفضل لسياسة الإنترنت للأطفال، إنترنت أفضل للأطفال، ٢٠٢٠.
٣١٢. خطة العمل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا للقضاء على العنف ضد الأطفال، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠١٩.
٣١٣. إنهاء العنف ضد الأطفال في الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، اليونيسف شرق آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠١٩.

< القسم السابق
القسم التالي >



**٧. دراسة حالة – اتفاقيات مجلس أوروبا**

وتقضي اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي، المعروفة أيضا باسم "اتفاقية لانزاروتي"،[٣١٤] بتجريم جميع أنواع الجرائم الجنسية المرتكبة ضد الأطفال. وينص على أن تعتمد الدول في أوروبا وخارجها تشريعات محددة وتتخذ تدابير لمنع العنف الجنسي وحماية الأطفال الضحايا ومحاكمة الجناة.

"لجنة لانزاروتي"[٣١٥] (أي لجنة الأطراف في اتفاقية لانزاروتي) هي الهيئة المنشأة لرصد[٣١٦] ما إذا كانت الأطراف تنفذ اتفاقية لانزاروتي بفعالية. واللجنة مكلفة أيضًا بتحديد الممارسات الجيدة، ولاسيما[٣١٧] منها خلال أنشطة بناء القدرات[٣١٨] (الزيارات الدراسية والمؤتمرات وما إلى ذلك).

ويساعد مجلس أوروبا في حماية المجتمعات في مختلف أنحاء العالم من خطر الجريمة الإلكترونية من خلال اتفاقية بودابست بشأن الجرائم الإلكترونية وبروتوكولها بشأن كراهية الأجانب والعنصرية، ولجنة اتفاقية الجرائم الإلكترونية، وبرامج التعاون التقني بشأن الجرائم الإلكترونية.

والاتفاقية هي أول معاهدة دولية بشأن الجرائم المرتكبة عن طريق الإنترنت والشبكات الحاسوبية الأخرى، وتتناول على وجه الخصوص انتهاكات حقوق التأليف والنشر، والاحتيال المتصل بالكمبيوتر، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، وانتهاكات أمن الشبكات. كما تشتمل على سلسلة من الصلاحيات والإجراءات، من قبيل البحث عن الشبكات الحاسوبية واعتراضها.

**٨. المبادئ والتوصيات الأولية لمنظمة الدول الأمريكية بشأن حماية البيانات) حماية البيانات الشخصية)[٣١٩]**

وهذه نتيجة لدراسة أجرتها اللجنة القانونية للبلدان الأمريكية لأطر حماية البيانات .وتمثل المبادئ التوجيهية نموذجًا لقانون البلدان الأمريكية بشأن الوصول إلى المعلومات العامة. وهي تمثل توجيه الأمانة العامة لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بشأن تصميم وتنفيذ وتقييم أطرها القانونية المحلية فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات العامة.

**أطر التعاون المشترك بين البلدان ودعم الأصدقاء**

**٩. مبادئ لوكسمبورغ التوجيهية المتعلقة بمصطلحات حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي[٣٢٠]**

وهذه المبادئ التوجيهية هي مبادرة من ١٨ شريكًا دوليًا لمواءمة المصطلحات والتعاريف المتعلقة بحماية الطفل. وهي تهدف إلى توفير مزيد من الوضوح المفاهيمي بشأن المصطلحات من أجل ضمان تعزيز الدعوة والسياسات والقوانين واتساقها في جميع اللغات في جميع مناطق العالم.

**١٠. دعم الشرطة الاسكتلندية لتطوير سياسة الطفل عبر الإنترنت في رواندا[٣٢١]**

وهذه شراكة بين الشرطة الاسكتلندية وحكومة رواندا. لدى مؤسسة 5Rights منشور مدون مفصل يصف الشراكة.

٣١٤. اتفاقية لانزاروتي، مجلس أوروبا.
٣١٥. لجنة لانزاروتي، مجلس أوروبا.
٣١٦. رصد اتفاقية لانزاروتي، مجلس أوروبا.
٣١٧. الممارسات الجيدة لاتفاقية لانزاروتي، مجلس أوروبا.
٣١٨. اتفاقية لانزاروتي، مجلس أوروبا.
٣١٩. المبادئ والتوصيات الأولية بشأن حماية البيانات، المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية، ٢٠١١.
٣٢٠. مبادئ لوكسمبورغ التوجيهية، ECPAT، ٢٠١٦.
٣٢١. العمل مع حكومة رواندا وشرطة اسكتلندا لدعم الأطفال عبر الإنترنت، مؤسسة 5Rights، ٢٠٢٠.

< القسم السابق
القسم التالي >

١٠ التعاون العالمي

**١١. الإعلان العالمي لسلامة الطفل عبر الإنترنت**[٣٢٢]
هذا هو إعلان لجنة النطاق العريض، الذي يهدف إلى الموائمة بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين في المهمة المشتركة المتمثلة في مناصرة قضية حماية الأطفال عبر الإنترنت.

**أمثلة على التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون**[٣٢٣]

**١٢. فرقة العمل العالمية الافتراضية**[٣٢٤]
تمثل فرقة العمل هذه وكالات إنفاذ القانون الوطنية والإقليمية والدولية التي اجتمعت لمكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت في جميع أنحاء العالم. كما توفر روابط إلى الخطوط الساخنة الإقليمية لإنفاذ القانون والإبلاغ عن مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال (CSAM).

**١٣. المبادئ التوجيهية لمجلس أوروبا للتعاون بين أجهزة إنفاذ القانون ومقدمي خدمات الإنترنت لمكافحة جرائم الفضاء الحاسوبي**[٣٢٥]
هذه مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تم وضعها لمساعدة مقدمي الخدمات وأوساط إنفاذ القانون في أي بلد على إقامة علاقات عمل فعالة. وهي متاحة بأكثر من اثنتي عشرة لغة.

٣٢٢. الإعلان العالمي لسلامة الطفل عبر الإنترنت، لجنة النطاق العريض، ٢٠١٩.
٣٢٣. الإشعار والإزالة: سياسات وممارسات الشركة لإزالة مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، منظمة الأمم المتحدة للطفولة وGSMA، ٢٠١٦.
٣٢٤. فرقة العمل العالمية الافتراضية، فرقة العمل العالمية الافتراضية، ٢٠١٦.
٣٢٥. إنفاذ القانون - التعاون مع مقدمي خدمات الإنترنت، مجلس أوروبا، ٢٠٠٧.

< القسم السابق
القسم التالي >

"بياناتك هي ملكيتك. لديك حق أساسي في معرفة كيفية استخدامها. ما مدى سهولة إساءة استخدام بياناتي وهل يتم استثمارها؟"

– المملكة المتحدة، ١٧

"من الضروري أن يعرف الشباب حقوقهم، من أجل حمايتهم والاستفادة منهم. وبفضل الإنترنت والتكنولوجيا، أصبح ذلك ممكنًا أكثر فأكثر".

– رومانيا، ١٦

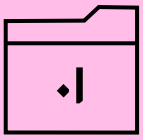


مقدمة ٦

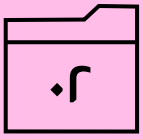


كيفية استخدامها ٩

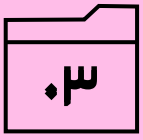


لماذا تُعد حقوق الطفل مهمة ١٥

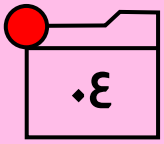


خمسة أشياء يجب على كل صانع سياسة مراعاتها ٢٥

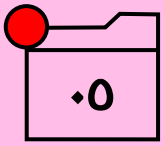


المجالات العشرة لتطبيق السياسة ٣٧

الوثائق الرئيسية ١٦٩

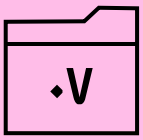


مسرد المصطلحات ١٧٤

السياسة النموذجية ١٨٠

< القسم السابق
القسم التالي >

# الوثائق الرئيسية

## اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل والوثائق ذات الصلة:

١. **اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)**[٣٢٦]
اعتُمد وفُتح باب التوقيع والتصديق عليه والانضمام إليه بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٢٥/٤٤ في ٢٠ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٨٩؛ ودخل حيز النفاذ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، وفقًا للمادة ٤٩.

وهناك أيضًا نص ورسومات لاتفاقية حقوق الطفل ملائمة للأطفال (انظر أيضًا قسم "لماذا حقوق الطفل مهمة") لمساعدة الأطفال على فهم حقوقهم.

٢. **البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة**[٣٢٧]
اعتُمد وفُتح باب التوقيع والتصديق عليه والانضمام إليه بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٣/٥٤ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠؛ وبدأ نفاذه في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

٣. **البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة**[٣٢٨]
اعتُمد وفُتح باب التوقيع والتصديق عليه والانضمام إليه بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٣/٥٤ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠؛ وبدأ نفاذه في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

٤. **البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إجراء تقديم البلاغات**[٣٢٩]
قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٥. **إرشادات اليونيسف: كيف نحمي حقوق الطفل مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل**[٣٣٠]
دليل اليونيسف المختصر للاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية.

٦. **التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية**[٣٣١]
يقدم التعليق العام رقم ٢٥ تحليلًا عمليًا للطرق التي تنطبق بها الحقوق الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC) على سلامة الأطفال عبر الإنترنت والعالم الرقمي.

٧. **نسخة الشباب من اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC) التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية**[٣٣٢]
تحدد هذه الوثيقة حقوق الأطفال في العالم الرقمي بعباراتهم وتشرح حقوقهم بطريقة يسهل الوصول إليها.

٣٢٦. اتفاقية حقوق الطفل، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ١٩٩٥.
٣٢٧. اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC) – نسخة الأطفال، منظمة الأمم المتحدة للطفولة.
٣٢٨. البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٢.
٣٢٩. البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٢.
٣٣٠. البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ٢٠١٤.
٣٣١. كيف نحمي حقوق الطفل من خلال اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.
٣٣٢. بعباراتنا الخاصة – حقوق الطفل في العالم الرقمي، مؤسسة 5Rights، ٢٠٢١.

< القسم السابق
القسم التالي >

## الأطر والوثائق الدولية الأخرى ذات الصلة:

١. ***الاستجابة الوطنية النموذجية للتحالف العالمي WeProtect (MNR)***[٣٣٣]

تُعدّ الاستجابة الوطنية النموذجية (MNR) جزءًا أساسيًا من أي مجموعة أدوات وطنية لسلامة الطفل عبر الإنترنت. تركّز الاستجابة الوطنية النموذجية (MNR) على مساعدة البلدان على بناء استجابتها للاستغلال والاعتداء الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، لكنها تشير إلى تعذّر معالجة ذلك بشكل منفصل. ويجب وضع مجموعة أوسع من القدرات لمنع ومعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال لضمان استجابة وطنية كاملة. توفّر مجموعة الأدوات هذه الموارد التي تدعم تنفيذ الاستجابة الوطنية النموذجية. قد تساعد مجموعة أدوات سلامة الطفل عبر الإنترنت الموقّعين على تقرير نموذج الاستجابة الوطنية لتحالف WeProtect العالمي لضمان تمتعهم بالقدرة المؤسساتية على تحقيق أهدافها وأن الوفاء بالالتزامات بموجب التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١).

٢. **المبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي للاتصالات بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت**[٣٣٤] **المبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي للاتصالات بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت هي مجموعة شاملة من التوصيات لجميع أصحاب المصلحة المعنيين حول كيفية المساهمة في تطوير بيئة آمنة وتمكينية عبر الإنترنت للأطفال والشباب.**

وتمثّل المبادئ التوجيهية لمؤتمر الأطراف نتاج الجهد التعاوني الذي بذله ٨٠ خبيرًا من مختلف القطاعات – بما في ذلك أصحاب المصلحة الحكوميين والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. تمت صياغتها لأول مرة في عام ٢٠٠٩، وتم تحديثها في عام ٢٠٢٠ وتتضمن أربع مجموعات من الإرشادات من أجل:

- ☐ الأطفال
- ☐ الآباء/مقدمو الرعاية والمربون
- ☐ الصناعة و
- ☐ صانعي السياسات

٣. **أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)**

تساهم سلامة الأطفال عبر الإنترنت في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة وقد تشكل جزءًا من جداول أعمال صانعي السياسات للوفاء بالتزاماتهم بموجب أهداف التنمية المستدامة. توفر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،[٣٣٥] التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، مخططًا مشتركًا للسلام والازدهار للناس والكوكب، الآن وفي المستقبل. ويكمن في صميمها أهداف التنمية المستدامة (SDGs) الـ ١٧[٣٣٦] التي تشكل دعوة عاجلة للعمل من قبل جميع البلدان – المتقدمة والنامية على حد سواء – في شراكة عالمية. وهم يدركون أن إنهاء الفقر وغيره من أشكال الحرمان يجب أن تسير جنبًا إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تحسّن الصحة والتعليم، وتحد من عدم المساواة وتحفز النمو الاقتصادي - كل ذلك أثناء معالجة تغير المناخ والعمل على الحفاظ على محيطاتنا وغاباتنا.

٤. **المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان**[٣٣٧]

تقوم هذه المبادئ التوجيهية على الاعتراف بما يلي:

(أ) التزامات الدول القائمة باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها؛
(ب) دور المؤسسات التجارية بوصفها هيئات متخصصة من المجتمع تضطلع بمهام متخصصة، ويُطلب منها الامتثال لجميع القوانين المعمول بها وحماية حقوق الإنسان؛
(ت) الحاجة إلى مقابلة الحقوق والالتزامات بسبل انتصاف مناسبة وفعالة عندما تُنتهك.

وتنطبق هذه المبادئ التوجيهية على جميع الدول وجميع المؤسسات التجارية، سواء كانت عبر وطنية أو غير عبر وطنية، بغض النظر عن حجمها وقطاعها وموقعها وملكيتها وهيكلها".

٣٣٣. نموذج الاستجابة الوطنية، تحالف WeProtect العالمي، ٢٠١٥.
٣٣٤. المبادئ التوجيهية بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت، الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠٢٠.
٣٣٥. تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٥.
٣٣٦. الأهداف السبعة عشر، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٥.
٣٣٧. المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ٢٠١١.

< القسم السابق

القسم التالي >

٥. **منظمة الصحة العالمية INSPIRE: سبع استراتيجيات لإنهاء العنف ضد الأطفال**[٣٣٨]
هذه حزمة تقنية قائمة على الأدلة لدعم البلدان في جهودها لمنع العنف ضد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠-١٧ والتصدي له. تتضمن الحزمة الوثيقة الأساسية التي تصف استراتيجيات INSPIRE وتدخلاتها؛ ودليل للتنفيذ يقدّم تفاصيلًا بشأن كيفية تنفيذ التدخلات؛ ومجموعة من المؤشرات لقياس استيعاب INSPIRE وتأثيره على مستويات العنف ضد الأطفال".

٦. **مسودة سياسة إرشادات منظمة اليونيسف حول الذكاء الاصطناعي المتعلقة بالاطفال**[٣٣٩].
ويهدف هذا التوجيه إلى تعزيز حقوق الطفل في سياسات وممارسات الذكاء الاصطناعي الحكومية والخاصة، ولزيادة الوعي بكيفية دعم أنظمة الذكاء الاصطناعي لهذه الحقوق أو تقويضها. تستكشف إرشادات السياسة الذكاء الاصطناعي وأنظمة الذكاء الاصطناعي، وتنظر في الطرق التي تؤثر بها على الأطفال. وهي تعتمد على اتفاقية حقوق الطفل لتقديم ثلاثة أسس للذكاء الاصطناعي تدعم حقوق الطفل:

- ☐ يجب أن تهدف سياسات وأنظمة الذكاء الاصطناعي إلى حماية الأطفال.
- ☐ وينبغي لها أن تكفل الإنصاف في تلبية احتياجات الأطفال وحقوقهم.
- ☐ يجب أن تمكن الأطفال من المساهمة في تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي.

وبناء على هذه الأسس، تقدم الإرشادات تسعة متطلبات لمبادرة الذكاء الاصطناعي التي تركز على الطفل وتوفر موارد إرشادية لتفعيل هذه الإرشادات.

٧. **مبادئ لوكسمبورغ التوجيهية المتعلقة بمصطلحات الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال**[٣٤٠]
تُعد المبادئ التوجيهية مبادرة من ١٨ شريكًا دوليًا لمواءمة المصطلحات والتعاريف المتعلقة بحماية الطفل. وهي تهدف إلى توفير مزيد من الوضوح المفاهيمي بشأن المصطلحات من أجل ضمان تعزيز الدعوة والسياسات والقوانين واتساقها في جميع اللغات في جميع مناطق العالم.

٨. **المبدأ الوقائي**[٣٤١]
ووضعت اليونسكو، بالتعاون مع هيئتها الاستشارية، اللجنة العالمية المعنية بأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجيا، تعريفا عمليا لـ "المبدأ الوقائي" الموجود في العديد من الصكوك الدولية المتعلقة بالتطورات العلمية بوجه عام، والذي يتصل بالتصميم الذي يركز على الطفل في مجال التكنولوجيا:

"عندما تؤدي الأنشطة البشرية إلى ضرر غير مقبول أخلاقيًا ومعقول علميًا ولكنه غير مؤكد، يجب اتخاذ إجراءات لتفادي ذلك الضرر أو التقليل منه. يشير الضرر غير المقبول أخلاقيًا إلى الضرر الذي يلحق بالبشر أو البيئة:

١. تهديد حياة الإنسان أو صحته، أو
٢. يكون خطيرًا ولا يمكن علاجه بشكل فعال، أو
٣. غير منصف للأجيال الحالية أو المقبلة، أو
٤. تم فرضه دون إيلاء الاعتبار الكافي لحقوق الإنسان لهؤلاء المتضررين. ◄

٣٣٨. INSPIRE: سبع استراتيجيات لإنهاء العنف ضد الأطفال، منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢١.
٣٣٩. إرشادات السياسة العامة حول الذكاء الاصطناعي للأطفال، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠٢٠.
٣٤٠. المصطلحات العالمية: المبادئ التوجيهية للمصطلحات لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، منظمة ECPAT الدولية، ٢٠١٦.
٣٤١. المبدأ الوقائي، اللجنة العالمية المعنية بأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجيا، ٢٠٠٥.

< القسم السابق

القسم التالي >

وينبغي أن يستند الحكم على المعقولية إلى تحليل علمي. وينبغي أن يكون التحليل مستمرًا بحيث تخضع الإجراءات المختارة للمراجعة. وقد ينطبق عدم اليقين على السببية أو حدود الضرر المحتمل، على سبيل المثال لا الحصر.

الإجراءات هي التدخلات التي تتم قبل حدوث الضرر والتي تسعى إلى تجنب الضرر أو تقليله. وينبغي اختيار الإجراءات التي تتناسب مع خطورة الضرر المحتمل، مع مراعاة نتائجها الإيجابية والسلبية، وتقييم الآثار الأخلاقية لكل من الفعل والتقاعس. وينبغي أن يكون اختيار العمل نتيجة لعملية تشاركية".

٩. **الأطر الإقليمية لحماية حقوق الطفل**
فعلى سبيل المثال، توفر المبادئ التوجيهية[٣٤٢] الصادرة عن مجلس أوروبا بشأن احترام حقوق الطفل وحمايتها وإعمالها في البيئة الرقمية إرشادات مفيدة في السياق الأوروبي. ووضَعَ الاتحاد الأفريقي الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه[٣٤٣] لوصف حقوق الطفل في السياق الأفريقي.

١٠. **التطورات الابتكارية ذات الأهمية العالمية على الصعيد الوطني**
على سبيل المثال، قانون التصميم المناسب للعمر في المملكة المتحدة[٣٤٤] وقانون السلامة الأسترالي عبر الإنترنت.[٣٤٥]

٣٤٢. المبادئ التوجيهية لاحترام وحماية وإعمال حقوق الطفل في البيئة الرقمية، مجلس أوروبا، ٢٠١٨.
٣٤٣. الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، الاتحاد الأفريقي، ١٩٩٠.
٣٤٤. مقدمة في قانون التصميم المناسب للعمر، مكتب مفوض المعلومات.
٣٤٥. مشاورة بشأن مشروع قانون جديد للسلامة عبر الإنترنت، إدارة البنية التحتية والنقل والتنمية الإقليمية والاتصالات.

مقدمة ٦

كيفية استخدامها ٩

لماذا تُعد حقوق الطفل مهمة ١٥

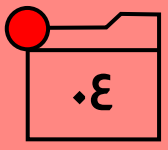

خمسة أشياء يجب على كل صانع سياسة مراعاتها ٢٥

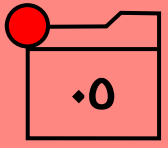

المجالات العشرة لتطبيق السياسة ٣٧

الوثائق الرئيسية ١٦٩

مسرد المصطلحات ١٧٤

السياسة النموذجية ١٨٠

< القسم السابق
القسم التالي >

# مسرد المصطلحات

اعتمدت لجنة حقوق الطفل في دورتها السادسة والثمانين تعليقها العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية. وقد أُدرج هذا المسرد للمصطلحات أيضًا كجزء من هذا، وهو ليس شاملًا.

**تقنية مساعدة**
تم تطوير التكنولوجيا لدعم أو تحسين استقلالية الفرد، بما في ذلك النظم والأجهزة التكيفية والتأهيلية للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة مثل قارئ الشاشة أو التعرف على الكلام.

**المعالجة الآلية**
عملية اتخاذ القرار بالوسائل الآلية، أي استخدام البرمجيات المهيأة لتحليل البيانات المقدمة واتباع القواعد المحددة للتوصل إلى القرارات مستندة إلى الخوارزميات، دون تدخل بشري.

**البحث التلقائي**
عملية تقييم بيانات المستخدمين لتصفية المحتوى الذي يمكنهم الوصول إليه عبر الإنترنت، في المقام الأول للمصالح التجارية. عادة ما يتم اختيار المحتوى بناءً على تصورات رد فعل المستخدم على محتوى آخر، أو بناءً على محتوى الذي استمر المستخدمون الآخرون الذين تصرفوا بطرق مماثلة في البحث عنه.

**الأنظمة الآلية**
البرمجيات والأجهزة المبرمجة لأداء وظيفة ما تلقائيًا دون الحاجة إلى تدخل بشري لتوفير مدخلات وتعليمات لكل عملية.

**الاستهداف السلوكي**
تحليل نشاط المستخدمين عبر الإنترنت من أجل استهدافهم بالإعلان أو الرسائل أو الاقتراحات لمزيد من المحتوى أو الاتصالات مع المستخدمين الآخرين بناءً على تفضيلاتهم السابقة، وفي كثير من الأحيان بنيّة التلاعب بسلوكهم في المستقبل.

**أخطار المحتوى**
الضرر المحتمل للمستخدمين بناءً على طبيعة المحتوى عبر الإنترنت، بما في ذلك غير المناسب للعمر (مثل المواد الإباحية)، أو غير الموثوق به (مثل المعلومات المضللة أو المعلومات المضللة) أو بعض فئات المحتوى الأخرى (مثل الترويج لسلوك محفوف بالمخاطر أو طرق إيذاء النفس أو الانتحار).

**أخطار التلامس**
الضرر المحتمل الناجم عن الفرصة المتاحة للمستخدمين للاتصال ببعضهم البعض باستخدام الخدمات عبر الإنترنت، على سبيل المثال تمكين الغرباء أو الأشخاص الذين يخفون هويتهم من الاتصال بالأطفال.

**أخطار السلوك**
الضرر المحتمل على أساس سلوك أو تصرّف المستخدم أو أقرانه، مثل الاستخدام المتعمد لمنصات الإنترنت لتهديد أو مضايقة المستخدمين الآخرين، بما في ذلك التنمر عبر الإنترنت و"الرسائل الجنسية" والتعليقات البغيضة، وأحيانًا أيضًا عن غير قصد عن طريق الكشف عن المعلومات الخاصة للمستخدمين الآخرين.

**أخطار العقد**
الضرر المحتمل الذي يتعرّض فيه المستخدم لعلاقات أو ضغوط تعاقدية تجارية غير مناسبة، مثل الاستخدام القسري والقمار والإعلان المستهدف والتكاليف الخفية والأحكام والشروط غير العادلة وفقدان السيطرة على البيانات الشخصية.

< القسم السابق
القسم التالي >

**الإشراف على المحتوى**
ممارسة رصد واستعراض المحتوى الذي ينشئه المستخدم مقابل قواعد محددة مسبقًا لإزالة المحتوى الذي يعتبر غير مسموح به، إما تلقائيًا أو باستخدام المشرفين البشريين. من الممكن إجراء الإشراف على المحتوى بالتزامن مع إنشاء المحتوى، كما هو الحال في خدمات الدردشة أو مع تأخير زمني، كما هو الحال في المنتديات.

**الاعتداء السيبراني**
أفعال الضرر التي يرتكبها أفراد أو جماعات، عبر الإنترنت أو من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية، وذلك في كثير من الأحيان بقصد التسبب في ارتكاب الإساءة أو إلحاق أذى بفرد أو جماعة أخرى.

**تقليل البيانات**
مبدأ جمع الحد الأدنى فقط من البيانات الشخصية ذات الصلة اللازمة للغرض الذي تتم معالجتها من أجله، والاحتفاظ بهذه البيانات فقط بقدر ما يكون ذلك ضروريًا لهذا الغرض.

**معالجة البيانات**
وتشمل إجراءات جمع البيانات وتسجيلها والاحتفاظ بها وتحليلها ونشرها واستخدامها.

**محو الأمية الرقمية**
القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعثور على المعلومات وتقييمها وخلقها والتواصل. وتشمل المصطلحات ذات الصلة "محو الأمية الإعلامية" أو "محو الأمية المعلوماتية" أو "محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية"، من ضمن مصطلحات أخرى.

**التحوّل الرقمي**
تكييف البيئات والممارسات والشركات والحياة اليومية لتشمل الخدمات الرقمية والبنية التحتية والاستفادة منها. كما يشير هذا أيضًا إلى تحويل المعلومات إلى شكل رقمي.

**المعلومات المضلِّلة**
عندما تتم مشاركة معلومات خاطئة عن علم.

**التحليلات العاطفية**
جمع البيانات لتحديد أو استنتاج مزاج الفرد، وغالبًا ما يتم ذلك من خلال تقييم الاتصال بواسطة الفيديو والصوت والتواصل المكتوب، أو البيانات الشخصية، لتحديد علامات مثل تعابير الوجه ونبرة الصوت التي ترتبط بعواطف محددة باستخدام تقنيات التعلم الآلي بما في ذلك الخوارزميات.

**سرقة الهوية**
وهو انتحال شخصية شخص آخر بطريقة احتيالية، مثلًا من أجل الوصول إلى ثروته، أو الإضرار بسمعته، أو الوصول إلى جهات اتصالاته عبر الإنترنت أو الربح بطريقة أخرى.

**الإعلان التفاعلي المبهر**
الدمج السلس للإعلانات في المحتوى عبر الإنترنت أو الخدمات الرقمية، مما يتيح بقاء المستخدمين بالبقاء منشغلين في ميزات المحتوى والخدمات مع التعرض في الوقت نفسه لتسويق العلامة التجارية والرسائل.

**تقنية الغرس**
شريحة صغيرة يمكن زراعتها في شخص ما لتخزين أو تتبع أو استرداد المعلومات الواردة في قاعدة بيانات خارجية، مثل الهوية الشخصية، و/أو المعلومات الطبية أو معلومات إنفاذ القانون أو الاتصال.

**تصفية المعلومات**
استخدام برنامج لفحص المحتوى الرقمي وتحديد أو إخفاء المحتوى الذي يتطابق مع المعايير المحددة. تشمل الاستخدامات الشائعة لتصفية المعلومات إخفاء المحتوى المسيء من الظهور في نتائج محرك البحث، أو فرز النتائج التي تظهر أولًا.

**المعلومات المضللة**
عند مشاركة معلومات خاطئة، ولكن لا يعني ذلك أي إحداث ضرر متعمّد.

< القسم السابق
القسم التالي >

**التسويق العصبي**
دراسة كيفية استجابة أدمغة الناس لمحتوى التسويق، وتطبيق ذلك في إنشاء حملات تسويقية أكثر فعالية. يمكن قياس ردود الفعل بطائفة واسعة من الطرق، من مسح نشاط الدماغ إلى وقت الاشتباك، ونسبة النقر إلى الظهور والوقت المستغرق في موقع على شبكة الإنترنت.

**الخصوصية حسب التصميم**
ممارسة تصميم الخدمات عبر الإنترنت بهدف حماية خصوصية المستخدمين قدر الإمكان، على سبيل المثال من خلال تعيين حسابات المستخدمين دون السن القانونية لتكون خاصة بشكل افتراضي أو عن طريق تقليل كمية البيانات التي يتم جمعها.

**تحديد السمات**
ممارسة استخدام البيانات الشخصية للفرد لاستنتاج أو توقع أو تحليل الخصائص المتعلقة بذلك الشخص، مثل وضع الإعجابات، أو عدم الإعجاب، أو التفضيل، أو وجهات نظره، أو آرائه، أو سلوكه، للتوصية بمحتوى أو منتجات أو خدمات تستند إلى بيانات الملف التعريفي للشخص.

**السلامة حسب التصميم**
ممارسة تصميم الخدمات عبر الإنترنت بهدف ضمان سلامة المستخدمين قدر الإمكان، على سبيل المثال عن طريق إعدادات الأمان الافتراضية لحسابات المستخدمين دون السن القانونية أو عن طريق منع البالغين من الاتصال بالمستخدمين دون السن القانونية.

**إعلانات مستهدفة**
ممارسة عرض إعلانات معينة للمستخدمين بناءً على البيانات التي تم جمعها عنهم، على سبيل المثال نشاطهم عبر الإنترنت و مشترياتهم وموقعهم وجنسهم وعمرهم وأفضلياتهم، وما إلى ذلك.

**الواقع الإفتراضي والواقع المعزز**

**الواقع الافتراضي:**
المحاكاة التي يتم إنشاؤها بواسطة الكمبيوتر لصورة أو بيئة ثلاثية الأبعاد يمكن التفاعل معها بطريقة تبدو حقيقية أو مادية بواسطة شخص يستخدم معدات رقمية خاصة، مثل خوذة بداخلها شاشة أو قفازات مزودة بأجهزة استشعار.

**الواقع المعزز:**
محاكاة للعالم المادي بخصائص متغيرة أو عناصر مكملة، عادةً ما تتم تجربتها من خلال شاشة لتمكين تراكب الأشياء الافتراضية على صورة حية أو فيديو للواقع.

وللاطلاع على مزيد من العبارات المتعلقة تحديدًا بالاعتداء الجنسي على الأطفال، يُرجى الرجوع إلى المبادئ التوجيهية التي وضعتها المنظمة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية في لوكسمبورغ.[٣٤٦]

٣٤٦. المصطلحات العالمية: المبادئ التوجيهية للمصطلحات لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، ECPAT الدولية،٢٠١٦.

< القسم السابق
القسم التالي >

## بيان ختامي

إن جعل حماية الطفل عبر الإنترنت حقيقة واقعة هو عمل الكثيرين: قادة العالم والمجتمع الدولي وصنّاع السياسات ومجتمع الإنفاذ والأخصائيين الصحيين والمعلمين والآباء ومقدمي الرعاية والأطفال.

< القسم السابق
القسم التالي >

"اللعب الرقمي إيجابي في الواقع لأنه يبدد الملل... تمنح الإنترنت السعادة للأطفال من خلال صنع مقاطع فيديو مضحكة".

– طفل من غانا، ١٧ سنة

"ما مدى أمان [بياناتي] وكيف تحافظ عليها وسائل الإعلام آمنة من القراصنة؟ أريد أن أعرف أين [يتم تخزين بياناتي] ومدى فعاليته. أريد أن أعرف ما إذا كانت معلوماتي... تتم مشاركتها أيضًا مع جهات اتصالهم الموثوقة الأخرى؟"

– كندا، ١٥

مجلد النظام

| ٨ بنود | ١٠٥ ميغابايت في القرص | القسم ٨. |
| --- | --- | --- |


| | | |
| --- | --- | --- |
| ٠١ | مقدمة | ٦ |
| ٠٢ | كيفية استخدامها | ٩ |
| ٠٣ | لماذا تُعد حقوق الطفل مهمة | ١٥ |
| ٠٤ | خمسة أشياء يجب على كل صانع سياسة مراعاتها | ٢٥ |
| ٠٥ | المجالات العشرة لتطبيق السياسة | ٣٧ |
| ٠٦ | الوثائق الرئيسية | ١٦٩ |
| ٠٧ | مسرد المصطلحات | ١٧٤ |
| ٠٨ | السياسة النموذجية | ١٨٠ |

## مشروع السياسة النموذجية

النص التالي هو مشروع سياسة نموذجية، تجمع بين جميع أقسام مجموعة الأدوات هذه. لكل بلد نقطة انطلاقه الخاصة عند صياغة سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت. ويوفّر هذا النموذج طريقة لمعالجة البُعد الرقمي لحقوق الطفل.

### *مقدمة*

## لماذا تُعد حقوق الطفل مهمة

توفر حقوق الطفل سلسلة تمتد عبر جميع السياسات التي تؤثر على حياة الأطفال، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها. تهدف سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت، بشكل أساسي، إلى جعل حقوق الأطفال في الحماية والمشاركة حقيقية وفعالة أثناء تعاملهم مع العالم الرقمي.

ويتمتع الأطفال وأسرهم بحقوق الإنسان بموجب الشرعة الدولية للحقوق، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، فضلًا عن الهياكل الإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان.

وتوفر اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩ ("الاتفاقية" أو CRC)[١] إلى جانب بروتوكوليها الاختياريين بشأن بيع الأطفال[٢] والأطفال في النزاعات المسلحة[٣]، إطارًا عمليًا لفهم كيفية تطبيق حقوق الإنسان على الأطفال. والاتفاقية هي أكثر معاهدات حقوق الإنسان التي تم التصديق على نطاق واسع في التاريخ، ويساعد بروتوكولها الاختياري المتعلق بإجراء تقديم البلاغات على جعلها قابلة للإنفاذ بحيث تكون حقوق الطفل حقيقية وفعالة.

جميع الحقوق الواردة في اتفاقية حقوق الطفل ذات صلة بسلامة الأطفال عبر الإنترنت، واستشارة الأطفال أمر بالغ الأهمية لفهم ما تعنيه هذه الحقوق في الممارسة العملية. فعلى سبيل المثال، ينبغي النظر في حقوق الأطفال في اللعب والمشاركة والحياة الأسرية في الفضاء الإلكتروني. وينبغي تدريب جميع المشاركين في إجراء المشاورات تدريبًا ملائمًا على حقوق الطفل وعلى ما تعنيه أصوات الأطفال وإدماجهم عمليًا.

## ٥ اعتبارات الرئيسية

### ١. تحديد المخاطر والتخفيف من الضرر

يجب وضع استراتيجيات سلامة الطفل عبر الإنترنت في المقام الأول لتحقيق أقصى قدر ممكن من الفائدة التي يمكن أن يجنيها الأطفال عند استخدام التقنيات الرقمية. وهذا يعني بالضرورة أن هناك مسؤولية أساسية للتخفيف من المخاطر، وتقليل احتمالات وقوع الضرر، ومعالجة الأضرار أينما حدثت، والنظر في الكيفية التي قد تؤثر بها المنتجات والخدمات على المستخدم النهائي، إذا كان هذا المستخدم طفلًا (أو من المرجّح أن يكون طفلًا). يُعدّ تصميم المنتجات والخدمات التي تتوقع المشاركة الآمنة للأطفال أمرًا أساسيًا.

وبينما يعاني بعض الأطفال من الأذى الحاد، يعاني ملايين آخرون من الأذى عبر الإنترنت بشكل أو بآخر. على سبيل المثال، هناك مجموعة واسعة من المخاطر الناجمة عن المراقبة أو الاستغلال التجاريين، أو التعرض لمعلومات خاطئة أو عمليات احتيال، أو المفترسين أو التنمر في حين يعاني عدد أقل من الضرر الحاد الذي يلحق بالأطفال من الاعتداء الجنسي. العديد من المخاطر تراكمية. تؤثر هذه على مختلف الأطفال بطرق متنوعة وقد يوفر أحد أشكال الضرر مدخلًا لأشكال أخرى من الضرر.[٤]

إن الطبيعة العالمية لعالم الإنترنت تعني أن يواجه الأطفال العديد من المخاطر ذاتها عبر الإنترنت بغض النظر عن موقعهم الجغرافي. كما يحتمل أن تثير السياقات المختلفة مخاوفًا محددة. قد يتعرّض الطفل للضرر، في بعض الحالات، بسبب ضعف الوصول إلى بيئة الانترنت؛ وفي حالات أخرى، قد تكون هناك صلة بين الضرر الذي يحدث عبر الإنترنت وتجربة الطفل خارج الإنترنت. وغالبًا ما تتداخل المخاطر والأضرار المحددة مع بعضها البعض. هناك عدد قليل للغاية من الخطوط المستقيمة أو الانقسامات الأنيقة.

---

١. اتفاقية حقوق الطفل، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ١٩٨٩.
٢. اتفاقية حقوق الطفل، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ١٩٨٩.
٣. اتفاقية حقوق الطفل، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ١٩٨٩.
٤. بناء العالم الرقمي الذي يستحقه الشباب، ٥ مؤسسة 5Rights، ٢٠٢٠.

وقد تساهم عوامل مثل الجنس والعمر والظروف الأسرية والحالة الاجتماعية والاقتصادية والموقع والخبرات وتوافر التكنولوجيا الرقمية في تغيير المخاطر والطرق التي يتعرض بها الأطفال للضرر. تؤثر بعض المخاطر والأضرار على مجتمعات وفئات كاملة من الأطفال: على سبيل المثال، تجتذب الفتيات مستويات أعلى من الإساءة ولكن بالنسبة للفتيان، فإن الإساءة تميل إلى أن تكون أقسى.[٥] وتؤدي المعايير الثقافية المحيطة بالذكورة أيضًا إلى تفاقم مشكلة نقص الكشفعن حالات الاعتداء الجنسي على الأطفال الذكور وعدم الإبلاغ عنها.[٦] يمكن أيضًا تضخيم المخاطر والأضرار من خلال المنصات المصممة بطريقة تشجع على مشاركة المحتوى الصادم والمثير – أو قد تعرض أو تروج لأنواع معينة من سلوك المستخدم لأن هذا يدفع المشاركة المربحة.

يجب على صانعي السياسات النظر في جميع المخاطر التي يتعرض لها الأطفال واتخاذ خطوات للتخفيف منها. ويعتبر إطار 4Cs من الأدوات الرئيسية لتحديد المخاطر.

يدرك تصنيف CO:RE 4Cs أن المخاطر عبر الإنترنت تنشأ عندما يكون الطفل:

- يتفاعل مع و/أو يتعرض **لمحتوى** يحتمل أن يكون ضارًا
- يختبر و/أو يُستهدف من خلال **اتصال** ضار محتمل
- يشهد و/أو يشارك و/أو يكون من ضحايا **سلوك** ضار محتمل
- يكون طرفًا في و/أو مستغل بواسطة قبل **عقد** يُحتمل أن يكون ضارًا.

## ٢. تعزيز إمكانية وسهولة الوصول والإدماج

اليوم، يعد الوصول إلى عالم الإنترنت أمرًا بالغ الأهمية للأطفال لضمان حقوقهم وتحقيق إمكاناتهم الكاملة. يجب أن تتميز سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت بالشمول، سواء في الطموح أو في الممارسة العملية.[٧] وهذا يعني أنه يجب تزويدها بالموارد الكافية ويجب أن تستند إلى أفضل الممارسات والأطر الحالية، لا سيما في الحالات التي تكون فيها الموارد محدودة. يجب أن تعزز سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت الإدماج والمساواة لجميع الأطفال، بغض النظر عن عن هويتهم أو مكان وجودهم. سواء كان تنفيذها الإنترنت يعني تكييف التشريعات الحالية (على سبيل المثال فيما يتعلق بحماية الطفل أو حماية المستهلك أو لوائح الاتصالات) مع سياق سلامة الطفل عبر الإنترنت أو وضع مجموعات جديدة من القوانين.

الأطفال ليسوا مجموعة متجانسة. يجب أن تكون سياسات سلامة الطفل عبر الإنترنت متاحة شاملة لجميع الأطفال مع تمكينهم من الوصول إليها، أيًا كانوا وأينما كانوا. من المرجح بشدة نشوء "فجوة رقمية" عبر الإنترنت، حيث سيتمكن بعض الاطفال من الوصول إلى الفضاء الرقمي، بالمقابل سيتم استبعاد أطفال آخرين. يجب أن تكون الأطر مناسبة للعمر وملائمة لجميع الأطفال بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو الجنسية أو الإثنية أو الاحتياجات الخاصة أو أي خصائص أخرى. يجب أن تكون اللغة متاحة وشاملة، وعند الحاجة، يجب أن تكون المواد متوفرة بمجموعة من اللغات المختلفة. يجب وضع المواد المتعلقة بسلامة الأطفال عبر الإنترنت بالتشاور مع الأطفال والآباء/مقدمي الرعاية؛ ويجب أن تكون، على الأقل، مناسبة للعمر ومحايدة لنوع الجنس مع تمكين سهولة وصول الأطفال إليها من مختلف الأعمار وآبائهم/مقدمي الرعاية. وحيثما يكون الإلمام بالقراءة والكتابة محدودًا، غالبًا ما تساعد المواد البصرية على نقل الرسائل بشكل أكثر فعالية. يساعد استخدام مصطلحات متسقة عبر المنصات على تسهيل فهم سلامة الأطفال عبر الإنترنت وإتاحة الوصول إليها للأطفال وعائلاتهم ومقدمي الرعاية.[٨]

يجب على صانعي السياسات التأكد تعزيز وصول الأطفال عبر الإنترنت وإشراكهم في رحلتهم في جعل البيئات الرقمية آمنة.

---

٥. نتائج محفظة الاستثمار الآمن عبر الإنترنت ٢٠٢٠، الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال، ٢٠٢٠، ص ٢.

٦. إيقاف الأذى في كينيا (Disrupting Harm in Kenya): دليل حول حالات الاستغلال والانتهاك الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال، ٢٠٢١، ص ٦٨.

٧. على سبيل المثال: الأطفال من ذوي الإعاقة أو الأطفال من الأقليات المهمشة وأطفال الشوارع والأطفال النازحين والأطفال المهاجرين وغيرهم. وستتم مناقشة هذه المسألة بمزيد من التفصيل في المواضيع الشاملة لعدة قطاعات أدناه. يمكن العثور على مزيد من المعلومات حول النموذج والقائمة المرجعية في "الصوت" غير كافٍ: تصور المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، لورا لاندي، ٢٠١٣.

٨. انظر مقدمة عن أهمية اللغة والتعاريف وقسم مسرد المصطلحات.

## ٣. بناء سلسلة من المسؤوليات

تشمل مسؤولية سلامة الأطفال عبر الإنترنت العديد من الأشخاص والتخصصات والمنظمات – بما في ذلك الحكومة وإنفاذ القانون والأعمال التجارية والمعلمين والدعم النفسي والاجتماعي والأسر والأطفال. وتتحمّل بعض حلقات السلسلة قدرًا أكبر من المسؤولية.[٩] فعلى سبيل المثال، ينبغي للخدمة التي يحتمل أن يحصل عليها الأطفال أو تؤثر عليهم أن تنظر فيما إذا كانت أي من سماتها تشكل خطرًا على الأطفال. ويجب عليها إجراء ذلك قبل التعامل مع أي مستخدمين من الأطفال. وغالبًا ما يشار إلى هذا باسم "السلامة بالتصميم" أو "التصميم الذي يركز على الطفل". أي أن سلامة الطفلة يجب أنو تكون الأولوية الأساسية بشكل عام.

يشمل تحمل المسؤولية عن سلامة الطفل عبر الإنترنت منع الضرر قبل حدوثه واتخاذ إجراء عندما تسوء الأمور. يجب أن تكون آليات تقديم الشكاوى والإبلاغ متاحة وموقّعة بوضوح حتى يتمكن الأطفال ومقدمو الرعاية والمهنيون الذين يحتاجون إليها من العثور عليها واستخدامها بسهولة. وفي إطار نظم الأعمال التجارية الإلكترونية، يجب وضع آليات تتيح رصد وتقييم التقارير المتعلقة بالشكاوى بحيث يمكن تحديد مجالات الاهتمام ومعالجتها بسرعة.

كما يتعيّن على القوانين واللوائح وضع أطر واضحة للوقاية والمسؤولية والتعويض عندما تسوء الأمور. ويشمل ذلك جمع البيانات عن التقارير والشكاوى، بحيث يتم رصدها وتحليلها لتحسين النظام. ولا ينبغي تحميل الأطفال والآباء/مقدمي الرعاية مسؤولية منع أو التصدي للمخاطر والأضرار التي لا يفهمونها أو لا يتحكمون فيها. ولا يجوز استخدام الموافقة لإعفاء المنظمات العامة أو الخاصة من مسؤولياتها فيما يتعلق بسلامة الطفل عبر الإنترنت. قد يساعد دمج سلامة الطفل عبر الإنترنت في الأطر الحالية لسلامة المنتج[١٠]، وحماية الطفل[١١]، وحقوق الطفل[١٢] وحقوق المستهلك[١٣] في تجنب الفجوات في المسؤولية وازدواجية الموارد والأدوار والمسؤوليات. وينبغي، ويجب ألا تكون هناك ثغرات قانونية تقوض السلامة الفعالة للطفل عبر الإنترنت.

ومن الأهمية بمكان أن تشكّل سلامة الأطفال على شبكة الإنترنت جزءًا لا يتجزأ من جميع مجالات السياسة العامة ذات الصلة، بدءًا من خطط النطاق العريض الوطنية إلى المناهج التعليمية، وبطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة وقابلة للإنفاذ. قد يؤدي إنشاء الحمايات إلى تضارب تنظيمي وتشتت صنع السياسات وتنفيذها.

## ٤. دمج التصميم الذي يركز على الطفل

يجب أن تشكّل سلامة الأطفال عبر الإنترنت جزءًا لا يتجزأ من تصميم التكنولوجيا وتطويرها. متمركزة حول الطفل يعمل التصميم على بناء سلامة الطفل عبر الإنترنت في الخدمات والمنتجات منذ البداية. يجب أن يشمل ذلك ضمان مراعاة سلامة الأطفال عبر الإنترنت في المتطلبات التنظيمية للتصميم وفي ترخيص التقنيات الجديدة[١٤]. يمكن أيضًا الإشارة إلى التصميم الذي يركز على الطفل على أنه السلامة/الحقوق/الخصوصية/الأخلاقيات حسب التصميم.

إن تطبيق المبدأ الوقائي[١٥] على التكنولوجيا التي قد تؤثر على الأطفال والشباب يضمن النظر في سلامة الأطفال عبر الإنترنت في مرحلة مبكرة. وقدمت اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجيا التابعة لليونسكو "تعريفًا عمليًا" للمبدأ الوقائي:

"عندما تؤدي الأنشطة البشرية إلى ضرر غير مقبول أخلاقيًا ومقبول علميًا ولكن غير مؤكد، ويجب اتخاذ إجراءات لتجنب هذا الضرر أو تقليله.

---

٩. انظر على سبيل المثال مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

١٠. مركز حماية الطفل، المفوضية الأوروبية، ٢٠٢١.

١١. استراتيجية حقوق الطفل، مجلس أوروبا، ٢٠٢١.

١٢. توجيه حقوق المستهلك، المفوضية الأوروبية، ٢٠١٤.

١٣. المبادئ التوجيهية لواضعي السياسات بشأن حماية الطفل عبر الإنترنت، الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠٢٠.

١٤. المبادئ الطوعية لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، GOV.UK، ٢٠٢١.

١٥. انظر البلاغ الصادر عن المفوضية بشأن المبدأ الوقائي، EUR-Lex، ٢٠٠٠؛ المبدأ الوقائي: التعريفات والتطبيقات والحوكمة، البرلمان الأوروبي، ٢٠١٥.

يشير الضرر غير المقبول أخلاقيًا إلى الضرر الذي يلحق بالبشر أو البيئة:

- تهديد حياة الإنسان أو صحته، أو
- يكون خطيرًا ولا يمكن علاجه بشكل فعال، أو
- غير منصف للأجيال الحالية أو المقبلة، أو
- تم فرضه دون إيلاء الاعتبار الكافي لحقوق الإنسان لهؤلاء المتضررين".[١٦]

يجب أن يوجه المبدأ الوقائي إطارًا للسلامة والخصوصية من خلال التصميم لضمان دمج سلامة الطفل عبر الإنترنت وحقوق الطفل في التكنولوجيا في مرحلة التصميم. وينبغي ألا يكون التصميم الذي يركز على الطفل مفهومًا أخلاقيًا فحسب، بل شرطًا قانونيًا أيضًا.[١٧] كما ينبغي إدراجه في معايير تمويل البحث والتطوير التي قد تؤثر على حقوق الطفل عبر الإنترنت.

تتمتع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي (AI) بالقدرة على تحسين سلامة الطفل عبر الإنترنت وحماية حقوق الأطفال. يعد دعم تطوير الأدوات التكنولوجية لإعمال حقوق الطفل وتعزيز سلامة الطفل عبر الإنترنت جانبًا مهمًا من جوانب سياسة سلامة الأطفال عبر الإنترنت. يجب تقييم التأثير الأوسع للذكاء الاصطناعي أو التكنولوجيا الأخرى المصممة لحماية الأطفال في ضوء جميع حقوق الأطفال[١٨] لتجنب تقويض الحقوق الأخرى مثل الخصوصية وعدم التمييز.

ويتسم الأطفال أنفسهم بالتنوع الشديد وينبغي مراعاة المجموعة الكاملة من خصائص الأطفال وخلفياتهم وسياقاتهم عند وضع السياسات في هذا المجال وتنفيذها ورصد فعاليتها. يجب أن تعالج الإجراءات الفعالة بشأن سلامة الطفل عبر الإنترنت التوترات المتصورة. فعلى سبيل المثال، قد يجد المدافعون عن الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي للأطفال (CSEA)، في المناقشات حول التشفير، أن حججهم تتعارض مع تلك المتعلقة بالخصوصية وحماية البيانات. ويجب حل هذه النزاعات بقدر ما تكون هناك نتيجة عملية، لتجنّب سنوات عديدة من النقاش الدوري بينما يتعرّض الأطفال للخطر أو يتعرضون للأذى. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي أن تكون "مصالح الطفل الفضلى" هي الراجحة.[١٩]

هناك العديد من الأطر والإجراءات التي تدعم تطبيق التصميم الذي يركز على الطفل في صنع السياسات، بما في ذلك المبدأ الوقائي، وتقييمات التأثير على الطفل[٢٠] والتشاور مع الأطفال.[٢١]

بالإضافة إلى ذلك، قدَّم معهد جمعية معايير مهندسي الكهرباء والإلكترونيات (IEEE-SA) معيارًا يتضّن خطوات عملية يمكن للشركات اتباعها لتصميم منتجات وخدمات رقمية مناسبة للعمر،[٢٢] وقد حددت اللجنة المستقبلية الرقمية كيف يمكن دعم حق الأطفال في اللعب بحرية في عالم رقمي من خلال تحسين تصميم المنتجات والخدمات الرقمية. يجب أن يسعى صانعو السياسات دائمًا إلى ضمان أن تقلل المنتجات والخدمات من المخاطر قبل إتاحتها للأطفال.

فالسلامة من حيث التصميم، والحقوق من حيث التصميم هي ذات طابع منهجي ومن ثم فهي تهدف إلى حماية ملايين الأطفال منذ البداية وليس بعد وقوع المشكلة.

## ٥. ضمان الفعالية

ولا يمكن لسلامة الطفل عبر الإنترنت وحقوق الطفل في البيئة الرقمية أن تكون فعالة حقًا إلا من خلال الإجراءات العملية المتعلقة بالسياسات وتوفير الموارد الكافية والإنفاذ.

١٦. المبدأ الوقائي، اللجنة العالمية المعنية بأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجيا، ٢٠٠٥.
١٧. انظر على سبيل المثال المادة ٢٥، اللائحة العامة لحماية البيانات، الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٨.
١٨. التعليق العام رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل المتعلقة بالبيئة الرقمية، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC)، ٢٠٢١.
١٩. اتفاقية حقوق الطفل، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ١٩٨٩. (انظر على وجه الخصوص المادة ٣، القسم ١ بشأن حقوق الطفل).
٢٠. تقييم تأثير حقوق الطفل، اللجنة المستقبلية الرقمية، ٢٠٢١.
٢١. تقييم تأثير حقوق الطفل، اللجنة المستقبلية الرقمية، ٢٠٢١.
٢٢. معيار IEEE ٢٠٨٩-٢١ لإطار الخدمات الرقمية المناسب للعمر، IEEE SA، ٢٠٢١.

وتتصل سلامة الطفل عبر الإنترنت بمجموعة واسعة من مجالات السياسة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم والعدالة الجنائية والصحة وتنظيم الصناعة والدعم الاجتماعي والأسري والأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمساواة والتنمية الدولية وغيرها الكثير.
وبالتالي، يُعدّ التعاون بين مختلف الوزارات والوكالات العاملة في مجالات السياسة العامة ضروريًا لاتخاذ إجراءات فعالة بشأن سلامة الطفل عبر الإنترنت. وسيكون من الضروري وضع ميزانية من أجل توفير الموارد للسياسة داخل الإدارات المختلفة وعبرها. فالسياسة التي لا تتوفر لديها أموال كافية، أو الشراكة التي لا تملك قدرات؛ أي الموارد الموجودة على الورق فحسب، لن تؤدي إلى حماية فعالة للطفل عبر الإنترنت.

إن فهم الفعالية يعني مراجعة تأثير سياسات سلامة الطفل عبر الإنترنت. الرصد، والتقييم وجمع البيانات تعتبر أمورًا أساسية للاسترشاد بها في وضع السياسات الجيدة. يشكّل التعلم من الدروس وتبادلها حول صنع السياسات الفعالة عبر الحدود طريقة فعّالة لتحقيق أقصى قدر من الفعالية. لا يتطلب التحقق من فعالية سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت التشاور مع الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية فحسب، بل مع الأطفال أيضًا، لفهم كيفية تأثير الإجراءات عليهم أو احتمال تأثيرها عليهم في المستقبل.[٢٣] وهو عملية مستمرة.

يجب أن تكون السياسة قائمة على البيانات وقائمة على الأدلة. وينبغي مطالبة كل من السلطات المعنية والشركات الخاصة بجمع البيانات وتبادلها للمساعدة في فهم قضايا حماية الطفل عبر الإنترنت، امتثالًا لقوانين ومبادئ حماية البيانات. تشكّل سلامة الطفل عبر الإنترنت مجالًا جديدًا نسبيًا من مجالات السياسة العامة، ومن ثمن في حالة عدم توفر الأدلة أو الاعتراض عليها، يتعيّن على صنّاع السياسات اتباع نهج وقائي، أو النظر إلى سياقات أخرى واتباع نهج "ما يصلح"، على سبيل المثال، مع مبادئ الصحة والسلامة، أو أطر مثل INSPIRE: سبع استراتيجيات لإنهاء العنف ضد الأطفال.[٢٤]

لا تشكّل سلامة الطفل عبر الإنترنت مشكلة قائمة بذاتها. ستعتمد فعالية سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت على الفعالية الشاملة للمؤسسات الرئيسية وقدرتها على التعاون من أجل الحماية الفعالة.
يعتمد ضمان المساءلة الفعالة عن سلامة الطفل عبر الإنترنت بشكل عام، ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسي بشكل خاص، على نظم عدالة محلية قوية. وتقدم الاستجابة الوطنية النموذجية (MNR) إرشادات حول هذه المسألة.

كما تعتمد النُهج الفعالة لسلامة الطفل عبر الإنترنت على توفير الموارد الكافية للمؤسسات التي تدعمهم، بما في ذلك في مجالات مثل الدعم النفسي والاجتماعي، والتنظيم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمجالات ذات الصلة. يعتمد دعم حقوق الطفل بشكل فعال من خلال سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت على تشريعات حقوق الإنسان الفعالة والتشريعات واللوائح المحددة مع هيئات الرقابة لضمان حقوق الأطفال في كل من بيئة الإنترنت والبيئة غير المتصلة بالإنترنت.

يجب على صانعي السياسات التأكد من وجود القدرة المؤسساتية والموارد وآليات المساءلة لدعم سياسات سلامة الأطفال عبر الإنترنت. وعند نشوء نزاعات، ينبغي إعطاء الأولوية لـ "مصالح الطفل الفضلى". فبدون هذه السياسات، لن تكون حتى أفضل السياسات فعّالة.

## مجالات تطبيق السياسة

### ا. القدرة المؤسساتية

#### اأ. تأكيد الالتزام العام بسلامة الطفل عبر الإنترنت على أعلى المستويات

يجب على القادة الوطنيين، بما في ذلك رئيس الوزراء أو الرئيس، الالتزام بسلامة الأطفال عبر الإنترنت على المستويين الوطني والدولي.

#### اب. تعيين وزارة أو وكالة لاستلام زمام المبادرة في تطوير سياسة سلامة الطفل الوطنية عبر الإنترنت

وفي جميع أنحاء العالم، تقود مجموعة من الوكالات والوزارات المختلفة سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت، وقد يؤثر اختيار الوكالة أو الوزارة على الطريقة التي تتطور بها سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت وترتيب أولوياتها في مختلف جوانب سلامة الطفل عبر الإنترنت. من المرجح أن تتركز سلامة الطفل عبر الإنترنت عبر العديد من الوزارات، ولكن من المهم أن تمتلك الوكالة الرائدة جدول أعمال. وفي بعض البلدان، تقود الوزارة المسؤولة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت، وفي بلدان أخرى الوزارة المسؤولة عن الأطفال والأسر، وفي بلدان أخرى وزارة العدل. قد يكون من الممكن، في الحالات التي تعمل فيها المجموعات القائمة على العنف ضد الأطفال (VAC) أو الأمن عبر الإنترنت، توسيع نطاقها لتشمل الخبرة اللازمة لمنع العمل بشكل معزول. ويمكن اختيار الوكالة الرائدة على أساس سلطتها أو خبرتها أو مواردها أو قدرتها أو حماسها - ولكن يتعين على أي وكالة رائدة أن تعمل مع وكالات أخرى. أيا كانت الوزارة التي تأخذ زمام المبادرة، يجب أن تلتزم بنهج شامل يعكس الاحتياجات الشاملة لسلامة الطفل عبر الإنترنت.

٢٣. اللجنة المستقبلية الرقمية، مؤسسة 5Rights، ٢٠٢١.

٢٤. دليل مؤشر INSPIRE وإطار النتائج، منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٨.

### ات نشر دليل التعريفات واللغة

يجب على الوزارة الرئيسية المعينة نشر قائمة كاملة من التعريفات واللغة التي تعكس التعريفات المستخدمة في أفضل الممارسات الدولية.[٢٥]

### اث. إنشاء لجنة توجيهية وطنية لسلامة الطفل عبر الإنترنت

ستكون اللجنة التوجيهية الوطنية لسلامة الطفل عبر الإنترنت مسؤولة عن تنفيذ السياسات وتطويرها وستكون بمثابة مركز تنسيق للتعاون الوطني والإقليمي. وستكون مسؤولة عن اتخاذ مجموعة أدوات سلامة الطفل عبر الإنترنت ووضع استراتيجية لتنفيذها - وقد تسمى هذه خطة العمل. وستتناول اللجنة مجموعة واسعة من الاختصاصات التي تغطي مختلف مجالات السياسة العامة، بما في ذلك التعليم والصحة والعدالة وحماية المستهلك وحماية البيانات وإنفاذ القانون وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الأسرة والطفل، من بين أمور أخرى، وستشرف على تنفيذ المعايير والتمسك بها. وينبغي أن يُطلب إلى اللجنة رسميًا أن تتعاون مع جميع الأشخاص الذين لديهم صلاحية لسلامة الطفل أو أمن الفضاء الحاسوبي، وأن تقدم تقارير منتظمة إلى الوزارة الرئيسية.

### اج. فهم أصحاب المصلحة المعنيين بسلامة الطفل عبر الإنترنت

مجتمع الإنفاذ والأعمال والقطاع الثالث ومنظمات حقوق الطفل والتعليم

إن لدى كل من المؤسسات والآباء/مقدمي الرعاية والأوساط الأكاديمية رؤى مفيدة واهتمامات مهمة فيما يتعلق بسلامة الطفل عبر الإنترنت. وفي بعض السياقات، قد يكون من المفيد إنشاء مجموعة من أصحاب المصلحة لدعم اللجنة بأنشطتها ووضع خطة عملها في سيناريوهات واقعية. وفي سياقات أخرى، قد تكون المناقشات غير الرسمية أو الدعوة إلى تقديم أدلة من شبكة مفتوحة من أصحاب المصلحة أكثر فعالية. في كلتا الحالتين، يجب أن تسعى اللجنة التوجيهية الوطنية لسلامة الطفل عبر الإنترنت إلى العمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يمكنهم دعم أنشطتهم. وينبغي تعزيز التعاون فيما بين الوكالات. والغرض من إشراك أصحاب المصلحة هو التركيز على التنفيذ وليس على وضع السياسات.

### اح. تحديد أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة

يجب أن يكون هناك إطار تنظيمي مشترك يحدد أدوار ومسؤوليات جميع المنظمات التي تقوم بتطوير وإدارة البنية التحتية والشبكات والخدمات الرقمية وواجبات الإدارات الحكومية. يجب وضع معايير دنيا للجميع في سلسلة القيمة، بما فيهم أولئك المسؤولين عن البنية التحتية والأجهزة والمنتجات والخدمات الرقمية، وأولئك الذين يديرونها أو يستخدمونها عند تفاعلهم مع الأطفال. يجب أن تركز هذه المعايير على سلامة الطفل والإعمال الكامل لحقوق الطفل في العالم الرقمي. وينبغي ضمان مشاركة المجتمع المدني والتشاور مع الأطفال في مجموعات أصحاب المصلحة.

### اخ. تحديد مؤشرات الأداء وتقييمها

يجب أن يكون لكل جانب من جوانب خطة التنفيذ سلطة مساءلة مقابِلة (شخص، مؤسسة وهيئة) والموارد البشرية والمالية لإكمال المهمة المتوخاة بنجاح. فقد تكون السلطة نفسها مسؤولة عن أكثر من مجال من مجالات السياسة العامة، أو مجال واحد من مجالات الخبرة. وينبغي الأخذ بمؤشرات الأداء الرئيسية (KPI) وآليات التقييم وهياكل الإبلاغ الواضحة لتمكين اللجنة التوجيهية من الإشراف على التقدم المتحقق وإدارته. مع تطور البيئة الرقمية بسرعة، ستتطلب مؤشرات الأداء الرئيسية مراجعة مستمرة.

### اد. ضمان دمج سلامة الطفل عبر الإنترنت عبر مجالات السياسة الحكومية

يجب على أي خطط وطنية ذات صلة، مثل خطة وطنية واسعة النطاق أو إطار لمحو الأمية الرقمية، أن تقوم بتضمين سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت كجزء من استراتيجية النشر. يجب تقييم الخطط التي تتم على عدة سنوات بشكل دوري منتظم وبعد كل مرحلة حاسمة من مراحل التنفيذ.

## ٢ الإطاران القانوني والتنظيمي

### ٢أ. تعزيز وإنفاذ القوانين التي تساهم في منع حدوث الجرائم المتعلقة بسلامة الأطفال عبر الإنترنت

تيسّر القوانين والإجراءات الجنائية التحقيق في الجرائم التي تُرتكب عبر الإنترنت والتي تنتهك حق الأطفال في الحماية ومقاضاة مرتكبيها، وينبغي تعزيزها وتعديلها بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. وينبغي أن يشمل ذلك إدخال تقييمات إلزامية للمخاطر للحد من احتمال وقوع ضرر، وتعزيز أطر الجزاءات وإصدار الأحكام عند الاقتضاء. كما ينبغي أن تشمل إمكانية إجراءات الإشعار والإزالة. وينبغي وضع القوانين الجنائية المتعلقة بسلامة الطفل عبر الإنترنت في ضوء جميع حقوق الأطفال، بما في ذلك حقهم في الاستماع إليهم وفي المشاركة.[٢٦]

---

٢٥. انظر على سبيل المثال، المصطلحات العالمية: المبادئ التوجيهية للمصطلحات لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، منظمة ECPAT الدولية، ٢٠١٦.

٢٦. على سبيل المثال، سيتم اعتبار الأطر القانونية التي لا توضح ما إذا كانت الصور الجنسية الذاتية والتي يتم تبادلها بالتراضي بين الأطفال موادًا غير قانونية للاعتداء الجنسي على الأطفال. حتى لو لم تتم مقاضاة الأطفال في الممارسة العملية، فإن عدم اليقين القانوني هذا مع احتمال تجريمهم قد يقوض حقوق الثقة والمراقبة والاستقلال الذاتي.

### ٢ب. إدخال لوائح حماية البيانات والسلطات الإشرافية المستقلة، وضمان حماية بيانات الأطفال على النحو المناسب، وعدم جمعها إلا عند الاقتضاء بمستويات عالية من المعلومات.

وينبغي أن تشمل هذه اللوائح العامة حالة الفئة الخاصة لبيانات الأطفال، التي تتطلب مستويات أعلى من الحماية والضمانات عن بشكل افتراضي، فضلًا عن الحماية من الاستخدام التجاري غير الملائم لبيانات الأطفال. ويجب أن تكون هذه الموافقة مستنيرة وذات مغزى في حالة التماس الموافقة من الأطفال، أو الآباء/مقدمي الرعاية نيابةً عنهم، من أجل جمع وتجهيز بيانات الأطفال الأصغر سنًا عبر الإنترنت. وينبغي إيلاء اعتبار خاص لجمع البيانات لأغراض الحماية في الظروف الاستثنائية التي يكون فيها ذلك في مصلحة الطفل الفضلى.

### ٢ت. تعزيز التحقيق الجنائي والمقاضاة والعقوبة على الاستغلال أو الاعتداء الجنسي على الطفل عبر الإنترنت[٢٧]

وينبغي تدريب وكالات العدالة الجنائية التي تضطلع بمسؤوليات عن الجرائم المتصلة بسلامة الطفل عبر الإنترنت، على المسائل المتعلقة بسلامة الطفل عبر الإنترنت، بهدف زيادة الوقاية، والملاحقة القضائية الناجحة، وإصدار الأحكام المناسبة، فضلًا عن زيادة فهم أثر ذلك على الضحايا. يجب مراجعة وتعزيز قدرات فرق التحقيق والاستجابة ذات الصلة وتعزيزها لكشف التهديدات الأمنية عبر الإنترنت ومنعها والتصدي له، ولا سيما تلك المتعلقة بسلامة الطفل عبر الإنترنت. وينبغي أن تكون نظم العدالة الجنائية قادرة على ضمان الوصول إلى العدالة في الوقت المناسب.

### ٢ث. استعراض النظم القضائية للأطفال وتعزيزها

ضمان أن يكون القانون واضحًا ومتناسبًا للتقليل إلى أدنى حد من خطر مخالفة الأطفال للقانون في سياق سلامة الطفل عبر الإنترنت. وفي الحالات التي يواجه فيها الأطفال عقوبات جنائية تتعلق بسلامة الطفل عبر الإنترنت، على سبيل المثال فيما يتعلق بالتنمر عبر الإنترنت أو الاعتداء الجنسي القائم على الصور، يجب على نظام العدالة بذل كل جهد ممكن لمنع تجريم الأطفال وتوفير الدعم الكافي والتمثيل القانوني للأطفال الذين يخالفون القانون لحماية حقوقهم.

### ٢ج. تحديد المعاهدات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بسلامة الطفل عبر الإنترنت والتصديق عليها

يتطلب إنشاء نظام بيئي مستدام لسلامة الطفل عبر الإنترنت وجود أصحاب مصلحة متعددين والمشاركة على نطاق عالمي. وينبغي لكل بلد أن يحدد ويصدّق على البروتوكولات والمعاهدات الدولية والإقليمية ذات الصلة وأن يتخذ خطوات لتنفيذ تدابيرها.

### ٢ح. تعزيز قدرة وكالات إنفاذ القانون

وسيجري تحديد أوجه القصور في الإنفاذ والقضاء، وستُتخذ تدابير لزيادة الوعي والإبلاغ والملاحقة القضائية الناجحة. وينبغي السعي إلى التدريب الدولي ومشاركة المهارات حيثما أمكن ذلك، فضلًا عن تشجيع التنسيق والتعاون الشاملين لعدة قطاعات بين الصناعة وإنفاذ القانون.

## ٣ البيانات الشخصية والهوية

### ٣أ. إنشاء أو ضمان أن تكون أطر حماية البيانات الحالية فعالة في توفير حماية محددة لبيانات الأطفال

ترتبط حقوق الأطفال في بيئة الإنترنت ارتباطًا وثيقًا بالطريقة التي يتم بها جمع بياناتهم وتخزينها واستخدامها. يجب أن يكون قانون وتنظيم حماية البيانات للأطفال متاحين وفعالين وقادرين على التطور لمواجهة المخاطر الناشئة.[٢٨] ولا يعني هذا إنشاء الإطارين القانوني والتنظيمي فحسب، ولكن أيضًا التأكد من أنها فعالة عمليًا ويتم تنفيذها وفقًا لذلك.

### ٣ب. وضع بروتوكولات بشأن استخدام اتخاذ القرارات الآلية التي قد تؤثر على الأطفال والقيود المفروضة على ذلك

يجب أن تضمن المعايير والقوانين ومدونات الممارسة استفادة الأطفال من النظم الآلية وعدم معاقبتهم من خلال اتخاذ القرارات الآلية.[٢٩] من المهم بشكل خاص تجنب احتمال التمييز من خلال اتخاذ القرار الآلي. ويمكن تطبيق هذه البروتوكولات والقيود في سياق العدالة الجنائية، والرعاية الاجتماعية، والصحة والطب، والتعليم، والقطاع الخاص، من ضمن أمور أخرى.

---

٢٧. يتحقق الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (CSEA) عند إجبار الطفل أو إقناعه بالمشاركة في الأنشطة الجنسية. وقد يتضمن ذلك التواصل الجسدي أو الأنشطة غير الجسدية، وقد يحدث عبر الانترنت أو خارج الانترنت.

٢٨. اللائحة العامة لحماية البيانات، الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٨

٢٩. تحذير خبير الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، من أن العالم يتعثر مثل الزومبي في عسر النظر الرقمي، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ٢٠١٩

### ٣ت. ضمان توفير الحماية القانونية والتنظيمية الكافية لبيانات القياسات الحيوية للأطفال

يجب على الحكومة والجهات التنظيمية وضع بروتوكولات قانونية وتنظيمية مناسبة لاستخدام بيانات القياسات الحيوية للأطفال والقيود المفروضة على استخدامها في ضوء مبادئ حقوق الطفل والحد من الغرض ومتطلبات سياسة سلامة الطفل عبر الإنترنت.

### ٣ث. وضع إرشادات وقوانين ولوائح واضحة بشأن الممارسات التي قد تؤثر على وكالة الأطفال

إنشاء أطر قانونية تمنع الاستهداف الشخصي للأطفال وتتبعهم لأغراض تجارية بناءً على بياناتهم الشخصية. وضع مدونات بشأن استخدام أنظمة التوصيات وغيرها من إجراءات صنع القرار الآلي أو التقنيات التي قد تدفع سلوك الأطفال أو تشكل الأفضليات والآراء أو تقوض السمعة أو تحد من التجريب.[٣٠]

### ٣ج. إنشاء رقابة ورصد فعالين

إنشاء هيئات ونظم قادرة على جمع المعلومات ذات الصلة بسلامة الطفل عبر الإنترنت وضمان الشفافية والتنفيذ الفعال لحقوق الطفل وحمايته من قبل الشركات والحكومة والمنظمات الأخرى.

### ٣ح. إنشاء أطر لضمان الشفافية

يجب توفير الرقابة من قبل هيئة تنظيمية معينة مزودة بالمواردالكافية ولديها القدرة والخبرة اللازمة لفهم الأنظمة المستخدمة وكيفية تأثيرها على حقوق الطفل. كما ينبغي أن تتاح لهيئة الرقابة إمكانية الوصول إلى باحثين وخبراء مستقلين.

## ٤ أنظمة الاستجابة والدعم

### ٤أ. الإشعار والإزالة

وستعمل المؤسسات الحكومية مع الخبراء ومجتمع الإنفاذ والصناعة على وضع ورصد بروتوكولات فعالة للإخطار بالمواد غير القانونية والضارة وإزالتها. سيتطلب ذلك ، من بين أمور أخرى ، تطوير بروتوكولات لضمان السماح لمقدمي خدمة الإنترنت المحليين (ISP) بتقييد الوصول إلى المضيفين الذين لا يزيلون المحتوى الذي تم الإبلاغ عنه أو ينتهكوا باستمرار القوانين أو المتطلبات التنظيمية الأخرى بشأن سلامة الأطفال عبر الإنترنت.

### ٤ب. إنشاء إجراءات لإدارة مخاطر الجناة فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي

وينبغي إنشاء عملية فعالة لإدارة شؤون الجناة من أصحاب المصلحة المتعددين، بالاستناد إلى المعايير الدولية للممارسات الجيدة. سيتم تدريب العاملين في مجال إنفاذ القانون وغيرهم من ممارسي العدالة الجنائية على التعرّف على السلوكيات المسيئة والتحقيق فيها. تعد إدارة مخاطر الجناة مكونًا أساسيًا لسلامة الأطفال عبر الإنترنت، حيث يمكن للأفراد أو مجموعات الجناة الوصول إلى أعداد كبيرة من الأطفال الضحايا عبر الإنترنت.

### ٤ ت. توفير الموارد الكافية للدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الضحايا في المرحلتين الابتدائية والثانوية ولعائلاتهم

يجب أن يُطلب من المنظمات التي تدرب الممارسين في مجالات الصحة العقلية وعلم النفس والعمل الاجتماعي الذين يعملون مع الأطفال الضعفاء أن يكون لديهم فهم أساسي لقضايا سلامة الأطفال عبر الإنترنت.[٣١] يجب دمج سلامة الطفل عبر الإنترنت في نظم أوسع لسلامة الطفل وحمايته، مثل الحماية في المدارس أو العنف ضد الأطفال (VAC).

### ٤ ث. إنشاء أطر لكشف الضحايا وحمايتهم

سيكون أحد الأهداف الرئيسية في منع الضرر الحاصل عبر الإنترنت هو النظر في احتياجات الأطفال الضعفاء وأفضل السبل لدعمهم. تعمل مراكز التوقف الواحدة كمؤسسة جامعة أولية لضحايا الاعتداء: فهي توفر الوصول إلى مجموعة من الخدمات الأساسية، من الدعم الطبي إلى الدعم القانوني، في موقع مركزي واحد. وهي توفر إطارًا لإجراءات الحماية وحماية الطفل، وتوفر الدعم للضحايا، وتسرّع في تصعيد التقارير عن الجرائم عبر الإنترنت إلى السلطات المعنية.[٣٢]

---

٣٠. انظر على سبيل المثال، مطالبة خرق بيانات يوتيوب، ماكّان مقابل جوجل،٢٠٢١.

٣١. ما الذي ينجح في منع العنف ضد النساء والفتيات ورقة بحثية لمراجعة الأدلة ٣: آليات الاستجابة لمنع العنف، ما الذي ينجح، ٢٠١٥، ص ٢٨.

٣٢. منع ومعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال (CSEA): الاستجابة الوطنية النموذجية لـ WeProtect Global Alliance، ٢٠١٥.

### ٤ج. التأكد من أن الأطر ذات الصلة لا تجرّم الأطفال

من المهم إنشاء أطر مناسبة للتعامل مع الأطفال الذين قد يجدون أنفسهم مخالفين للقانون في سياق سلامة الطفل عبر الإنترنت – على سبيل المثال، في حالات التنمر عبر الإنترنت أو نشر المعلومات الخبيثة أو القرصنة. وينبغي، حيثما أمكن، تحويل الأطفال عن نظام العدالة الجنائية، مع أهمية تفضيل فرص إسداء المشورة أو العدالة التصالحية. وينبغي إيلاء عناية خاصة لضمان فهم ظروف الطفل فهمًا كاملًا. على سبيل المثال، قد يكون سلوك الطفل نتيجة للتنمر أو الاستمالة أو شكل آخر من أشكال الإكراه.

## ٥ حقوق الأعمال التجارية والطفل:

### ٥أ. تنفيذ السلامة والحقوق والأخلاقيات عن طريق التصميم

وينبغي وضع معايير وقواعد للممارسة تتطلب من مصممي المنتجات ومصنعيها ومقدمي الخدمات فيها دعم حقوق الطفل والمساهمة في سلامة الأطفال وأمنهم عبر الإنترنت. يجب أن تعكس الشروط والأحكام مصالح الطفل الفضلى. ستهدف المعايير ومدونات الممارسة، من بين أمور أخرى، إلى منع عرض محتوى أو اتصال ضار أو غير مناسب على الأطفال؛ لحماية خصوصية الأطفال عبر الإنترنت على مستوى النظام أو الجهاز؛ والتصدي للمخاوف الأمنية التي تثيرها إنترنت الأشياء – الألعاب والخدمات المتصلة بوظيفة مشاهدة الفيديو – لضمان أن تكون الشركات الخاصة قد نظرت، من خلال تقييم التأثير على الطفل، في عملية المخاطر والتخفيف التي تؤدي إلى تقديم خدمة مناسبة للأطفال من حيث العمر.

### ٥ب. تقديم وتوفير الحد الأدنى من المعايير[٣٣]

تتحمّل الصناعة مسؤولية ضمان توفير الحماية للأطفال عبر الإنترنت. وهذا يعني إيجاد حيز آمن ومتاح عبر الإنترنت للأطفال، وليس مجرد منع الوصول إلى المحتوى الضار. سيُطلب من الشركات إظهار الإجراءات والاعتبارات الخاصة التي اتخذتها لضمان سلامة الطفل واحترام حقوق الطفل – باستخدام إطار المخاطر 4C[٣٤] – أثناء تطويرها وإنشاء خدماتها عبر الإنترنت.[٣٥] وينبغي للوزارة أو الوكالة الرائدة أن تضع مدونة تشرف عليها اللجنة التوجيهية. وستكون هذه المعايير إلزامية وقابلة للتنفيذ.

### ٥ت. تطبيق تصنيف التقييم العمري

يساعد تطبيق تصنيف متسق حسب العمر للمحتوى التجاري ووسائط الخدمة العامة والألعاب والأنشطة عبر الإنترنت في توفير نهج شفاف وفعال لإدارة المحتوى والخدمات التي تؤثر على الأطفال. قد يكون هذا مطلوبًا للسلع والخدمات ذات الصلة وللمحتوى المناسب لمختلف الفئات العمرية. سيكون الضمان العمري أو إنشاء مساحات للبالغين فقط مطلوبًا للمحتوى أو الأنشطة المحظورة التي لا تناسب الأطفال. قد يشمل ذلك توفير عوامل تصفية المحتوى لحظر المحتوى غير المرغوب فيه.[٣٦]

### ٥ث. إدخال أنظمة الإشراف والإبلاغ

سيُطلب من مقدمي الخدمات إنشاء آليات لتحديد المحتوى المزعج أو غير المناسب، ويجب وضع نظم رصد شفافة وقوية لجميع الخدمات المتاحة عبر الإنترنت، بما في ذلك توفير آليات الإزالة. سيتوفر خط ساخن عام مجاني للإبلاغ والوصول إلى الدعم والمشورة المتخصصة. وينبغي أن يكون الوصول إلى آليات الإبلاغ سهلًا على الأطفال. وينبغي النظر إلى نظم التنبيه على أنها أداة إضافية.

### ٥ج. ضمان حماية الأطفال من تأثير الإعلانات

ستشمل الجهود الرامية إلى حماية الأطفال من ضغوط الإعلانات ما يلي:
تعزيز التصميم المناسب للعمر؛ وتعطيل الإعلانات الموجّهة ومشاركة الأطراف الثالثة؛ والتوعية بالسياق الذي ينشأ فيه الأطفال. يمكن اعتماد المنتجات والخدمات التي تعزز حقوق الطفل وسلامته عبر الإنترنت، ويمكن اتخاذ إجراءات ضد مطوري المنتجات والخدمات التي تنتهك هذه القيم.

### ٥ح. التأكد من تقديم مبادئ التصميم الذي يركز على الطفل لتقليل المخاطر التي تهدد سلامة الطفل عبر الإنترنت

ويشمل ذلك، على سبيل المثال، إمكانية تعريف الأطفال بالغرباء البالغين، أو عرض إعلانات حول لقمار أو التوصية بمحتوى ضار. يجب تضمين سلامة الطفل عبر الإنترنت في مرحلة التصميم لمنع ظهور المشكلات في المستقبل.

---

٣٣. انظر، على سبيل المثال، المبادئ الطوعية لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، GOV.UK، ٢٠٢٠.

٣٤. انظر القسم الخاص بتخفيف المخاطر والضرر.

٣٥. حقوق الطفل في تقييمات التأثير، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠١٣.

٣٦. ولكن كيف يعرفون أنه طفل؟، مؤسسة 5Rights، ٢٠٢١.

## ٦ التدريب

### ٦أ. توفير التدريب وتنمية المهارات والتوجيه لجميع المشاركين في سلامة الطفل عبر الإنترنت

يجب على جميع الجهات الفاعلة في سلسلة إنفاذ القانون، من المستجيبين الأوائل إلى القضاة، إلى المهنيين الذين يعملون مع الأطفال في أماكن أخرى مثل التعليم أو الصحة، أن يكونوا على دراية بسلامة الطفل عبر الإنترنت. وينبغي توفير التدريب الشامل لهم، بما في ذلك تدريبهم على كيفية ارتباط سلامة الطفل عبر الإنترنت بدورهم الخاص، وكيفية فهم السلوك المسيء، فضلًا عن كيفية توفير سبل الوصول إلى دعم الضحايا.

### ٦ب. توفير التدريب المتخصص للدعم النفسي والاجتماعي وتحديد علامات المجموعة الكاملة لقضايا سلامة الطفل عبر الإنترنت

ولكي يكون الممارسون ذوو الصلة فعالين، يجب تزويدهم بالتدريب على سلامة الطفل عبر الإنترنت، والتدريب على سياسات الحماية وحماية الطفل، والتدريب على تقديم المشورة بالأطفال والأسر. يجب دمج الوعي بسلامة الطفل عبر الإنترنت في الأطر الحالية لحماية الطفل. يجب تدريب المهنيين الذين يعملون مع الأطفال في مجالات التعليم والصحة والمجتمع وغيرها من البيئات على التعرّف على علامات وأعراض المسائل المتعلقة بسلامة الطفل عبر الإنترنت.

### ٦ت. وضع مخططات التعليم العالي

يجب أن تشكل جلسات سلامة الطفل عبر الإنترنت جزءًا إلزاميًا من التدريس والعمل الاجتماعي والعمل الصحي وعلم النفس وبرامج الدرجات العلمية الأخرى ذات الصلة في الجامعات أو المؤسسات التعليمية العامة والخاصة. هناك حاجة إلى إجراء مراجعة منتظمة لفعالية هذا التدريس في ضوء التقدم المتحقق في التدريب على سلامة الطفل عبر الإنترنت والقضايا الناشئة. يجب أن تغطي المناهج جميع جوانب سلامة الطفل عبر الإنترنت كما هو موضح في هذه السياسة.

### ٦ث. تشجيع التطوير المهني

سيتم وضع برامج تعليمية مستمرة حول سلامة الطفل عبر الإنترنت وحماية الطفل للمهنيين العاملين في المجالات ذات الصلة، ومراجعتها وتحديثها بانتظام لمواكبة التقنيات الناشئة، ومعالجة العوائق والشواغل الجديدة عند ظهورها.

## ٧ التعليم

### ٧أ. تعيين مرشدين محتملين لحماية الطفل

يجب على كل مدرسة تعيين مرشد لحماية الطفل.[٣٧] يجب تزويد كل مرشد بالتدريب على إجراءات
حماية الطفل والتدريب الخاص بسلامة الطفل عبر الإنترنت. سيكون المشرفون المحتملون مسؤولين عن ضمان اعتماد سياسات سلامة الطفل عبر الإنترنت (بما في ذلك إجراءات الحماية ونظم الإبلاغ المجهولة المصدر) وسنّها وإنفاذها في المدارس. سيكون مشرف حماية الطفل نقطة الاتصال للمخاوف المتعلقة بحماية الطفل وسلامته عبر الإنترنت، وسينقل الأضرار المُبلغ عنها إلى السلطات المعنية. يجب على المشرفين المحتملين أيضًا تسهيل خطط التدخل، لحماية الأطفال من مجموعة كاملة من الأضرار.

### ٧ب. تعزيز التعليم الرقمي الذي يسهل الوصول إليه

تعزيز المحتوى، بما في ذلك البرامج المشتركة بين الأقران، التي صممت وعُرضت لمساعدة الأطفال
على تنمية المهارات الرقمية وتمكين الأطفال من بناء مجتمعات محترمة تدعم سلامة الطفل عبر الإنترنت. ينبغي أن يكون التعليم الرقمي شموليًا وأن يشمل محو الأمية في مجال البيانات ووسائط الإعلام، جنبًا إلى جنب مع قضايا الحماية - لا سيما المسائل المتعلقة بالنشاط الجنسي والموافقة. كما ينبغي توسيع نطاق التعليم ليشمل الآباء/مقدمي الرعاية لدعم دورهم في تعزيز سلامة الطفل عبر الإنترنت.

### ٧ت. تعزيز المحتوى التعليمي

مع انتشار التبني الرقمي، سيتم تعليم التلاميذ والمعلمين المهارات اللازمة للتفاعل مع الأنظمة الرقمية للاستفادة الكاملة من محتوى المناهج الدراسية، باللغات المحلية والدولية على حد سواء.
اللغات الدولية.

### ٧ث. تعزيز معرفة البيانات

سيجري إدخال برنامج لمحو الأمية في مجال البيانات في جميع المناهج الدراسية. سيعمل البرنامج على تثقيف الأطفال بشأن الطريقة التي يمكن بها استخدام بياناتهم وتزويدهم بفهم أساسي لاقتصاديات البيانات. وسيشدد على استخدام الأطفال للتكنولوجيات الرقمية استخدامًا إيجابيًا ومستقلًا وخلّاقًا وتشجيعهم على ذلك؛ وتحديد المخاطر والفوائد والنتائج الاجتماعية لاستخدام التكنولوجيا تحديدًا واضحًا؛ ويهدف إلى ضمان نشر تدابير الحماية والوقاية وفهمها وتطبيقها على نطاق واسع. وينبغي أن يوضح التعليم في مجال محو أمية البيانات مجموعة أصحاب المصلحة المسؤولين عن السلامة عبر الإنترنت.

---

٣٧. قد يكون هذا شخصًا من لجنة السلامة المدرسية أو معلمًا أو قد يكون شخصًا في قرية أو لجنة مجتمعية لحماية الأطفال حيث يتم تمثيل المدارس.

### ٧ج. تعزيز التفكير النقدي

يجب دمج تعليم الأطفال والآباء/مقدمي الرعاية على التفكير النقدي والوعي بمخاطر المعلومات المضللة عبر الإنترنت في محو الأمية الرقمية. وينبغي أن يشمل ذلك توسيع نطاق التعليم لتعزيز فهم حقوق الإنسان والوعي بها، ولا سيما حقوق الطفل، وطريقة عملها عبر الإنترنت وخارجها.[٣٨]

### ٧ح. إدخال إجراءات رسمية لسلامة الطفل عبر الإنترنت في المدارس

يجب أن يشكل التدريب على سلامة الطفل عبر الإنترنت جزءًا إلزاميًا من الدرجات التعليمية، على مستوى المدرسة الابتدائية والثانوية، بالإضافة إلى تركيز التدريب المستمر أثناء الخدمة. يجب على جميع المعلمين إكمال التدريب الإلزامي على سلامة الطفل عبر الإنترنت، وأن يكونوا على دراية بالسياسة المدرسية فيما يتعلق بسلامة الطفل عبر الإنترنت، وتقديم دروس في سلامة الطفل عبر الإنترنت للطلاب. يجب على جميع المدارس تعيين مشرف لسلامة الطفل عبر الإنترنت لمناصرة معايير سلامة الطفل عبر الإنترنت وتحمّل مسؤولية إنفاذ السياسة المدرسية بشأن سلامة الطفل عبر الإنترنت.

## ٨ التوعية العامة والاتصالات

### ٨أ. إنشاء برنامج توعية عامة

ستساعد استراتيجيات زيادة الوعي الناس على فهم قضية سلامة الأطفال عبر الإنترنت والتعامل معها على الاستفادة من الفضاء عبر الإنترنت. يجب أن توضح المواد التي سيتم إنتاجها مبادئ سلامة الأطفال عبر الإنترنت والإجراءات التي يمكن اتخاذها لفهم المخاطر والتخفيف من الأضرار والإبلاغ عن الجرائم والتماس التعويض. وستُقدَّم هذه المعلومات بعبارات بسيطة على المواقع الشبكية الرسمية. يجب تصميم الرسائل والمواد المستهدفة بالتشاور مع الأطفال والشباب والآباء/مقدمي الرعاية. وينبغي أن تنظر في الاحتياجات المحددة للوالدين/مقدمي الرعاية والأطفال، مع إيلاء اهتمام خاص لأصغر الأطفال وأكثرهم ضعفًا – بمن فيهم الأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم أو الأطفال الذين يفتقرون إلى التوجيه الأبوي. يُعدّ تعليم الأقران استراتيجية قيّمة للأطفال من جميع الأعمار للتعرّف على حقوقهم ومسؤولياتهم عبر الإنترنت. يمكن لبرنامج الرسائل العامة هذا أن يساعد الأطفال والبالغين على فهم القضايا واتخاذ خيارات حكيمة بشأن تفاعلاتهم عبر الإنترنت، ولكنه لا يُعدّ بديلًا عن التعليم الرسمي أو التدريب المهني أو السلامة بالتصميم أو مسؤولية الشركات. يجب أن تغطي هذه المعلومات المجموعة الكاملة من قضايا سلامة الأطفال عبر الإنترنت على النحو المنصوص عليه في هذه السياسة.

**المواضيع الخمسة المشتركةعبر عدة قطاعات**

١. تحديد المخاطر والتخفيف من الضرر
٢. تعزيز إمكانية وسهولة الوصول والإدماج
٣. بناء سلسلة المسؤولية والتعاون
٤. دمج التصميم الذي يركز على الطفل
٥. ضمان الفعالية

**المجالات العشرة لتطبيق السياسة**

١. القدرة المؤسساتية
٢. الإطاران القانوني والتنظيمي
٣. البيانات الشخصية والهوية والاستقلالية
٤. أنظمة الاستجابة والدعم
٥. مسؤولية الشركات
٦. التدريب
٧. التعليم
٨. التوعية العامة والاتصالات
٩. البحث والتطوير
١٠. التعاون العالمي

### ٨ب. توفير المعلومات والمواد التعليمية التي يمكن الوصول إليها

سيبدأ تعليم السلامة عبر الإنترنت في مرحلة الطفولة المبكرة ويتطور وفقًا للاحتياجات المتغيرة للأطفال أثناء نموهم: سيتم إنتاج مواد محددة لتوجيه ودعم الأطفال من جميع الأعمار وأسرهم ومقدمي الرعاية. ستعزز المواد الإعلامية الاستخدام الإيجابي للتكنولوجيا الرقمية والحياة الجنسية والموافقة، وستنظر في احتياجات جميع الأطفال، بغض النظر عن الجنس أو العمر أو الدخل أو الخلفية. ستعكس المعلومات المقدمة من أطراف خارجية حقوق الأطفال ومبادئهم وستهدف إلى مساعدة الأطفال من جميع الأعمار على التعرّف على المخاطر وحقوقهم عبر الإنترنت. ويجب أن توضح المواد أن المسؤولية لا تقع على عاتق الأطفال والمستخدمين عندما تحدث لهم أشياء سيئة. ستكون المجموعات المجتمعية ونوادي الشباب والأسر والمؤسسات الدينية والمنصات الرقمية جميعها مفيدة في زيادة الوعي الفعّال بسلامة الطفل عبر الإنترنت والتعليم غير الرسمي على مستوى المجتمع.

٣٨. انظر المادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل، والفروع ذات الصلة من التعليق العام.

### ٨ت. زيادة الوعي بسلامة الطفل عبر الإنترنت في وسائل الإعلام

يجب توفير المعلومات لدعم التغطية الإعلامية لقضايا سلامة الطفل عبر الإنترنت بطريقة صديقة للطفل. وينبغي توعية شركات الإعلام والترفيه بسلامة الطفل عبر الإنترنت وتشجيعها على دعم حملات التوعية العامة عند الاقتضاء، بطريقة متوازنة ومسؤولة وغنية بالمعلومات. يجب تشجيع المجموعة الكاملة من قضايا سلامة الطفل عبر الإنترنت – وليس مجرد العناوين الرئيسية الأكثر دراماتيكية المتعلقة بذلك فحسب.

### ٨ث. إشراك أولياء الأمور/مقدمي الرعاية والأطفال في المناقشات حول سلامة الطفل عبر الإنترنت

يجب تمكين الآباء/مقدمي الرعاية والأسر من فهم واتخاذ إجراءات بشأن سلامة الأطفال عبر الإنترنت في منازلهم. ويتعين إجراء مشاورات مع الأسر والأطفال لتحديد القضايا والحلول وسبل زيادة الوعي بسلامة الطفل عبر الإنترنت بطريقة فعالة في المجتمع.

## ٩ البحث والتطوير

### ٩أ. وضع أطر أبحاث سلامة الطفل عبر الإنترنت

ينبغي للبلدان أن تنشئ صندوقًا مركزيًا للبحوث من أجل وضع برنامج للبحوث يتضمن اختصاصات وأهداف محددة بوضوح لا تزال سارية، وذلك للتمكين من إجراء بحوث مستمرة في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت تشمل طائفة واسعة من المسائل ذات الصلة. يجب على البلدان، حيثما أمكن، التواصل والتعاون مع بعضها البعض بشأن البحث والتطوير في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت. يجب أن يساعد تحليل الثغرات في ضمان إعطاء الأولوية للموارد في المجالات الأكثر احتياجًا وتجنب الازدواجية غير الضرورية. وينبغي إتاحة البحوث للشركاء الإقليميين أو الدوليين، ولا سيما الذين لديهم أقل الموارد.

### ٩ب. الابتكار المستمر

ستفيد الأدلة البحثية في تطوير المنتجات والخدمات التي تدمج السلامة حسب التصميم؛ وتمكين تقييم ممارسة سلامة الطفل عبر الإنترنت؛ وتوفير فهم لتجارب الأطفال عبر الإنترنت في السياق الوطني.

### ٩ت. إنشاء مراكز امتياز في البحث والتطوير في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت

وينبغي للبلدان أن تنشئ مراكز امتياز داخل المؤسسات القائمة (الجامعات والأوساط الصحية ومراكز الابتكار) التي يمكنها أن تتشارك وتتعاون في تطوير الأدوات والخدمات والمهارات المتعلقة بسلامة الطفل عبر الإنترنت من خلال المشاركة الوطنية والإقليمية والدولية.

### ٩ث. إنشاء أطر أخلاقية قوية للبحث والتطوير في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت[٣٩]

ينبغي للبلدان أن تضع مبادئ توجيهية للباحثين العاملين في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت، بما في ذلك النظر بفعالية في حقوق الطفل كجزء من عملية البحث. وينبغي أن يشمل ذلك توجيهات واضحة بشأن جمع البيانات والآثار الأخلاقية والحقوقية المترتبة على معالجة بيانات الأطفال. وينبغي أن تكون مصالح الطفل هي الاعتبار الرئيسي ضمن الأطر الأخلاقية للبحث والتطوير بشأن سلامة الطفل عبر الإنترنت، بما في ذلك في الحالات ذات الاهتمام العام.

### ٩ج. إنشاء أطر لجمع المعلومات

يجب على المنظمين العاملين في مجال سلامة الطفل عبر الإنترنت وضع أطر لجمع المعلومات التي ستتيح لهم رصد وتقييم فعالية سلامة الطفل عبر الإنترنت في سياقات مختلفة وتأثيرها على مجموعات مختلفة من الأطفال. يجب أن يشكل رصد وتقييم إجراءات سلامة الأطفال عبر الإنترنت جزءًا من عملية البحث والتطوير.

### ٩ح. تمكين الوصول إلى بيانات الشركات الخاصة من أجل المصلحة العامة

ينبغي وضع أطر عمل حيث يجب على وسائل التواصل الاجتماعي والشركات الأخرى مشاركة بياناتها لدعم البحث بما يخدم مصالح الطفل الفضلى.

### ٩خ. التأكد من أن البيانات والإحصاءات ذات صلة بالسياق

وينبغي أن تعكس النماذج الإحصائية الصورة المحلية، لدعم مستوى فهم القضايا الوطنية والاستجابة لها. وينبغي أن تتيح إمكانية رصد الآثار العابرة للحدود.

---

٣٩. الأطفال ودورة البيانات: الحقوق والأخلاقيات في عالم البيانات الضخمة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠١٧.

## ١٠ التعاون العالمي

### ١٠أ. إنشاء أطر علاقات رسمية (مثل مذكرة تفاهم) مع المجتمعات الإقليمية والعالمية المعنية بسلامة الطفل عبر الإنترنت

تعزيز التعاون الدولي لتعزيز سلامة الطفل عبر الإنترنت في جميع أنحاء العالم أمرًا بالغ الأهمية لضمان الأمن العالمي. ينبغي للبلدان إضفاء الطابع الرسمي على عمليات التعاون من أجل الاستثمارات المشتركة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجالات المتعلقة بالأمن عبر الإنترنت، وبناء القدرات في مجال سلامة الأطفال عبر الإنترنت، والابتكار وإنفاذ القانون ونظام العدالة والتعليم من بين أمور أخرى.

### ١٠ب. الاشتراك في الصكوك القانونية الإقليمية والدولية التي تعزز التعاون بشأن سلامة الطفل عبر الإنترنت

يجب على البلدان تحديد الصكوك الإقليمية والدولية الرئيسية التي ستتيح لها التعاون مع البلدان الأخرى بشأن سلامة الطفل عبر الإنترنت. وينبغي أن يشمل ذلك، من بين أمور أخرى، ما يلي:

الاتفاقات الدولية بشأن التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ وأفضل الممارسات الدولية؛

والبرامج الدولية التي قد توفر موارد للتعاون بشأن سلامة الطفل عبر الإنترنت؛ والوصول إلى أي حقوق للإنسان أو المعايير ذات الصلة التي من شأنها تسهيل التعاون بين البلدان.

### ١٠ت. تحديد البلدان والمنظمات الشريكة التي يمكنها تقديم نماذج ودعم مناسبين لتطوير سلامة الطفل عبر الإنترنت

وقد لا يكون من الضروري البدء في وضع السياسات من نقطة الصفر. يجب على البلدان البحث عن أمثلة ذات صلة لأطر وأدوات سلامة الطفل عبر الإنترنت التي قد تستخدمها وتتكيف مع سياقها الخاص. وقد يكون تبادل المعلومات حول التحديات والمشاكل التي تواجه سلامة الطفل عبر الإنترنت مفيدًا للغاية لتخطيط سياسات سلامة الطفل عبر الإنترنت وتطويرها وتنفيذها.

### ١٠ث. دعم البلدان الأخرى التي تضع سياسات سلامة الطفل عبر الإنترنت

عند الاقتضاء، تبادل القوانين النموذجية أو الأطر التنظيمية أو الدروس المستفادة أو غيرها من المواد التي بوسع الدول الأخرى استخدامها لتطوير أطرها وسياساتها لسلامة الطفل عبر الإنترنت.[٤٠]

---

٤٠. انظر على سبيل المثال مواد القيادة والتعاون الدولية لمفوض السلامة الإلكترونية الأسترالي، ٢٠٢١.

End Violence
Against Children

5RIGHTS
FOUNDATION